التقرير السنوي

2016

نرسم معاً

طريقنا نحو القمّة

تفوَّق

بنك الاردن Bank of Jordan

رؤيتنا

أن نكون بنكاً رائداً يتفوق في تقديم المنتجات والخدمات ويوفر الحلول المالية الشاملة، ويتبوأ مركزاً متقدماً في المنطقة العربية.

رسالتنا

بناء علاقات حميمة مع عملائنا، وتعظيم العوائد للمساهمين، والمساهمة في تقدم المجتمع عن طريق تقديم حلول مالية شاملة من خلال قنوات خدمة عالية الجودة والكفاءة، وبيئة عمل حضارية تضم فريقاً متفوقاً من العاملين.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة

- مجلس الإدارة 8
- كلمة رئيس مجلس الإدارة 9
- تقرير مجلس الإدارة 2016 14
- البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 37
- البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2016 113
- الحاكمية المؤسسية 141
- الإفصاح والشفافية 170
- شبكة فروع بنك الأردن 172

بنك الأردن

شركة مساهمة عامة محدودة تأسست سنة 1960، سجل تجاري رقم 13،

رأس المال المكتتب به 200,000,000 دينار أردني

صندوق بريد 2140، عمان 11181 الأردن، هاتف: 5696277 6 962+ فاكس: 5696291 6 962+

البريد الإلكتروني: boj@bankofjordan.com.jo

الموقع الالكتروني: bankofjordan.com

Call Center: +962 6 580 7777

حضرة صاحب الجلالة

الملك عبداللّه الثاني ابن الحسين المعظم

صاحب السمو الملكيّ ولي العهد
الأمير حسين بن عبدالله الثاني

مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري

نائب رئيس مجلس الإدارة
الدكتور عبدالرحمن سميح عبدالرحمن طوقان

الأعضاء
السيد يحيى زكريا محمد القضماني
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي / ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة
السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس / ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات
السيد حسام راشد رشاد مناع
السيد محمد أنور مفلح حمدان

المدير العام
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري

مدققو الحسابات
السادة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن
السادة شركة القواسمي وشركاه (KPMG)

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السيدات والسادة مساهمي
بنك الأردن الكرام،،،

يسرني أن أرحب بكم باسمي وباسم أعضاء مجلس الإدارة أجمل ترحيب وأضع بين أيديكم التقرير السنوي السادس والخمسين لبنك الأردن متضمناً القوائم المالية الموحدة والمدققة للسنة المنتهية في 2016/12/31 وأبرز الإنجازات والنتائج التي تحققت في عام 2016.

لقد شهد عام 2016 استمرار التحديات على مستوى البيئة الاقتصادية والاضطرابات في الدول المحيطة بالإضافة إلى تحديات استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين. وعلى الرغم من ذلك فقد حقق الاقتصاد الأردني في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2016 نمواً بالأسعار الثابتة بنسبة 2% مقارنةً مع نمو بنسبة 2.3% خلال نفس الفترة من عام 2015. وفي ظل إنهاء الأردن لبرنامج الاستعداد الائتماني الذي تم تطبيقه مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة (2012 – 2015)، فقد تم توقيع برنامج جديد للإصلاح المالي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي يتضمن مجموعة من السياسات والإجراءات التي تساعد الاقتصاد الوطني على التغلب على التحديات التي تواجهه والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وإيجاد بيئة ملائمة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، إلى جانب تعزيز الاستقرار المالي ورفع مستويات التشغيل وتعزيز تنافسية الاقتصاد.

وبالحديث عن أبرز المؤشرات الاقتصادية التي أظهرت استمرار الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الأردني فإننا نذكر تواضع معدلات النمو الاقتصادي بالأسعار الثابتة، كما وصل إجمالي الدين العام إلى مستوى 26.2 مليار دينار في نهاية تشرين الثاني 2016 ومشكّلاً ما نسبته 95.6% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لغاية تشرين الثاني 2016. أما معدل البطالة فقد ارتفع في الربع الرابع من عام 2016 ليسجل 15.8%، مقارنةً بمعدل 13.6% خلال الربع ذاته من عام 2015. وعلى الرغم من انخفاض العجز المالي لموازنة الحكومة المركزية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2016 ليصل إلى حوالي 803.3 مليون دينار مقابل 1,025.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام السابق، أي بنحو 222.3 مليون دينار، فما زال عجز الموازنة يشكل تحدياً في ظل عدم القدرة على زيادة معدل النمو الاقتصادي.

وعلى صعيد آخر واصلت المؤشرات الاقتصادية الأخرى أداءها الإيجابي فسجلت احتياطيات المملكة من العملات الأجنبية مستويات مريحة في نهاية عام 2016 – على الرغم من انخفاضها عن مستواها في نهاية عام 2015 بحوالي 1.3 مليار دولار وبنسبة 9% – حيث وصلت إلى حوالي 12.9 مليار دولار أمريكي. كما انخفض معدل التضخم بنسبة 0.8% خلال عام 2016 مقارنةً بانخفاضه بنسبة 0.9% خلال عام 2015.

لقد استطاع البنك المركزي الأردني تعزيز أركان الاستقرار النقدي والمالي رغم التحديات الإقليمية التي عصفت في المنطقة منذ ما يزيد عن أربع سنوات. وتعزيزاً لهذا الدور فقد صدرت الإرادة الملكية السامية بالمصادقة على القانون رقم 24 لسنة 2016 المعدل لقانون البنك المركزي رقم 23 لسنة 1971. وقد جاء القانون المعدل ليعزز استقلالية البنك من كافة الجوانب، حيث تم تعديل وإعادة صياغة أهداف البنك المركزي في خمسة عشر هدفاً تتماشى مع المستجدات والتطورات.

هذا وقد استمر البنك المركزي الأردني في تطوير وإعادة هيكلة نظم الدفع والتسويات الإلكترونية في الأردن في سبيل الحفاظ على سلامة وكفاءة نظام المدفوعات الوطني، وذلك من خلال التشغيل البيني لأنظمة الدفع ووضع الأطر القانونية الشاملة لتعزيز الاشتمال المالي وتشجيع القبول لأدوات الدفع الحديثة. وتم في هذا المجال إطلاق الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي للأعوام 2018 – 2020، بما يسهم في زيادة الوصول إلى التمويل وزيادة مستوى العمق المالي لدى كافة فئات المجتمع. كما تم إطلاق نظام غرفة التقاص الآلي Automated Clearing House (ACH) الجديد والذي يعدّ القاعدة الأساسية لتقاص الحوالات المالية صغيرة ومتوسطة الحجم بعملات مختلفة في الأردن، والتي تمتاز بالسرعة وانخفاض تكلفتها على العملاء.

وعلى صعيد أسعار الفوائد على أدوات السياسة النقدية فقد قام البنك المركزي الأردني برفع سعر الفائدة الرئيس (اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع)، ونافذة الإيداع لليلة واحدة، ومدى سعر فائدة شهادات الإيداع لأجل أسبوع بواقع 25 نقطة أساس اعتباراً من 2016/12/18. يأتي ذلك انسجاماً مع سياسة البنك المركزي في الحرص على ضمان تنافسية وجاذبية الدينار كوعاء ادخاري والحفاظ على أركان الاستقرار النقدي والمصرفي.

على صعيد أبرز التغيرات على مستوى الأسواق العالمية خلال عام 2016 كان نتيجة استفتاء المملكة المتحدة بالخروج من الاتحاد الأوروبي في حزيران 2016، وتأثير ذلك على أسواق رأس المال في العالم، والتي على أثرها خفض صندوق النقد الدولي معدلات النمو العالمي بمقدار 2 نقطة مئوية لتصل إلى 3.4% بالعام 2017؛ حيث أن الخروج البريطاني يحمل قدراً كبيراً من عدم اليقين الاقتصادي والسياسي والمؤسسي خاصةً في اقتصادات الدول الأوروبية المتقدمة. إلا أن أواخر عام 2016 حملت معها ملامح لتحولات إيجابية على مستوى الاقتصاد الأمريكي، والذي قد يكون رافعة النمو للاقتصادات الأخرى. وعلى صعيد الاقتصاد المحلي فقد تم تعديل معدل النمو المتوقع للعام 2016 من قبل صندوق النقد الدولي والذي كان مقدراً بنسبة 2.8% ليصبح 2.4%. وفي العام 2017 فمن المتوقع أن يصل النمو إلى 3.2%. وبخصوص الاقتصاد الفلسطيني فيتوقع نموه بنسبة 3.3% و3.5% لعامي 2016 و2017 وفقاً لتقديرات البنك الدولي.

السادة المساهمين الكرام ،،،

واصل البنك تحقيق أداء جيد خلال عام 2016 رغم التحديات الاقتصادية السائدة بفعل ما يملك من إمكانات وقدرات مكّنته من تحقيق مراتب متقدمة في الأسواق التي يعمل بها. كما دأب البنك على تطبيق أحدث الممارسات الإدارية في مجالات توظيف مصادر الأموال وفقاً لمتغيرات وتطورات السوق، مع الأخذ بالاعتبار سعيَه لتنويع مصادر إيراداته بعد تقييم فرص الاستثمارات في هذا المجال.

لقد أظهرت النتائج المالية لبنك الأردن خلال عام 2016 تحقيق صافي ربح عائدٍ لمساهمي البنك بمبلغ 41.4 مليون دينار مسجلاً ارتفاعاً بلغت نسبته 1.4% مقارنةً بعام 2015. كما أظهر إجمالي الدخل نمواً بمبلغ 2.2 مليون دينار وبنسبة 1.8% مقارنةً بعام 2015 ليصل إلى 127.4 مليون دينار، هذا ويذكر أن إجمالي الدخل جاء معظمه من الإيراد التشغيلي للبنك (صافي إيراد الفوائد والعمولات) الذي نما بنسبة 4.4% ليصل إلى 116.2 مليون دينار، مشكلاً ما نسبته 91.2% من إجمالي الدخل عام 2016 مقارنةً مع ما نسبته 88.9% في عام 2015. وعلى الرغم من استمرار تأثر قطاع الشركات الكبرى بحالة عدم الاستقرار والاضطرابات التي لا زالت تشهدها دول المنطقة وتأثر النشاط التصديري (الصادرات الوطنية) الذي تراجع بنسبة 9.6% خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 مقارنةً بذات الفترة من العام الماضي 2015، فقد استطاع البنك تحقيق نتائج إيجابية على صعيد بنود بيان الدخل كما تم توضيحه.

وقد حققت معظم بنود المركز المالي للبنك – على صعيد مصادر واستخدامات الأموال- أداءً إيجابياً في نهاية عام 2016، حيث وصل إجمالي ودائع العملاء إلى 1,606.9 مليون دينار مرتفعة بنسبة 2.7% مقارنةً بنهاية عام 2015، وذلك بما يلبي متطلبات الاحتياجات التمويلية للعملاء إلى جانب متطلبات السيولة للبنك. أما على صعيد محفظة التسهيلات الائتمانية (بالصافي) فقد ارتفعت بحوالي 83.8 مليون دينار وبنسبة 7.3% مقارنةً برصيدها في نهاية عام 2015 لتصل إلى 1,226 مليون دينار. وعلى صعيد موجودات البنك فقد سجلت 2,338.8 مليون دينار بارتفاع بلغت نسبته 6%. وسجلت حقوق الملكية لمساهمي البنك 405.4 مليون دينار كما في 2016/12/31 بنسبة نمو بلغت 11.9% مقارنةً بعام 2015. وعلى صعيد أداء فروع البنك في فلسطين وشركاته التابعة فقد حققت نتائج إيجابية في العام 2016 وذلك بفعل التخطيط السليم والعمل الجاد، والسعي للوصول إلى أفضل مستويات الأداء.

وعلى مستوى المؤشرات المالية فقد جاء أداؤها إيجابياً على صعيد نسب الملاءة المالية والتوظيفات وكفاءة إدارة الأصول حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 20.82% في نهاية عام 2016 وبما يفوق الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي الأردني والبالغ 12% ولجنة بازل III البالغ 8.625% لعام 2016، بالإضافة إلى انخفاض نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات بعد تنزيل الفوائد المعلقة إلى 4.59% مقابل 5.94% في نهاية عام 2015 مما يؤكد على جودة المحفظة الائتمانية للبنك وتطبيقه سياسات ائتمانية حصيفة وأفضل النماذج في إدارة المخاطر. ومن المؤشرات الإيجابية في هذا الجانب أيضاً نسبة تغطية مخصص التدني لمحفظة التسهيلات غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة والتأمينات والتي بلغت 112.2% مقابل 101.2% لعام 2015، وهي تعتبر من أعلى النسب في القطاع المصرفي الأردني. بالإضافة إلى تغطية التسهيلات لبنك الأردن – سورية بنسبة تقارب 100% نظراً لاستمرار الأوضاع السياسية والاقتصادية في السوق السوري. وفي المقابل استمر قيد مصروف مخصص تدني العقارات التي آلت ملكيتها للبنك لدى فروع البنك في الأردن بمبلغ 2.5 مليون دينار للعقارات المملوكة للبنك لأكثر من أربع سنوات حسب تعليمات البنك المركزي الأردني.

هذا وقد استمر البنك في المحافظة على نسب سيولة مرتفعة تجاوزت النسب المحددة من الجهات الرقابية في الدول التي يعمل فيها، حيث بلغت نسبة السيولة القانونية لمجموعة بنك الأردن 127.25% كما في 2016/12/31 وهي أعلى من الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي الأردني.

وعلى مستوى مؤشرات الكفاءة فقد سجل العائد على متوسط الموجودات 1.82% في نهاية عام 2016 مقابل 1.86% في نهاية عام 2015، وهي من أفضل النسب في القطاع المصرفي الأردني. وسجل العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك 10.78% مقابل 11.7% في نهاية عام 2015.

وتأكيداً على متانة أداء البنك وقوة مركزه المالي، إلى جانب معايير أخرى تشمل نسب التداول الحر وأحجام التداول، فقد قامت مؤسسة مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال بإدراج بنك الأردن في مؤشرها الخاص بأسواق الدول المبتدئة (MSCI Frontier Markets Index) والذي تقرر تفعيله في نهاية شهر تشرين الثاني 2016. وتبرز أهمية هذه الإضافة في دعم تثبيت الأردن على خارطة الاستثمار العالمي، ذلك أن المؤشرات التي تطلقها مؤسسة مورغان ستانلي تُعد من أهم المؤشرات المعتمدة عالمياً كمرجعية في تقييم الأسواق المالية من جهة، وذات أهمية بالغة لمدراء الاستثمار القائمين على صناديق إدارة الثروات التي تتعقب وتقتفي أثر مؤشرات الأسواق العالمية من جهة أخرى.

السادة المساهمين الكرام ،،،

استمر البنك في انتهاج سياسة التطوير والارتقاء بالخدمات المقدمة لعملائه، يوازي ذلك تطبيق مجموعة من المشاريع وبرامج العمل وعلى مستوى مختلف أنشطة الأعمال في البنك. وفي هذا المجال واصل البنك دراسة وتلبية متطلبات عملائه من الخدمات والحلول المصرفية المتنوعة، إلى جانب التنويع المدروس في تمويل قطاعات الأعمال والشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز موقعه الريادي في الأسواق التي يعمل بها. وعمل على إطلاق عدد من البرامج والحملات الخاصة بما يتواءم مع تطلعات العملاء واحتياجاتهم المتجددة. كما حرص البنك على ديمومة تطوير وتحسين مجموعة الحلول المالية والمصرفية لعملائه من خلال فريق متخصص وعلى درجة عالية من الكفاءة.

وفي إطار سعي البنك الدائم لتنويع مصادر استثماراته وتنمية أعماله فقد تم إطلاق خدمات الحفظ الأمين في السوق الفلسطيني في الربع الثاني من عام 2016، بما يسهم في تلبية متطلبات المحافظ والصناديق الاستثمارية الأجنبية في فلسطين. كما تم كذلك إعادة العمل بالتداول بالسندات العالمية بشكل أوسع من خلال تأسيس وحدة لأدوات الدخل الثابت ضمن قسم التداول بالأسواق العالمية في دائرة الخزينة. هذا إلى جانب تنويع مصادر الدخل من خلال شركة تفوّق للاستثمارات المالية؛ حيث استمرت الشركة خلال عام 2016 بممارسة أعمال إدارة الاستثمار، بالإضافة إلى نشاط الوساطة المالية.

ومن الجدير ذكره أن البنك يعمل وبشكل مستمر على مواكبة آخر المستجدات في مجال تكنولوجيا الصناعة المصرفية وتطوير منافذ التوزيع ونظم الدفع الإلكترونية بما يمكّن العملاء من الحصول على الخدمات وإجراء المعاملات المصرفية بكل سهولة وأمان. وقد تم في هذا الجانب تطبيق نظام غرفة التقاص الآلي Automated Clearing House payment (ACH) حسب متطلبات البنك المركزي الأردني بما يسهم في سرعة تنفيذ العمليات والحوالات بين البنوك في الأردن بطريقة آمنة وفعالة. كما استمر البنك بالعمل على الارتقاء بالقاعدة التكنولوجية وأنظمة الاتصالات، وقد تم إنجاز مجموعة من المشاريع وبرامج العمل في هذا الجانب بما يسهم في تسهيل وتسريع انسيابية العمل.

استمر البنك بتطوير منظومة إدارة المخاطر وفقاً لأفضل الممارسات الإدارية بهدف الارتقاء بهذه المنظومة وتحديد وتقييم المخاطر الممكنِ التعرضُ لها وعلى كافة المستويات. وفي هذا المجال تم مراجعة وتعديل سياسة إدارة المخاطر التشغيلية لمواكبة آخر المستجدات المتعلقة بها، ومراجعة وتعديل سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتوافق مع متطلبات السلطات الرقابية من جهة وبيئة العمل من جهة أخرى. وعلى مستوى مراقبة وإدارة أمن المعلومات في البنك فقد تم تلبية وتدقيق متطلبات معايير الأمان للبطاقات والحصول على شهادة PCI-DSS النسخة 3.1. وكذلك تم تطوير وتحديث بعض الأدوات الفنية لمراقبة أمن المعلومات في سبيل الحد من هذا النوع من المخاطر. هذا وقد قام البنك بإعداد واعتماد عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) وفقاً لبيانات البنك المالية كما في 2015/12/31 والتي أظهرت إمكانية القاعدة الرأسمالية للبنك لاستيعاب كافة المخاطر الممكن التعرض لها.

وتأسيساً على التزام مجلس إدارة البنك بتطبيق أفضل ممارسات الحاكمية المؤسسية، فقد أولى المجلسُ كلّ العناية اللازمة لممارسات وتطبيقات الحاكمية المؤسسية السليمة وبما يتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمال البنوك وتعليمات البنك المركزي الأردني وأفضل الممارسات الدولية التي تضمنتها لجنة بازل حول الحاكمية المؤسسية، وبما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي والأطر التشريعية والقانونية الناظمة لأعمال البنك. وتأكيداً على ذلك وانطلاقاً من سعينا المستمر لتطوير آليات العمل والإطار المؤسسي لبنك الأردن وتلبية متطلبات دليل الحاكمية المؤسسية، فقد تم الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام.

على صعيد الارتقاء بموارد البنك البشرية فإن البنك يعمل وبشكل مستمر على تطبيق أفضل الممارسات الإدارية في هذا المجال لما يمثله ذلك من تأثير على الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة. وقد شهد عام 2016 تنفيذ مجموعة من مبادرات وبرامج العمل بما يسهم في إيجاد فريق مؤهل وكفوء قادر على الارتقاء بأداء البنك للمستويات المستهدفة.

السادة المساهمين الكرام ،،،

إن بنك الأردن يعمل بكل طاقته للاستفادة من فرص النمو في الدول التي يتواجد بها حتى في ظل استمرار تحديات الظروف الإقليمية غير المواتية. وهو يسعى أيضاً لتنويع مصادر إيراداته وابتكارِ برامجَ تتواءمُ مع احتياجات وتطلعات شرائح العملاء المختلفة. هذا بالإضافة إلى استمراره بالمشاريع وبرامج العمل التي تستهدف الارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة وتوفيرِ الحلول المصرفية لعملائه وفقاً لأحدث الممارسات المصرفية في هذا المجال. وعلى الصعيد الاقتصادي فإننا نأمل أن تثمر جملة الإصلاحات الاقتصادية التي أقرتها الحكومة الأردنية في دفع عجلة الاقتصاد الوطني نحو تحقيق نموٍّ أكبرَ من المستويات السائدة حالياً مما سيسهم في تحفيز الاستثمارات وإيجاد فرص عمل جديدة وتخفيض معدلات البطالة تدريجياً.

واستناداً إلى النتائج التي تحققت خلال عام 2016، فإن مجلس الإدارة قرر أن يرفع توصيته إلى الهيئة العامة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 18% من رأس المال أي ما يعادل مبلغ 36 مليون دينار، وتدوير باقي الأرباح.

وفي ختام لقائنا ومع نهاية فترة ولاية مجلس الإدارة فإنني أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى السادة أعضاء مجلس الإدارة على جهودهم الحثيثة ودعمهم المتواصل ومساندتهم للإدارة في تحقيقِ تقدّمِ ورفعةِ البنك والوصولِ به إلى مصافِّ المؤسسات المالية المتقدمة. وأتوجه بالشكر باسمي وباسم أعضاء مجلس الإدارة إلى عملائنا ومساهمينا على ثقتهم ودعمهم المتواصل لنا. وكل التقدير إلى فريق موظفي البنك على عملهم الدؤوب في سبيل تحقيق الإنجازات والنتائج المستهدفة على كافة الأصعدة. كما أتقدم بالشكر إلى كافة المؤسسات الرسمية وعلى رأسها البنك المركزي الأردني لدعمهم وجهودهم الموصولة لتحقيق تقدم الجهاز المصرفي والاقتصاد الوطني في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه.

والله ولي التوفيق
شاكر توفيق فاخوري
رئيس مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة

2016

الأداء الاقتصادي **2016**

الأنشطة والإنجازات **2016**

تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة **2016**

أهداف خطتنا المستقبلية **2017**

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية **2016**

الأداء الاقتصادي 2016

اتسم المشهد الاقتصادي الأردني خلال سنة 2016 باستمرار تأثره بمخاطر البيئة الخارجية الصعبة، بالإضافة إلى تحديات استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين. وفضلاً عن ذلك، يُشكّل استمرار ضعف أسعار النفط أحد المخاطر على المدى المتوسط بالنظر إلى احتمال تأثيره على تحويلات المغتربين الأردنيين، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمنح من دول مجلس التعاون الخليجي في ظل تأثر احتياطيات دول مجلس التعاون الخليجي وزيادة حجم العجوزات في موازناتها وميلها لإقرار خطط للتقشف والحد من الإنفاق. إلا أن الاقتصاد الأردني واصل نهج الاستعداد للإصلاح وتسريع وتيرة تنفيذه. وفي هذا المجال تم توقيع برنامج جديد للإصلاح المالي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي يتضمن مجموعة من السياسات والإجراءات التي تساعد الاقتصاد الوطني على التغلب على التحديات التي تواجهه والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وإيجاد بيئة ملائمة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، إلى جانب تعزيز الاستقرار المالي ورفع مستويات التشغيل وتعزيز تنافسية الاقتصاد.

هذا وقد شهدت سنة 2016 صدور الإرادة الملكية السامية بالمصادقة على القانون رقم 24 لسنة 2016 المعدل لقانون البنك المركزي الأردني رقم 23 لسنة 1971، وقد جاء القانون المعدل ليعزز استقلالية البنك المركزي من كافة الجوانب، ومن أبرز البنود التي تضمنها إناطة سياسة سعر الصرف بمجلس إدارة البنك المركزي بدلاً من مجلس الوزراء، وإلغاء السقوف على الاحتياطي الإلزامي للبنوك والتي كانت مسبقاً محددة بنسبة 5% من الودائع لدى البنوك المرخصة، كما تم تعديل وإعادة صياغة أهداف البنك المركزي في خمسة عشر هدفاً تتماشى مع المستجدات والتطورات.

وفيما يلي أبرز مؤشرات الاقتصاد الكلي الأردني خلال سنة 2016:

- بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الثلاثة أرباع الأولى من سنة 2016 ما نسبته 2% مقابل نمو نسبته 2.3% خلال الفترة ذاتها من سنة 2015.
- تراجع المستوى العام للأسعار مقيساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) بنسبة 0.8% خلال سنة 2016 مقابل تراجع نسبته 0.9% لسنة 2015.
- ارتفع معدل البطالة إلى حوالي 15.9% في نهاية الربع الثالث من سنة 2016 مقارنةً بمعدل بلغ 13.8% في الربع ذاته من السنة الماضية 2015.
- بلغ حجم الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي الأردني في نهاية سنة 2016 ما قيمته 12.9 مليار دولار، بنسبة تراجع 9% عن نهاية سنة 2015.
- ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة إلى 32.9 مليار دينار في نهاية تشرين الثاني من سنة 2016 وبنسبة 0.9% عن مستواه المسجل في نهاية سنة 2015. وذلك نتيجة ارتفاع الودائع بالدينار بمبلغ 13.6 مليون دينار، والودائع بالعملات الأجنبية ارتفعت بنسبة 4.4% وبمبلغ 289.5 مليون دينار عن نهاية سنة 2015.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك للفترة في نهاية تشرين الثاني من سنة 2016 لتبلغ 22.7 مليار دينار، بنسبة نمو 7.7% وبمبلغ 1.6 مليار دينار عن مستواها المسجل في نهاية سنة 2015.
- انخفض عجز الميزان التجاري، الذي يمثل الفرق بين الصادرات الكلية والمستوردات بنسبة 9.6% ليبلغ 6,792.8 مليون دينار في نهاية تشرين الأول 2016.
- انخفض حجم التداول في قطاع العقار خلال سنة 2016 بنسبة 7% ليصل إلى حوالي 7.1 مليار دينار.
- شهدت عائدات المملكة من الدخل السياحي (مقبوضات السفر) حتى نهاية تشرين الثاني من سنة 2016 انخفاضاً بنسبة 0.8% مقارنة مع الفترة المماثلة من سنة 2015، لتصل إلى 2.6 مليار دينار.
- انخفضت إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج لنهاية تشرين الثاني بنسبة 2.9% لتصل إلى 2.4 مليار دينار، فيما سجل الاستثمار المباشر في المملكة صافي تدفق للداخل مقداره 809.1 مليون دينار خلال الأرباع الثلاثة الأولى من سنة 2016 مقارنة مع حوالي 808.2 مليون دينار خلال الفترة ذاتها من سنة 2015.
- سجل عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات ما مقداره 1,910.2 مليون دينار وبنسبة 9.5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من سنة 2016، مقارنة مع عجز مقداره 1,979.6 مليون دينار وبنسبة 10.1% من الناتج للفترة ذاتها من سنة 2015.
- بلغ صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية شهر تشرين الثاني من سنة 2016 ما قيمته 24.4 مليار دينار تمثل 88.9% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية شهر تشرين الثاني 2016.

الناتج المحلي الإجمالي:

حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من سنة 2016 نمواً بنسبة 2% مقارنة مع نمو بلغت نسبته 2.3% خلال الفترة ذاتها من سنة 2015. جاء هذا النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي محصلةً لتحقيق القطاعات الاقتصادية نمواً متفاوتاً خلال فترة الأرباع الثلاثة الأولى من سنة 2016، فسجل قطاع «الكهرباء والمياه» نمواً بنسبة 10.8% مقابل نمو بنسبة 8.6% في الفترة ذاتها من سنة 2015، وقطاع النقل والاتصالات بنسبة نمو بلغ 3.2% مقابل نمو بنسبة 3.0% في نفس الفترة من سنة 2015، وقطاع «التشييد» الذي نما بنسبة 0.8% مقابل تراجع بنسبة 2.7% خلال الفترة ذاتها من سنة 2015، كما نما قطاع الزراعة بنسبة 5.3% مقابل نمو بنسبة 0.7% لنفس الفترة من سنة 2015، وسجل قطاع «خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال» نمواً بنسبة 3.9% مقارنةً بنمو بلغ 3.8% في نفس الفترة من السنة السابقة، وقطاع «التجارة والمطاعم والفنادق» نما بنسبة 1.1% خلال الأرباع الثلاثة الأولى من سنة 2016 مقابل نموه بنسبة 0.9% في الفترة ذاتها من سنة 2015.

في حين شهدت بعض القطاعات الاقتصادية تباطؤاً أو تراجعاً في أدائها خلال الأرباع الثلاثة الأولى من سنة 2016 مقارنةً بنفس الفترة من سنة 2015، حيث تباطأ نمو قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية الذي نما بنسبة 3.6% مقابل نمو بنسبة 4.1% خلال الفترة ذاتها من سنة 2015، في حين تراجع قطاع «التعدين والمحاجر» بنسبة 14.7% مقابل نمو بنسبة 16.8%، أما قطاع «الصناعات التحويلية» فقد تباطأ لينمو بنسبة 0.8% مقابل نمو في نفس الفترة من السنة السابقة بنسبة 1.5%، وتباطأ نمو قطاع منتجي الخدمات الحكومية ليسجل 1.2% للثلاثة أرباع الأولى من سنة 2016 مقابل نمو بلغ 2.4% خلال نفس الفترة من سنة 2015. في حين شهد المستوى العام للأسعار (معدل التضخم) تراجعاً لنهاية سنة 2016 بنسبة 0.8% مقابل تراجع نسبته 0.9% لسنة 2015.

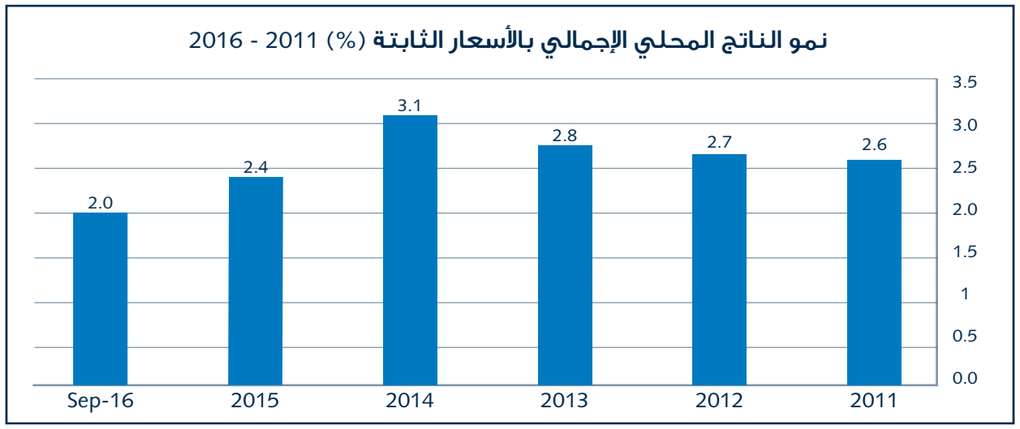

المالية العامة:

جاءت أرقام المالية العامة خلال فترة الشهور الأحد عشر الأولى من سنة 2016 وفق التالي: بلغ إجمالي الإيرادات المحلية والمنح الخارجية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من سنة 2016 ما مقداره 6,187.3 مليون دينار مقابل 5,735.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من سنة 2015 أي بارتفاع مقداره 452.1 مليون دينار أو ما نسبته 7.9%، حيث بلغت المنح الخارجية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من سنة 2016 ما مقداره 406.4 مليون دينار مقابل 448.4 مليون دينار خلال نفس الفترة من سنة 2015.

في حين بلغت الإيرادات المحلية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من سنة 2016 ما مقداره 5,780.9 مليون دينار مقابل 5,286.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من سنة 2015، أي بارتفاع مقداره 494.1 مليون دينار أو ما نسبته 9.3% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2015. وقد جاء الارتفاع في الإيرادات المحلية نتيجة لارتفاع حصيلة الإيرادات الضريبية بحوالي 185.8 مليون دينار وارتفاع الإيرادات الأخرى بحوالي 311 مليون دينار.

بلغ إجمالي الإنفاق خلال الشهور الأحد عشر الأولى من سنة 2016 حوالي 6,990.6 مليون دينار مقابل 6,760.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من سنة 2015 مسجلاً بذلك ارتفاعاً مقداره 229.8 مليون دينار أو ما نسبته 3.4%، وقد جاء هذا الارتفاع في إجمالي الإنفاق نتيجة لارتفاع النفقات الجارية بمقدار 243.9 مليون دينار أو ما نسبته 4.1% وانخفاض النفقات الرأسمالية بحوالي 14.1 مليون دينار أو ما نسبته 1.7%. وفي المحصلة بلغ عجز الموازنة بعد المنح ما مقداره 803.3 مليون دينار لنهاية الأحد عشر شهراً الأولى من سنة 2016 مقابل عجز بلغ 1,025.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من سنة 2015.

وترتيباً على التطورات التي شهدتها المديونية الداخلية والخارجية بلغ إجمالي الدين العام في نهاية شهر تشرين الثاني من سنة 2016 نحو 26.2 مليار دينار أو ما نسبته 95.6% من الناتج المحلي الإجمالي (المقدر شهرياً من قبل وزارة المالية والبالغ 27,450 مليون دينار) لنهاية شهر تشرين الثاني من سنة 2016 مقابل 93.4% في نهاية سنة 2015، علماً بأن مديونية شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه بلغت نحو 6.6 مليار دينار في نهاية شهر تشرين الثاني 2016. وفيما يتعلق بصافي الدين العام (الداخلي والخارجي) فقد بلغ 24.4 مليار دينار أو ما نسبته 88.9% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية شهر تشرين الثاني 2016.

القطاع النقدي والمصرفي:

استطاع القطاع المصرفي الأردني خلال سنة 2016 أن يتجاوز التحديات القائمة والظروف الصعبة التي تمر بها المنطقة واستمرار تداعيات ذلك على الاقتصاد المحلي والتي تمثلت بحالة الركود التي أصابت عدداً من القطاعات الاقتصادية، وتوقف جزئي للتجارة البينية في المنطقة وبالتالي تراجع حجم الصادرات الوطنية، إلا أن القطاع المصرفي الأردني، ونتيجة للسياسات الحصيفة للبنك المركزي الأردني استطاع أن يتجاوز هذه الضغوط ويستمر في تحقيق نمو في معظم مؤشراته المالية، حيث يتمتع القطاع المصرفي الأردني بمؤشرات متانة مالية تعكس قوة مركزه المالي وقدرته على مواجهة مختلف التحديات، ومواكبة آخر التطورات في عالم الخدمات المصرفية.

وانطلاقاً من سعي البنك المركزي لتعزيز الاشتمال المالي في المملكة جاء إطلاق الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي للأعوام 2018 – 2020 والتي تشتمل على عدة محاور تتمثل في: التثقيف المالي، حماية المستهلك المالي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، خدمات التمويل الأصغر، المدفوعات الرقمية والتي تم التركيز عليها بشكل كبير في القطاع المصرفي الأردني، حيث عملت البنوك على تطوير واستحداث ومواكبة آخر مستجدات التكنولوجيا المصرفية بهدف إيصال خدماتها لعملائها بأقل وقت وجهد وتكلفة.

وعلى صعيد أسعار الفوائد على أدوات السياسة النقدية فقد قام البنك المركزي الأردني برفع سعر الفائدة الرئيس (اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع) ونافذة الإيداع لليلة واحدة، ومدى سعر فائدة شهادات الإيداع لأجل أسبوع بواقع 25 نقطة أساس اعتباراً من 2016/12/18 مع الإبقاء على سعر فائدة إعادة الخصم وسعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة دون تغيير. بالإضافة إلى أسعار فائدة برنامج سلف متوسطة الأجل للبنوك والخاصة بإعادة تمويل القطاعات الاقتصادية دون تغيير أيضاً، وذلك يأتي انسجاماً مع سياسة البنك المركزي في الحرص على ضمان تنافسية وجاذبية الدينار كوعاء ادخاري والحفاظ على أركان الاستقرار النقدي والمصرفي. وفي إطار تطوير البنية التحتية لأنظمة الدفع والتحويل في المملكة انتقالاً من بيئة الدفع الورقي إلى بيئة الدفع الإلكتروني فقد تم إطلاق نظام غرفة التقاص الآلي Automated Clearing House (ACH) الجديد والذي يعد القاعدة الأساسية لتقاص الحوالات المالية الصغيرة والمتوسطة الحجم بعملات مختلفة في الأردن، وتمتاز بالسرعة وانخفاض تكلفتها على المواطن مقارنة بكلفة أدوات الدفع المتاحة حالياً.

وعلى صعيد أداء مؤشرات القطاع النقدي والمصرفي الأردني فقد سجل رصيد احتياطيات المملكة من العملات الأجنبية حوالي 12.9 مليار دولار أمريكي حتى نهاية سنة 2016 وبنسبة تراجع بلغت حوالي 9% عن نهاية سنة 2015. كما سجلت السيولة المحلية حتى نهاية الشهور الأحد عشر الأولى من سنة 2016 ارتفاعاً بنسبة 2.7% مقارنة مع مستواها المتحقق في نهاية سنة 2015 لتصل إلى حوالي 32.5 مليار دينار. وارتفع رصيد ودائع القطاع المصرفي بمبلغ 303.1 مليون دينار وبنسبة 0.9% خلال الشهور الأحد عشر الأولى من سنة 2016 مقارنةً مع نهاية سنة 2015 لتصل إلى 32.9 مليار دينار، حيث ارتفعت ودائع الدينار بمبلغ 13.6 مليون دينار لتبلغ قيمتها حوالي 26 مليار دينار. فيما ارتفعت الودائع بالعملة الأجنبية بنسبة 4.4% لنفس الفترة ولتبلغ حوالي 6.9 مليار دينار. أما التسهيلات الائتمانية فقد سجلت نمواً بلغت نسبته 7.7% مقارنةً برصيدها في نهاية سنة 2015 لتصل إلى 22.7 مليار دينار. ومن حيث نمو التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي، فقد سجل رصيد التسهيلات الممنوحة لقطاع «التعدين» أعلى نسبة نمو فبلغت 70.6%، وقطاع الزراعة بنسبة 35%، كما ارتفعت التسهيلات المقدمة لقطاع خدمات النقل والاتصالات بحوالي 33.3%، والتسهيلات الممنوحة لقطاع الإنشاءات بحوالي 13.1%. هذا وواصلت موجودات القطاع المصرفي ارتفاعها لتصل إلى 47.8 مليار دينار وبنسبة زيادة بلغت حوالي 1.4% مقارنة برصيدها في نهاية سنة 2015.

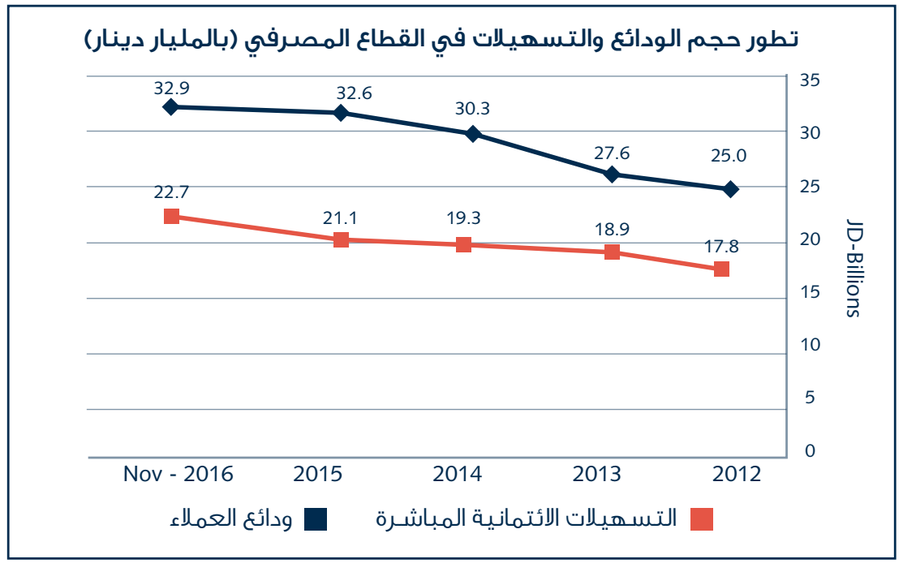

وفيما يتعلق بأسعار الفوائد على الودائع والتسهيلات في السوق المصرفي، فقد شهدت انخفاضاً خلال الشهور الأحد عشر الأولى من سنة 2016، حيث بلغ معدل الوسط المرجح لأسعار الفوائد في نهاية شهر تشرين الثاني 2016 على ودائع الطلب 0.24% والتوفير 0.64% ولأجل 3.04% بانخفاض بلغ 8 نقاط أساس لودائع الطلب، و2 نقطة أساس لودائع التوفير، وانخفضت على ودائع الأجل بمقدار 2 نقطة أساس مقارنةً بمستوياتها المسجلة في نهاية سنة 2015. وفيما يتعلق بالوسط المرجح لأسعار الفوائد على التسهيلات في نهاية شهر تشرين الثاني 2016 فقد بلغ 7.64% للجاري مدين بانخفاض 37 نقطة أساس مقارنة بمستواه في نهاية سنة 2015، وانخفض على القروض والسلف بمقدار 34 نقطة أساس ليصل إلى 7.9%، فيما ارتفع على الكمبيالات المخصومة بمقدار 167 نقطة أساس ليسجل 10.37%، مقارنة بمستواه في نهاية سنة 2015.

نشاط السوق المالي:

سجلت بورصة عمّان تفاوتاً في أداء مؤشراتها خلال سنة 2016 في ظل الظروف السياسية غير المواتية التي تمر بها المنطقة العربية والدول المحيطة بالأردن وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد بشكل عام وتوجهات المستثمرين بشكل خاص، حيث انخفضت القيمة السوقية الرأسمالية للأسهم المدرجة في البورصة إلى 17.3 مليار دينار في نهاية سنة 2016، أي بنسبة 3.6% مقارنةً مع القيمة السوقية الرأسمالية في نهاية سنة 2015، وانخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية في نهاية سنة 2016 إلى 4,069.7 نقطة مقارنة بـ 4,229.9 نقطة في نهاية سنة 2015 وبنسبة بلغت 3.8%. في حين سجل حجم التداول انخفاضاً بمبلغ 1,087.6 مليون دينار وبنسبة 31.8% في نهاية سنة 2016 مقارنةً بحجم التداول في نهاية سنة 2015 ليبلغ حوالي 2.3 مليار دينار. وسجل صافي استثمار غير الأردنيين في البورصة في نهاية سنة 2016 ارتفاعاً بمقدار 237.1 مليون دينار مقارنة مع ارتفاع قيمته 10.6 مليون دينار لسنة 2015، وعليه تصبح مساهمة غير الأردنيين في الشركات المدرجة في البورصة في نهاية سنة 2016 ما نسبته 49.6% من إجمالي القيمة السوقية مقارنة مع مساهمة بلغت 49.5% لسنة 2015.

التجارة الخارجية:

انخفض إجمالي التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية والمستوردات) خلال فترة العشرة شهور الأولى من سنة 2016 بمقدار 1,288.5 مليون دينار وبما نسبته 7.9% مقارنة مع الفترة ذاتها من السنة السابقة ليصل حجمها إلى حوالي 14.9 مليار دينار. فيما سجلت الصادرات الوطنية تراجعاً بحوالي 372.7 مليون دينار خلال نفس فترة المقارنة لتصل إلى ما يقارب 3.6 مليار دينار. وقد استحوذت السوق الأمريكية على المرتبة الأولى من بين الدول المصدر لها وبنسبة 23.9% من إجمالي الصادرات الوطنية، تلاها السوق السعودي في المرتبة الثانية وبنسبة 15.3%. كما انخفضت مستوردات المملكة خلال فترة العشرة شهور الأولى من سنة 2016 بمبلغ 915.8 مليون دينار وبما نسبته 7.5% لتصل إلى حوالي 11.3 مليار دينار. وقد استحوذ سوق الصين الشعبية على المرتبة الأولى من بين الدول المستورد منها وبنسبة 14.1% من إجمالي المستوردات، يليه السوق السعودي بنسبة 11.6%. وفيما يتعلق بالتركيب السلعي للمستوردات فقد استحوذت وسائط النقل وقطعها على ما نسبته 10.9% من إجمالي المستوردات وبمبلغ 1.2 مليار دينار تقريباً. ونتيجة التطورات التي شهدتها التجارة الخارجية فقد انخفض عجز الميزان التجاري إلى 6.8 مليار دينار وبنسبة 9.7% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2015.

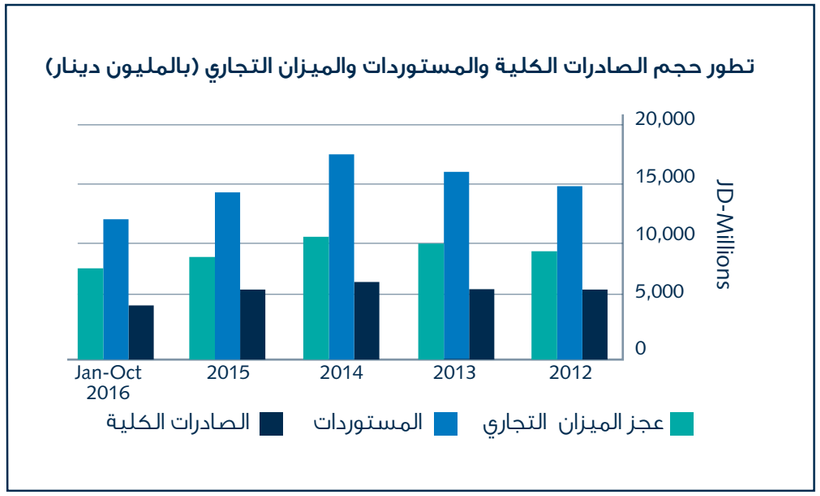

الأداء الاقتصادي 2017:

تشير التوقعات الاقتصادية العالمية إلى أن الاقتصاد العالمي سيحقق نمواً يصل إلى 3.1% في سنة 2016 و3.4% في سنة 2017؛ حيث لاتزال حالة عدم اليقين والثقة في الاقتصاد العالمي عقب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تشكّل نوعاً من الضبابيّة في الأسواق العالميّة، وتؤثر بشكل كبير على التنبؤات الاقتصادية للأعوام القادمة. فمن المتوقع أن تسجل الاقتصادات المتقدمة تباطؤاً في النمو، كما ويتوقع أن تبقى نسبة النمو عند 1.8% في سنة 2017 مقارنة بالنمو المتوقع لسنة 2016. أما في اقتصادات البلدان الصاعدة والنامية من المتوقع أن يرتفع النمو في سنة 2017 إلى 4.6% مقابل 4.1% لسنة 2016.

أما بالنسبة للاقتصاد الأردني واستناداً إلى التقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي، فإنه يتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.4% لسنة 2016 و3.2% لسنة 2017، ومن المتوقع أن يسجل معدل التضخم ارتفاعاً إلى 2.3% في سنة 2017. ووفقاً لقانون الموازنة العامة لسنة 2017 فقد بلغ حجم موازنة الدولة (الحكومة المركزية) 8.9 مليار دينار (7.6 مليار دينار نفقات جارية و 1.3 مليار دينار نفقات رأسمالية)، وبذلك من المتوقع أن يبلغ العجز في الموازنة 906.7 مليون دينار بعد المنح المقدرة بنحو 827.3 مليون دينار. أما موازنة الوحدات الحكومية ستبلغ 1.8 مليار دينار، وبعجز مالي قبل التمويل يبلغ 355.3 مليون دينار.

وعلى ضوء الانتهاء من تنفيذ برنامج الاستعداد الائتماني الموقع مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة 2012 -2015 فقد وقّع الأردن اتفاقيّة التسهيل الائتماني مع صندوق النقد الدولي بتاريخ 24 آب 2016، حيث أتاح هذا الاتفاق للأردن الحصول على حوالي 723 مليون دولار أمريكي تُصرف على مدار ثلاث سنوات لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي، وسيتم إجراء ست مراجعات لصرف المبالغ ضمن هذا الاتفاق. ويهدف البرنامج إلى تحقيق تقدّم في جهود الضبط المالي وتخفيض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي واحتواء عجز الموازنة بما يفضي إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي. وسيتضمن البرنامج السير في مجموعة من الإجراءات الإصلاحية على صعيد تعزيز الإيرادات وضبط وترشيد الإنفاق، وتعزيز بيئة الأعمال.

وعلى صعيد القطاع النقدي والمصرفي فمن المتوقع أن تحافظ الاحتياطيات الأجنبية على مستويات مريحة، إلى جانب المحافظة على جاذبية الودائع بالدينار كوعاء ادخاري، مع الأخذ بعين الاعتبار أن يحافظ القطاع المصرفي على متانة مؤشراته المالية، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 19.1%، ونسبة السيولة القانونية 149% كما في نهاية سنة 2015.

الأنشطة والإنجازات 2016

حقق بنك الأردن خلال سنة 2016 نتائج نوعية وكمية طيبة، أضافت إلى سجل إنجازاته مستويات جديدة فيما يتعلق بالنمو والتطور في مختلف الأصعدة والمجالات الإدارية والخدمية والتشغيلية والمالية، مما عزز من مركزه التنافسي كمؤسسة مالية عريقة ذات مستوى رفيع على المستوى المحلي والإقليمي. لقد حافظ البنك على نهج التجديد والتطوير المستمر من خلال تنفيذ عدة مشاريع استراتيجية تتمحور حول الارتقاء بالخدمات المصرفية المقدمة لمختلف فئات وشرائح العملاء، وتقديم حلول مالية ومصرفية شاملة تلبّي احتياجات العملاء بأعلى مستويات الجودة والتميز، ومواكبة المستجدات في مجال الثورة المعلوماتية والتكنولوجية التي تشهدها الصناعة المصرفية في العالم.

وتأكيداً على متانة أداء البنك وقوة مركزه المالي والتزامه بالمعايير العالمية ومتطلبات الإفصاح والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية، إلى جانب معايير أخرى تشمل نسب التداول الحر وأحجام التداول، فقد قامت مؤسسة مورغان ستانلي كابيتال انترناشيونال بإدراج بنك الأردن في مؤشرها الخاص بأسواق الدول المبتدئة (MSCI Frontier Markets Index) والذي تقرر تفعيله في نهاية شهر تشرين الثاني 2016. وتبرز أهمية هذه الإضافة في دعم تثبيت الأردن على خارطة الاستثمار العالمي، ذلك أن المؤشرات التي تطلقها مؤسسة مورغان ستانلي تُعد من أهم المؤشرات المعتمدة عالمياً كمرجعية في تقييم الأسواق المالية من جهة، وذات أهمية بالغة لمدراء الاستثمار القائمين على صناديق إدارة الثروات التي تتعقب وتقتفي أثر مؤشرات الأسواق العالمية من جهة أخرى.

النتائج المالية:

تأتي النتائج المالية لبنك الأردن في عام 2016 كمحصلة لاستمرارية نهج البنك في تطبيق أحدث النماذج والأنظمة المالية في إدارة الأصول والمطلوبات، والاستفادة من الفرص المتاحة في ظل التحديات التي تواجهها البيئة الاقتصادية على مستوى الأسواق التي يعمل فيها البنك. وقد انعكست النتائج المالية في المحافظة على النسب المالية الرئيسية ضمن متطلبات الجهات الرقابية، فبلغت نسبة كفاية رأس المال 20.82% ووصلت نسبة السيولة القانونية إلى 127.25%. كما انخفضت نسبة التسهيلات غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة إلى إجمالي تسهيلات البنك لتصل إلى 4.59% مقارنة بنسبة 5.94% في عام 2015، ومقارنةً بالنسبة المعيارية العالمية البالغة 10%. كما ارتفعت نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة إلى 112.2% لعام 2016 مقارنةً بنسبة 101.2% لعام 2015.

أظهرت النتائج المالية لبنك الأردن في سنة 2016 تحقيق صافي ربح عائد لمساهمي البنك بمبلغ 41.4 مليون دينار، مسجلاً ارتفاعاً بلغت نسبته 1.4% مقارنةً بالعام السابق. وفيما يتعلق بصافي الأرباح قبل الضرائب فقد بلغ 62.3 مليون دينار. كما بلغت موجودات البنك 2,338.8 مليون دينار محققةً نمواً بنسبة 6% مقارنةً مع نهاية العام السابق 2015. وارتفعت حقوق المُلكية لمساهمي البنك إلى حوالي 405.4 مليون دينار وبنسبة 11.9%.

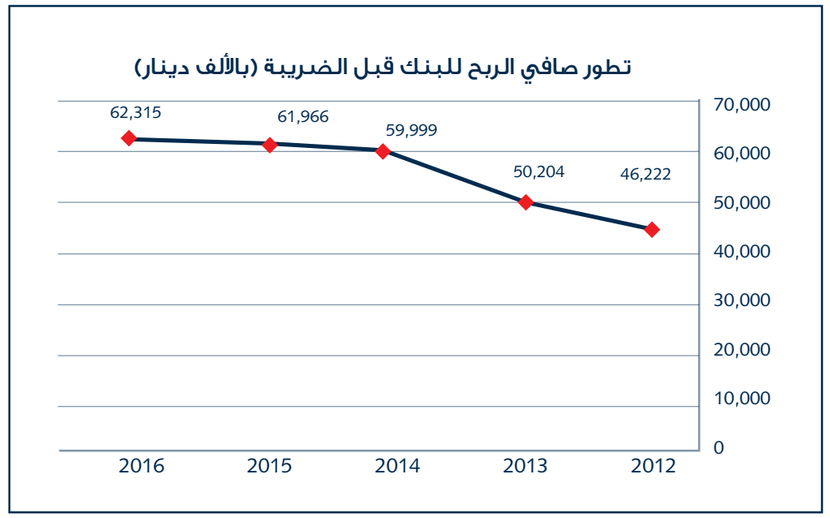

وعلى صعيد مصادر الأموال فقد بلغت ودائع العملاء ما قيمته 1,606.9 مليون دينار بارتفاع بلغت نسبته 2.7%، حيث ارتفعت ودائع الطلب بنحو 46.4 مليون دينار وبنسبة 9.5% لتصل إلى 535.2 مليون دينار، وبلغت ودائع التوفير 675.8 مليون دينار بارتفاع بنسبة 1.2%، كذلك سجلت شهادات الإيداع ارتفاعاً بما قيمته 20 مليون دينار وبنسبة 38.8% عن نهاية عام 2015 لتصل إلى حوالي 72.1 مليون دينار. فيما انخفضت ودائع الأجل بمبلغ 32.7 مليون دينار وبنسبة 9.2% عن نهاية عام 2015.

لقد استمر البنك في تلبية احتياجات عملائه التمويلية، الأفراد والمؤسسات على حدٍ سواء، وحسب متغيرات وظروف الأسواق التي يعمل فيها، مع التركيز على الأنشطة الاقتصادية المنتجة وذات الجدوى الاقتصادية والمحافظة على جودة المحفظة الائتمانية. فارتفعت بذلك محفظة التسهيلات الائتمانية بالصافي بمبلغ 83.8 مليون دينار وبنسبة نمو بلغت 7.3% مقارنةً بعام 2015 لتصل إلى 1,226 مليون دينار. وعلى صعيد تطور محفظة التسهيلات الائتمانية فقد ارتفع رصيد تسهيلات قطاع التجزئة بحوالي 52 مليون دينار وبنسبة 18.8% في نهاية عام 2016 مقارنةً بالعام السابق 2015، ليصل رصيدها إلى 328.8 مليون دينار. وارتفعت القروض العقارية بنسبة

7.7% وبحوالي 16.1 مليون دينار لتسجل 224.9 مليون دينار. وكذلك ارتفع رصيد التسهيلات الممنوحة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 17% لتصل إلى 147.9 مليون دينار. وفيما يتعلق برصيد التسهيلات الممنوحة لقطاع الشركات الكبرى فقد وصلت إلى 456.8 مليون دينار بانخفاض نسبته 0.8%. وعلى صعيد التسهيلات الممنوحة للقطاع العام فقد وصل رصيدها إلى 139.4 مليون دينار بانخفاض بنسبة 6.8%.

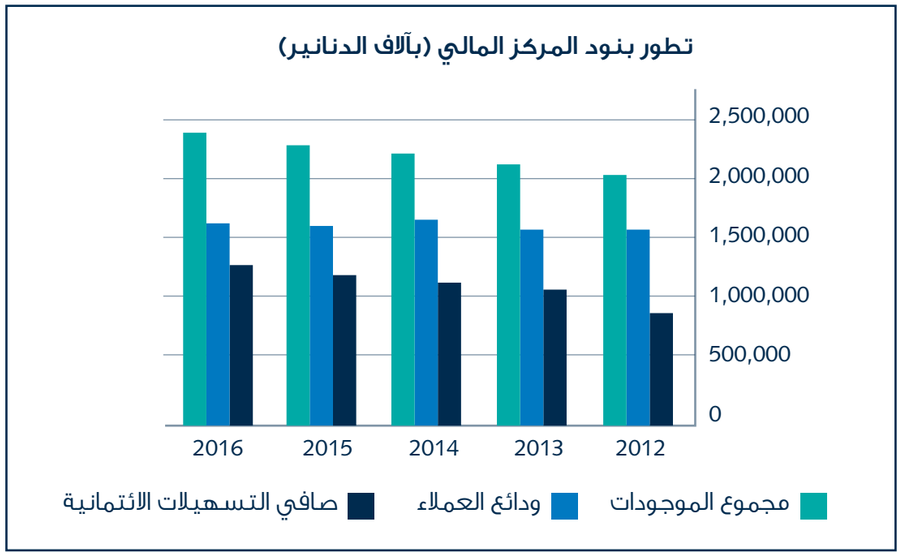

وعن أبرز بنود قائمة الدخل الموحد، فقد بلغ إجمالي الدخل ما قيمته 127.4 مليون دينار، مرتفعاً بمبلغ 2.2 مليون دينار وبنسبة 1.8% مقارنةً بالعام السابق 2015. كما بلغ صافي إيراد البنك التشغيلي من الفوائد والعمولات حوالي 116.2 مليون دينار مشكّلاً ما نسبته 91.2% من إجمالي الدخل. وبلغت التوزيعات النقدية من الاستثمار في الموجودات المالية 2.8 مليون دينار، فيما بلغت أرباح العملات الأجنبية حوالي 2.5 مليون دينار. أما إجمالي المصروفات فقد سجلت ارتفاعاً بنحو 3% مقارنةً بعام 2015 لتصل إلى 65.1 مليون دينار.

وعلى صعيد تنويع مصادر إيرادات البنك تقوم دائرة الخزينة والاستثمار بمزاولة نشاط التداول بالأسهم العالمية والتي تقع ضمن مجموعة الأدوات الاستثمارية لأسواق رأس المال. وقد تم كذلك إعادة العمل بالتداول بالسندات العالمية بشكل أوسع من خلال تأسيس Fixed Income Desk ضمن قسم التداول بالأسواق العالمية في دائرة الخزينة، بعد أن تمت مراجعة كافة إجراءات العمل المتعلقة بها وتحديد الصلاحيات المناسبة لها والتي تتوافق ومعايير المخاطر المقبولة لدى البنك ولتشتمل بذلك وحدة الأسواق العالمية ضمن دائرة الخزينة والاستثمار على منتجين نشطين هما الأسهم والسندات العالمية، وبما يسهم في زيادة وتنويع دخل البنك من مصادر مختلفة وغير تقليدية.

كما عزز البنك الاعتماد على التنويع في مصادر الدخل من خلال شركة تفوّق للاستثمارات المالية، حيث استمرت الشركة خلال عام 2016 بممارسة أعمال إدارة الاستثمار، بالإضافة إلى نشاط الوساطة المالية، وهو ما أدى إلى تحقيق معدلات نمو ملحوظة في بند إيرادات عمولات الوساطة.

أما بالنسبة لتنويع مصادر الدخل في فلسطين، فقد تم طرح منتج شراء أذونات الخزينة لصالح المورّدين الصادرة من وزارة المالية الفلسطينية. إضافة إلى إطلاق خدمة الحفظ الأمين في السوق الفلسطيني في الربع الثاني من عام 2016، بما يسهم في تلبية متطلبات المحافظ والصناديق الاستثمارية الأجنبية في فلسطين.

المركز التنافسي:

حافظ البنك على مركزه المتقدم بين البنوك والمؤسسات المالية في الأسواق التي يعمل بها. كما واصل البنك تطبيق سياساته الائتمانية والاستثمارية، والمحافظة على جودة محفظته الائتمانية من خلال الاستثمار والتوظيف الفعال لمصادر الأموال في مختلف الأنشطة الاقتصادية المنتجة، وفقاً لمتغيرات السوق. فبلغت الحصة السوقية لودائع العملاء وإجمالي التسهيلات الائتمانية لفروع الأردن 3.8% وحوالي 4.8% على التوالي. وعلى مستوى المركز التنافسي في السوق الفلسطيني فقد سجل بنك الأردن حصة سوقية لودائع العملاء بلغت 9.8% وللتسهيلات بنسبة 8.6%، من إجمالي ودائع وتسهيلات البنوك الأردنية العاملة في فلسطين.

أما فيما يتعلق ببنك الأردن – سورية، وعلى الرغم من الظروف السائدة في السوق السوري فقد بلغت الحصة السوقية لودائع العملاء حوالي 1.5% وللتسهيلات 8.2% من إجمالي الودائع وصافي التسهيلات الائتمانية للمصارف الخاصة في السوق السوري وفقاً لأحدث بيانات متاحة.

منتجات وخدمات البنك:

واصل بنك الأردن تحقيق أداء جيد خلال سنة 2016 رغم التحديات الاقتصادية السائدة، بفعل ما يملك من إمكانات وقدرات مكّنته من النمو في أسواق خدمات التجزئة، خدمات الشركات الكبرى، المؤسسات المتوسطة والصغيرة، والأنشطة الاستثمارية. هذا إلى جانب سعيه الحثيث لتقديم الخدمات بمستوى عالي الجودة من خلال موظفي خدمة العملاء في الفروع، ومدراء ومسؤولي إدارة العلاقة لقطاعي الشركات الكبرى والمؤسسات المتوسطة والصغيرة. هذا وقد استمر البنك في نهج تطوير استراتيجيته التسويقية وتقديم حلول مالية لعملائه بمستوى خدمة يرتقي لطموحاتهم وفقاً لأفضل الممارسات المصرفية الحديثة.

خدمات الأفراد:

حرص البنك على استمرارية تقديم مجموعة المنتجات والخدمات لعملائه بمستوى خدمة يرتقي لطموحاتهم. واستمرت إدارة الخدمات المصرفية للأفراد بتوفير منتجات وخدمات تلبي متطلبات عملاء البنك والمتعاملين معه، وفقاً لأفضل الممارسات المصرفية الحديثة، وتعزيز موقع البنك الريادي في الأسواق التي يعمل بها.

قام البنك خلال عام 2016 بطرح عدة برامج تتماشى مع رغبات العملاء شملت برنامج تمويل السيارات بحلّته الجديدة حيث أتاح حصول العميل على القرض خلال ساعات وبدون تسديد دفعة أولى من قيمة السيارة. وفي هذا المجال أيضاً أطلق البنك قرض التكسي بسعر فائدة منافس وبفترة سداد تصل لغاية ست سنوات. كما قام البنك بإعادة إطلاق برنامج «الحل» للقروض الشخصية بمزايا عديدة تضمنت سعر فائدة منافس، إمكانية تأجيل الأقساط، والإعفاء من عمولة المنح في حال شراء القروض من بنوك أخرى. وعلى هذا الصعيد أيضاً استهدف البنك شرائح جديدة للقروض الشخصية من خلال عروض خاصة شملت (الأطباء، الصيادلة، الضباط العسكريين، جهات حكومية وخاصة مستهدفة). وانطلاقاً من توفير متطلبات العملاء في حصولهم على مسكن فقد تم طرح حملة القروض العقارية بمزايا عديدة وخيارات تتناسب مع حاجات العملاء حيث تضمنت الحملة الاختيار بين سعر الفائدة المخفّض أو الإعفاء من عمولة المنح ورسوم الرهن. وطرحت هذه الحملة أيضاً للأردنيين المغتربين والوافدين المقيمين.

وخلال عام 2016 تم توفير مزايا تنافسية للبطاقات الائتمانية المقدمة لعملاء البنك، حيث تم طرح حملة الاسترجاع النقدي لثلاث فئات متاجر (محلات السوبرماركت، الفنادق والمطاعم والمقاهي، والمشتريات عبر الإنترنت)، وتمت مكافأة العملاء عند الصرف من خلالها باستخدام بطاقة بنك الأردن الائتمانية بنسبة استرجاع نقدي تصل إلى 7%. كما تم تطبيق نظام إدارة مخاطر بطاقات فيزا "Visa Risk Manager "VRM الذي سيساهم بشكل كبير بالحد من حركات الاحتيال التي تتم على البطاقات الائتمانية أو بطاقات الفيزا إلكترون. وبذلك يعتبر بنك الأردن أول بنك يطبق هذا النظام ضمن البنوك العاملة في الأردن. هذا وقد حصل البنك على جائزة أفضل برنامج ولاء لعملائه لعام 2016 من قبل Emerging Markets Payments (EMP) وذلك لتميز البنك في برامج الولاء التي طرحها منذ عام 2013 والتي تعد من أفضل برامج المكافآت في الأردن.

وعلى صعيد تشجيع العملاء على الادخار فقد استمر البنك في مكافأة عملائه المدخرين على مدار العام من خلال جوائز حسابات التوفير، بالإضافة إلى جوائز حساب توفير الأطفال «سنابل». هذا بالإضافة إلى حملة مكافأة العملاء الجدد عند تحويل الراتب وذلك بمضاعفة الراتب لخمسة عملاء يتم السحب عليهم شهرياً. وفي جانب دراسة احتياجات ومتطلبات العملاء وتأسيساً على استراتيجية الخدمات المصرفية للأفراد التي تم تطبيقها مسبقاً فقد تم العمل على إعادة تصنيف العملاء وفقاً للشرائح المستهدفة، وتعديل الباقات المصرفية وفقاً لكل شريحة بما يسهم في توفير منتجات وحلول مصرفية تتوافق مع تطلعاتهم. وعلى صعيد تطوير المنتجات في السوق الفلسطيني وانطلاقاً من تلبية احتياجات العملاء، فقد تم طرح برنامج تمويل التكسي العمومي، وبرنامج القروض السكنية بحلّة جديدة، بالإضافة إلى تعديل برامج قروض الأفراد ولكافة الشرائح مما عزز قدرة البنك التنافسية في منتجات القروض. وفي جانب تعزيز قاعدة ودائع البنك في فلسطين تم طرح برنامج جوائز جديد لحسابات التوفير بما يسهم في تعزيز موقع البنك التنافسي في ودائع التوفير.

خدمات الشركات:

يعمل البنك على تقديم حلول مصرفية متكاملة لعملائه من قطاعات الأعمال والشركات. وفي ذات الوقت يحرص البنك على المحافظة على جودة محفظته الائتمانية والتنويع المدروس للقطاعات الاقتصادية التي يتم تمويلها. من أبرز القطاعات التي تم تمويلها خلال عام 2016: الأدوية، تجارة المواد الغذائية، الإنشاءات، تجارة السيارات، وقروض التجمع البنكي التي وصل رصيدها إلى 33.2 مليون دينار.

هذا وقد حرص البنك على ديمومة تطوير وتحسين مجموعة الحلول المالية والمصرفية المقدمة لعملائه من خلال فريق متخصص على درجة عالية من المهنية المصرفية. كما يعمل البنك ومن خلال فريقه المؤهل على التواصل الدائم مع عملائه من خلال زيارتهم في مواقع عملهم وتقديم أفضل البدائل والحلول التي تتناسب مع احتياجاتهم. كما تم المباشرة بإطلاع عملاء الشركات على منتجات الخزينة والاستثمار بهدف زيادة معرفة العملاء بالحلول المصرفية التي يوفرها البنك.

خدمات المؤسسات المتوسطة والصغيرة:

على صعيد تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يوليها البنك أهمية كبيرة نظراً لما يمثله هذا القطاع الحيوي من أهمية في توفير فرص العمل للشباب الأردني، فقد استمر البنك في توفير التمويل الطويل والقصير الأجل للقطاعات التجارية والصناعية والخدمية من خلال مراكزه المتخصصة والمنتشرة في معظم محافظات المملكة. كما تم تنفيذ برنامج تداولات نقاط البيع لبطاقات الفيزا للعملاء الذين يتعاملون مع شركة EMP؛ حيث تم منح سقوف جاري مدين بنسبة محددة من حجم تداول نقاط البيع السنوي. هذا وسيعمل البنك على زيادة موظفي بعض مراكز تنمية الأعمال بما يسهم في زيادة حجم العمل واستقطاب عملاء جدد في هذا القطاع، ويدعم توفير الخدمات للعملاء بمستوى عالي الجودة.

خدمات التأجير التمويلي:

يسعى بنك الأردن لتوفير حلول مالية لعملائه الذين لا يميلون للتعامل بطرق التمويل التقليدية؛ وذلك من خلال منتجات التأجير التمويلي التي يقدمها البنك من خلاله أو من خلال شركته التابعة «الأردن للتأجير التمويلي». وفي هذا المجال استمر البنك في تقديم خدمات التأجير التمويلي لكافة الأصول والقطاعات. كما تم تنفيذ الخطة التسويقية التي أُعدت في بداية العام بما يسهم في تحقيق النتائج المرجوة حيث تم استهداف ترويج منتجات الشركة في مدن عمّان والزرقاء وإربد. واستمر العمل على مراجعة وتقييم منتجات التأجير التمويلي بهدف تطويرها بما يسهم في توسيع قاعدة العملاء. كما تم زيادة رأسمال الشركة خلال عام 2016 بما يسهم في تحقيق النمو المستهدف وتوسيع حجم عملها، حيث وصل إلى 20 مليون دينار.

شبكة الفروع ومنافذ التوزيع:

يعمل البنك وبشكل مستمر لتقديم خدماته لعملائه والمتعاملين معه ضمن بيئة خدمة متطورة ومريحة لهم، وبحيث تعكس هوية البنك المؤسسية. وفي هذا السياق فقد استكمل البنك نقل فرعي إيدون وشارع مكة إلى مواقع جديدة. كما تم الانتهاء من تحديث وصيانة مجموعة من الفروع يُذكر منها (فرع المنطقة الصناعية/البيادر، فرع سيتي مول، فرع شارع حكما / إربد، فرع شارع اليرموك / النصر، وفرع المدينة المنورة). إضافة إلى افتتاح فرع العبدلي مول بما يسهم في خدمة عملاء البنك في المناطق الحيوية في العاصمة عمّان. هذا وقد تم استكمال تأسيس المواقع الجديدة لشركتي «تفوّق للاستثمارات المالية» و«شركة الأردن للتأجير التمويلي» في موقعيهما الجديدين في شارع مكة بما يعكس توفير بيئة خدمة متطورة لعملاء هاتين الشركتين. وفي هذا المجال فقد تم إضافة فرع جديد لبنك الأردن – سورية في منطقة السويداء بما يستهدف توفير المنتجات والخدمات المصرفية في المحافظات الرئيسة في السوق السوري ليصل عدد الفروع فيها إلى 14 فرعاً.

وبخصوص مشروع تحديث مبنى الإدارة العامة فقد تم الانتهاء من تحديث الساحات الخارجية وغرف الصرافات الآلية. إلى جانب تطوير الإنارة الخارجية لمبنى البنك بما يعكس حداثة التصميم ويسهم في تخفيض كلفة الطاقة الكهربائية. والعمل جارٍ على السير في تنفيذ مشاريع توليد الطاقة بالخلايا الشمسية في مناطق الشمال والوسط والجنوب.

وتأسيساً على قوة المركز المالي لبنك الأردن ونتائجه المالية وإنجازاته المتحققة على مدى السنوات الماضية واستهدافه تأسيس فرع لبنك الأردن في مملكة البحرين كمصرف تقليدي في قطاع الجملة، فالعمل جارٍ للمضي قدماً في المشروع حال الحصول على الترخيص من البنك المركزي الأردني. أما بخصوص التفرع في أسواق أخرى فسيتم تقييم كل حالة على حده.

منافذ التوزيع الإلكترونيّة:

استهدف البنك مواكبة آخر المستجدات في مجال تكنولوجيا الصناعة المصرفية. وفي هذا الصدد استمر البنك في تطوير منافذ التوزيع ونظم الدفع الإلكتروني، وذلك بما يمكن العملاء من الحصول على الخدمات وإجراء المعاملات المصرفية بكل سهولة وأمان. من أبرز ما تم إنجازه في هذا المجال تطبيق نظام غرفة التقاص الآلي Automated Clearing House payment (ACH) حسب متطلبات البنك المركزي الأردني بما يسهم في سرعة تنفيذ العمليات والحوالات بين البنوك في الأردن بطريقة آمنة وفعالة. وسيتم ربطه مع نظام بنك الإنترنت الجديد لتوفير خدمات متنوعة لجميع العملاء خاصةً عملاء الشركات.

وبهدف تعزيز خدمة الرسائل القصيرة لعملاء البنك فقد تم تحديث نظام الرسائل القصيرة بإضافة دول (مصر، الإمارات، والعراق) إلى قائمة الدول التي يتمكن العملاء فيها من استقبال الرسائل القصيرة.

كما تم تشغيل نظام GASPER Reporting لمراقبة الصرافات الآلية واستخراج تقارير الأعطال وتقارير (Up & Down Time)، وذلك لضمان فعالية الخدمات المقدمة من أجهزة ATM على مدار الساعة. وقد بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي في الأردن وفلسطين (159) جهازاً تتوزع في مواقع فروع البنك ومناطق التسوق الحيوية بما يسهم في خدمة العملاء على مدى 24 ساعة.

الأساليب التنظيمية والموارد التقنية:

استمر البنك خلال عام 2016 بالعمل على الارتقاء بمنظومة إجراءاته وبيئته التنظيمية والعملياتية بما يسهم في انسيابية العمليات بين الفروع والإدارات على حدٍ سواء. وقد تم إنجاز مجموعة من المشاريع وبرامج العمل على صعيد التنظيم والعمليات والأنظمة الآلية.

فعلى صعيد تطوير البيئة التنظيمية في البنك تم العمل على تعديل الهيكل التنظيمي للإدارة العامة والإدارة الإقليمية وفقاً للتعديلات التي تمت على مستوى دوائر الإدارة العامة. وفي هذا الجانب، تم تعديل بعض الهياكل التنظيمية على مستوى الدوائر والفروع بما يلبي حاجات العمل؛ يُذكر منها (دائرة الموارد البشرية، دائرة عمليات الخزينة والحوالات المركزية، دائرة مخاطر السوق والعمليات، فرعا سيتي مول وتاج مول، دائرة تنمية أعمال الشركات، دائرة تنمية أعمال التجارية، دائرة الأنظمة الآلية – فروع فلسطين، دائرة الرقابة المالية، دائرة إدارة المشاريع)، كما تم إعداد هيكل تنظيمي لوحدة دراسات السوق التي تم استحداثها ضمن إدارة قطاع الأعمال.

وفيما يتعلق بآليات العمل فقد تم اعتماد مجموعة منها: آلية إدارة قواعد الاشتباه على البطاقات، آلية الباقات المصرفية، آلية المقدّرين العقاريين، آلية الاسترجاع النقدي، آلية نقل الموجودات الثابتة لفروع فلسطين. وعلى نحو موازٍ تم إعادة تنظيم إجراءات العمل المتعلقة بتمويل المشاريع وفقاً للهيكل التنظيمي الجديد لدائرة الخدمات الهندسية. كما تم تطوير مجموعة من الأوصاف الوظيفية بحيث تعكس التغييرات والمستجدات لهذه الوظائف. إلى جانب تعديل عدد من النماذج البنكية وفقاً للمستجدات ومتطلبات العمل.

استمر البنك بالعمل على الارتقاء بالقاعدة التكنولوجية وأنظمة الاتصالات. وقد تم إنجاز مجموعة من المشاريع وبرامج العمل في هذا الجانب. فعلى صعيد تحديث الأنظمة الآلية تم تحديث قواعد البيانات لجميع أنظمة البنك من Oracle 9 لتصبح Oracle 11. كما تم تحديث شبكات الاتصالات في البنك (Network) على مستوى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات بما يسهم في تسهيل وتسريع انسيابية العمل. وتم المباشرة بمشروع تأسيس نظام DWH الخاص بفروع فلسطين بهدف تطوير نظام التقارير بما يسهم في متابعة أداء فروع فلسطين وبما ينسجم مع النظام المطبق في الأردن. كما تم تركيب Firewall جديد لحماية السيرفرات ومركز المعلومات من أي تهديد داخلي أو خارجي. هذا بالإضافة إلى تطبيق منصة جديدة للسويفت New Swift Platform بدلاً من البرامج القديمة بما يسهم في تسريع وتطوير العمليات الداخلية.

وفيما يتعلق بإدارة العلاقة مع العميل وقنوات الخدمة، فقد تم استكمال فحص النظام الخاص باستراتيجية الخدمات المصرفية للأفراد بعد تعديل نظام الباقات وإعادة تصنيف العملاء، وتعميم البرامج الخاصة بالاستراتيجية على البيئة الحية. وتم تطبيق نظام CCM Bluering لقطاعي الشركات وSMEs.

أما فيما يخص تطوير أساليب العمل فقد تم الانتهاء من فحص نظام المقاصة الإلكترونية ECC Upgrade to Version 19 وتدريب الموظفين وتطبيقه. كما تم تطبيق النظام الآلي للحفظ الأمين Polaris Palestine في فروع فلسطين. وتم الانتهاء أيضاً من إعداد وتطبيق تقارير FICO على نظام ICBS، وتطبيق البرامج المتعلقة بعمل Online للفروع التي تعمل حالياً Offline. كما تم تطبيق نظام المدفوعات الوطني ACH حسب متطلبات البنك المركزي الأردني وبما يسهم في سرعة تنفيذ العمليات والحوالات بين البنوك في الأردن بطريقة آمنة وفعالة. كما تم تطبيق نظام المعلومات الجغرافية Geographic Information System (GIS) لتوثيق المحفظة العقارية وتحميل كافة البيانات المتعلقة بالعقارات على صيغة خرائط رقمية، وتم ربط هذا النظام مع فلسطين.

استمر البنك بتطوير منظومة إدارة المخاطر وفقاً لأفضل الممارسات الإدارية بهدف الارتقاء بهذه العملية وتحديد وتقييم المخاطر الممكن التعرض لها وعلى كافة المستويات. وفي هذا المجال تم مراجعة وتعديل سياسة إدارة المخاطر التشغيلية لمواكبة آخر المستجدات المتعلقة بها. وتم أيضاً مراجعة وتعديل سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتوافق مع متطلبات السلطات الرقابية من جهة وبيئة العمل من جهة أخرى.

كما استمر العمل على إعادة تقييم ملفات مخاطر العمليات لكافة وحدات البنك ومراجعة وتصنيف قاعدة الأخطاء التشغيلية وربطها مع المخاطر ذات العلاقة، وكذلك تطبيق مؤشرات المخاطر (KRI) آلياً. وتم خلال العام 2016 العمل على إعادة تقييم النظام الآلي لإنتاج القرار الائتماني لعملاء الأفراد من حيث قواعد المنح بما يسهم في إنتاج القرار بما يتوافق مع السياسة الائتمانية وبالسرعة المطلوبة.

وعلى صعيد رفع مستوى الخدمة المقدمة للعملاء وتطوير عملية اتخاذ القرار وقياس المخاطر فقد تم توقيع اتفاقية تعاون بين البنك وشركة كريف الأردن. وتم إطلاق خدمة الاستعلام الائتماني للموظفين المعنيين في البنك من خلال قاعدة البيانات التي توفرها الشركة بعد تجهيز كافة المتطلبات وإجراء الفحوصات المطلوبة.

وفيما يتعلق بالإنجازات التي تمت على مستوى مراقبة وإدارة أمن المعلومات في البنك فقد تم الانتهاء من تلبية وتدقيق متطلبات معايير الأمان للبطاقات والحصول على شهادة PCI-DSS النسخة 3.1. وكذلك تم تطوير وتحديث بعض الأدوات الفنية لمراقبة أمن المعلومات في سبيل الحد من هذا النوع من المخاطر.

وعلى صعيد استمرار تعزيز وتأكيد التزام وتوافق البنك مع القوانين والتشريعات والتعليمات المصرفية الصادرة عن الجهات الرقابية الدولية، فقد تم الانتهاء من كافة متطلبات النظام الآلي لإدارة الموجودات والمطلوبات (ALM System) وفقاً لمتطلبات بازل III، والبدء بالتطبيق التجريبي للنظام. كما تم الانتهاء من تجهيز كافة متطلبات بازل III وإعداد دراسة الأثر على البنك وتزويد البنك المركزي الأردني بالنتائج. وفي هذا السياق أيضاً تم العمل على تجهيز متطلبات الامتثال للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) من حيث حصر وتحديد متطلبات تطبيق المعيار ووضع خطة لذلك.

هذا وقد قام البنك بإعداد واعتماد عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) وفقاً لبيانات البنك كما في 2015/12/31 والتي أظهرت إمكانية القاعدة الرأسمالية للبنك لاستيعاب كافة المخاطر الممكن التعرض لها. واستمر البنك في إجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing)، بالإضافة إلى مراجعة وتعديل سيناريوهات اختبارات الأوضاع الضاغطة الإضافية بما يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك واتخاذ الإجراءات التصحيحية بما يتناسب مع نتائج هذه السيناريوهات. كما تم تأسيس وحدة مستقلة تُعنى بالتحقق المالي والضريبي (Financial Crime) من حيث مراقبة حالات الاشتباه في الاحتيال والتزوير وبحيث تتبع لها وحدة الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA). وفي هذا الجانب استمر البنك في تجهيز وإرسال بيانات العملاء الذين ينطبق عليهم الإفصاح لكل من فروع الأردن وفلسطين وشركة تمؤّق للاستثمارات المالية إلى IRS (Internal Revenue Services).

وفي إطار الاهتمام بملاحظات وشكاوى العملاء فقد استمر البنك في إدارة الشكاوى التي ترد إليه من خلال قنوات الاتصال التي يوفرها؛ حيث يتم التعامل مع هذه الشكاوى وحلها وإبلاغ العميل بذلك من قبل الوحدة المختصة ووفقاً للسياسة المعتمدة لهذه الغاية.

وتأسيساً على التزام مجلس إدارة البنك بتطبيق أفضل ممارسات الحاكمية المؤسسية، فقد أولى المجلس كل العناية اللازمة لممارسات وتطبيقات الحاكمية المؤسسية السليمة وبما يتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمال البنوك وتعليمات البنك المركزي الأردني وأفضل الممارسات الدولية التي تضمنتها لجنة بازل حول الحاكمية المؤسسية، وبما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي والأطر التشريعية والقانونية الناظمة لأعمال البنك. وتأكيداً على ذلك وانطلاقاً من سعينا المستمر لتطوير آليات العمل والإطار المؤسسي لبنك الأردن وتلبية متطلبات دليل الحاكمية المؤسسية، فقد تم الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام.

الموارد البشرية:

يعمل بنك الأردن وبشكل مستمر على تطبيق أفضل الممارسات الإدارية في سبيل الارتقاء بموارده البشرية لما يمثله ذلك من تأثير على الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة، وبالتالي تحقيق الأهداف والتميز عن المنافسين على المدى المتوسط وطويل الأجل. وقد شهد عام 2016 تنفيذ مجموعة من مبادرات وبرامج العمل، حيث تم التعاقد مع الشركة الاستشارية Aon Hewitt للبدء بتطبيق مشروع الجدارات السلوكية على مختلف أنظمة الموارد البشرية بما فيها التوظيف وتقييم الأداء والتدريب، بالإضافة إلى تقييم فعالية دائرة الموارد البشرية، وذلك لغايات تحقيق الاستثمار الأفضل في الموارد البشرية ومراعاة مصالح البنك. وحرصاً من البنك على التعاون والتواصل مع الموظفين تم تفعيل نظام Share Point ليكون بوابة التواصل والتفاعل بين الإدارة والموظفين. بالإضافة إلى إطلاق صفحة LinkedIn لغايات دعم وتحسين عملية التوظيف والتعيين باستخدام أفضل السبل الجاذبة للكفاءات في السوق المصرفي بشكل عام.

وفي سبيل تحقيق التناغم بين أنظمة الموارد البشرية لمجموعة بنك الأردن فقد تم الانتهاء من تصميم هيكل درجات وظيفية خاص بوظائف بنك الأردن – سورية، بما في ذلك تعديل الرواتب واعتماد سلم رواتب ينسجم مع مستويات الرواتب المدفوعة في السوق المصرفي السوري. وتم العمل أيضاً على الانتهاء من تجهيز نظام شؤون الموظفين لكل من بنك الأردن – سورية، شركة الأردن للتأجير التمويلي، وشركة تمؤّق للاستثمارات المالية. ويتم حالياً مراجعتها من النواحي القانونية مع الجهات المعنية ليتم اعتمادها حسب الأصول. هذا وقد تم اعتماد نظام شؤون الموظفين في فلسطين بصورته النهائية. وفي ذات السياق تم تطبيق نظام الموارد البشرية HRMS لشركة الأردن للتأجير التمويلي. وفي سبيل ضمان كفاءة سير العمل من دون أية إرباكات قد تنجم مستقبلاً تم اعتماد خطة الإحلال الوظيفي للبدء بتطبيقها وبما ينسجم مع مخرجات مشروع الجدارات السلوكية.

وبهدف النهوض بموارد البنك البشرية وتأهيلهم ليكونوا قادرين على القيام بدورهم بكفاءة عالية فقد استمر عقد عدد من الدورات التدريبية المتخصصة، يُذكر منها برنامج تطوير مهارات تقييم الأداء "Impact"، برنامج المقاصة الإلكترونية (ECC)، دورات تدريبية خاصة بعمليات البطاقات ونظام E-application، برنامج الحوالات الصادرة، برنامج E-Fawateercom، برنامج الأوصاف الوظيفية والهياكل التنظيمية، البرنامج التعريفي للموظفين الجدد، وبرنامج إعداد المدربين الداخليين. وتم اعتماد برامج تدريبية في فلسطين لتطبيق الدورة المصرفية الشاملة وبما يتوافق مع البرامج المطبقة في الأردن بما يضمن رفع مستوى الخدمة المقدمة لعملاء البنك في فلسطين.

ومن ناحية أخرى، تم اعتماد التصميم المقترح لبرنامج تدريب متخصص، وبرنامج تدريب الطلاب، لغايات رفد البنك بالكفاءات المطلوبة والتي يصعب توفرها بالسوق، وتدريبها وتأهيلها ضمن برامج وأسس ممنهجة.

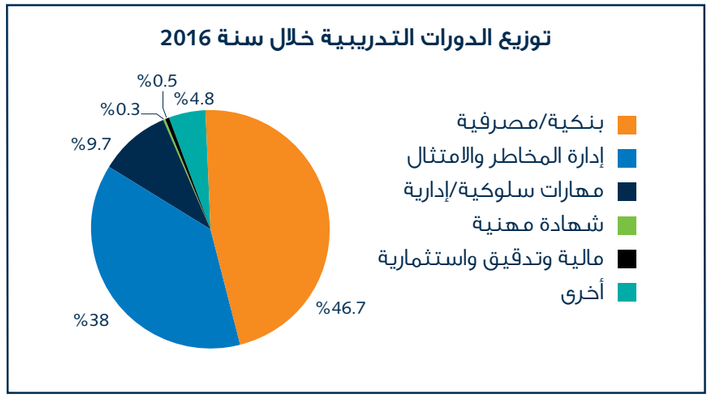

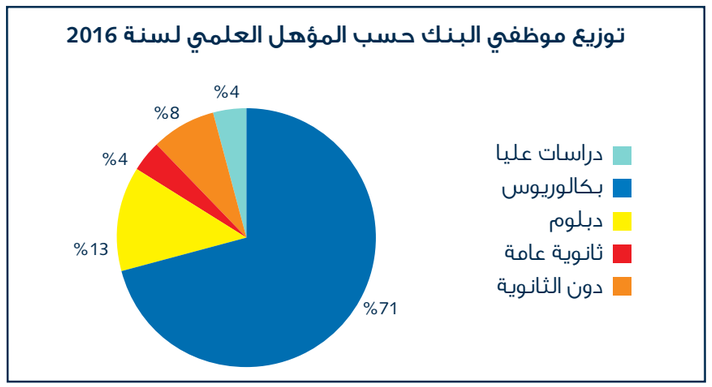

المسؤولية الاجتماعيّة:

استمر بنك الأردن في القيام بدوره في مجال المسؤولية الاجتماعية لما يمثله ذلك من أهمية لدعم المؤسسات الوطنية والجمعيات والهيئات التطوعية في مختلف المجالات التعليمية والصحية والثقافية والاجتماعية والرياضية، وذلك تأسيساً على رسالة البنك ومنظومة قيمه التي يتبناها.

إيماناً من البنك بأهمية قطاع التعليم في بناء جيل قادر على التميز وإحداث التقدم والتطور للمجتمع في مختلف المجالات، فقد استمر البنك في دعم المبادرات التي تُعنى بالتعليم ومن أبرزها تقديم عشر منح لكلية العلوم التربوية والآداب – الأنروا. إلى جانب تنفيذ منح صندوق بنك الأردن الجامعية والتي بلغ عددها (33 منحة) بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، واستمرار دعم طالب في مدرسة "King's Academy". هذا إلى جانب اهتمام البنك بالباحثين والدارسين والمؤسسات المختلفة والتعاون معهم في توفير المعلومات المطلوبة لاستكمال دراساتهم.

وفي جانب موازٍ استمر البنك في دعم المبادرات الاجتماعية المرتبطة بالتعليم؛ حيث استمرت شراكة البنك مع متحف الأطفال للسنة الثامنة على التوالي من خلال مبادرة "الأيام المفتوحة" والتي أتاحت الدخول المجاني للأطفال وذويهم في الجمعة الأولى من كل شهر. بالإضافة إلى دعم مشروع نشر الثقافة المالية المجتمعية بالتعاون مع البنك المركزي الأردني. كما قام البنك بتقديم الدعم لمؤسسة أرماء المقدسية – القدس لتعزيز وتنمية مهارات القراءة والكتابة الإبداعية لدى الأطفال.

وعلى صعيد دعم الأنشطة البيئية فقد نفذ البنك مع الجمعية العربية لحماية الطبيعة حملة تشجير في منطقة دير علا، بهدف زيادة الرقعة الخضراء ومكافحة التصحر في الأردن. كما قدم البنك دعمه لمؤسسة الأميرة تغريد للتنمية والتدريب لدعم مشروع (Back to the Future) في منطقتي غور الصافي وغور فيفا لإنتاج لوحات فنية من الصوف الطبيعي، بما يسهم في توفير فرص عمل للسكان في هذه المناطق.

وفي مجال دعم الأنشطة الرياضية قام البنك بدعم العدّاء نبيل المقابلة وذلك انطلاقاً من اهتمامه بفئة الشباب الأردني المتميز ذوي الاحتياجات الخاصة للمشاركة في سباقات الماراثونات في الأردن والخارج. كما قدم البنك دعمه للرياضية نهى البلبل والتي شاركت ضمن أول فريق نسائي أردني لتسلق قمة ميرا في جبال الهملايا على ارتفاع 6,476 متراً عن سطح البحر. هذا إلى جانب دعم العديد من الأندية والجمعيات في هذا المجال مثل نادي أبو نصير الرياضي.

كما واصل البنك تقديم الدعم لعدد من المؤسسات والجمعيات في المجالات الخيرية والإنسانية، حيث قام بالتبرع لحملة البر والإحسان بالتعاون مع الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية. كما قام البنك بدعم بطولة "هدف من أجل الحياة" التي تم تنظيمها من قِبل مركز الحسين للسرطان بما يسهم في استمرارية المركز في تقديم خدماته للمرضى. هذا بالإضافة إلى دعمه لجمعية ماء السماء للمعاقين من خلال شراء أجهزة (Braille Sense U2) لخدمة الطلاب المكفوفين والذي يتيح إنشاء وقراءة ملفات بلغات مختلفة.

كما استمر بنك الأردن في تعزيز دوره في التواصل والاهتمام بفعاليات المجتمع في الأسواق التي يتواجد بها من خلال المساهمة في أنشطة الجمعيات والمؤسسات ودعم الأعمال التي تقوم بها، يذكر منها: الجمعية الأردنية للعون الطبي للفلسطينيين، مؤسسة إعمار الكرك، مؤسسة التعاون للشباب (مبادرة Cycling for Palestine)، مؤسسة التعاون، جمعية مؤسسة العناية بالشلل الدماغي، جمعية رعاية شؤون المقابر الإسلامية الخيرية، جمعية خطوات، جمعية رابطة أهالي كفرعانة، مؤسسة فلسطين الدولية، ودعم المبادرات المتميزة من خلال رعاية الملتقى الوطني للتوعية والتطوير، دعم مبادرة "سمع بلا حدود"، ودعم حفل "سيمفونية الشهيد". هذا وقد بلغ إجمالي مساهمات البنك في خدمة المجتمع المحلي خلال عام 2016 ما يقارب 568 ألف دينار.

تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2016

ارتفعت موجودات البنك إلى 2,338.8 مليون دينار في نهاية سنة 2016 مقابل 2,206.2 مليون دينار في نهاية سنة 2015 بنسبة نمو بلغت 6%، واستمرت الجهود في تنمية حقوق المساهمين والمحافظة على التوازن بين الربحية والاستثمار الآمن، وتجنب الاستثمارات ذات المخاطر المرتفعة، وتوفير السيولة النقدية اللازمة لمواجهة الالتزامات المالية ذات الآجال المختلفة، والاستخدام الأمثل للأموال المتاحة بكفاءة وفعالية تمثلت في المحافظة على متانة المركز المالي، ونمو القوة الإيرادية للبنك.

موجودات البنك

	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2016	2015	2016	2015
نقد وأرصدة وإيداعات لدى البنوك	747.6	670.8	%32.0	%30.4
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	1,226.0	1,142.2	%52.4	%51.8
محفظة الموجودات المالية	265.0	292.3	%11.3	%13.2
ممتلكات ومعدّات وموجودات غير ملموسة	33.3	29.1	%1.4	%1.3
موجودات ضريبية مؤجلة وأخرى	66.9	71.8	%2.9	%3.3
مجموع الموجودات	**2,338.8**	**2,206.2**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية لموجودات البنك لسنة 2016

المطلوبات وحقوق المُلكية

	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2016	2015	2016	2015
ودائع عملاء	1,607.0	1,564.9	%68.7	%70.9
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	145.6	123.6	%6.2	%5.6
تأمينات نقدية	129.3	111.2	%5.5	%5.0
مخصصات ضريبة الدخل وأخرى	21.9	19.4	%1.0	%0.9
أموال مقترضة ومطلوبات أخرى	22.6	20.2	%1.0	%1.0
حقوق المُلكية – مساهمي البنك	405.4	362.2	%17.3	%16.4
حقوق غير المسيطرين	7.0	4.7	%0.3	%0.2
مجموع المطلوبات وحقوق المُلكية	**2,338.8**	**2,206.2**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية للمطلوبات وحقوق الملكية لسنة 2016

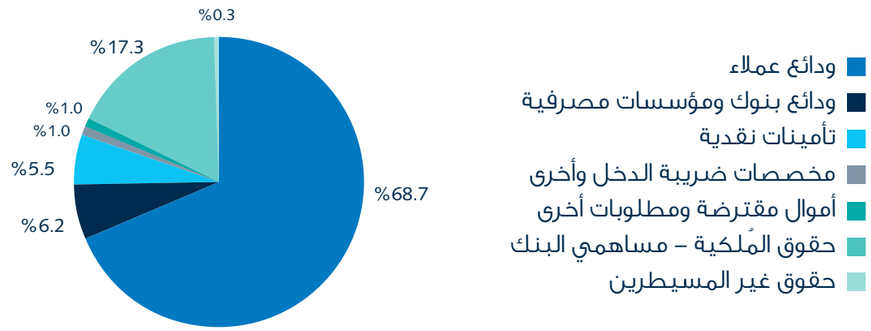

التسهيلات الائتمانية المباشرة:

ارتفعت التسهيلات الائتمانية الإجمالية في سنة 2016 بمبلغ 75.9 مليون دينار وبنسبة 6.2% عن سنة 2015، لتصل إلى 1,297.8 مليون دينار، حيث اتّبع البنك سياسة ائتمانية متوازنة وبإشراف اللجنة التنفيذية، في ضوء التغيّر في أسعار الفوائد والعائد المتوقع على التسهيلات، وبعد دراسة مخاطر السوق ومخاطر الائتمان في الأسواق التي يعمل بها البنك، والمحافظة على جودة المحفظة الائتمانية، إلى جانب العمل على تحصيل القروض المستحقة. وبلغت نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات (بعد تنزيل الفوائد المعلّقة) 4.59% مقابل 5.94% لسنة 2015 وهي ضمن النسبة المعيارية.

واستمر العمل على تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية المنتجة وذات الجدوى الاقتصادية، وتمويل قطاع الأفراد إلى جانب الشركات الكبرى والمؤسسات المتوسطة والصغيرة والقطاع العام، بهدف استمرارية توزيع المخاطر وإدارة الأموال المتاحة بفعالية وكفاءة.

إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية حسب النوع (بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً).				
	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2016	2015	2016	2015
تسهيلات الأفراد (التجزئة)	328.8	276.8	%25.3	%22.7
القروض العقارية	224.9	208.8	%17.3	%17.1
تسهيلات الشركات الكبرى	456.8	460.4	%35.2	%37.7
تسهيلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	148.0	126.5	%11.4	%10.3
تسهيلات الحكومة والقطاع العام	139.3	149.5	%10.8	%12.2
إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة	**1,297.8**	**1,222**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية لمحفظة التسهيلات الائتمانية حسب النوع لسنة 2016

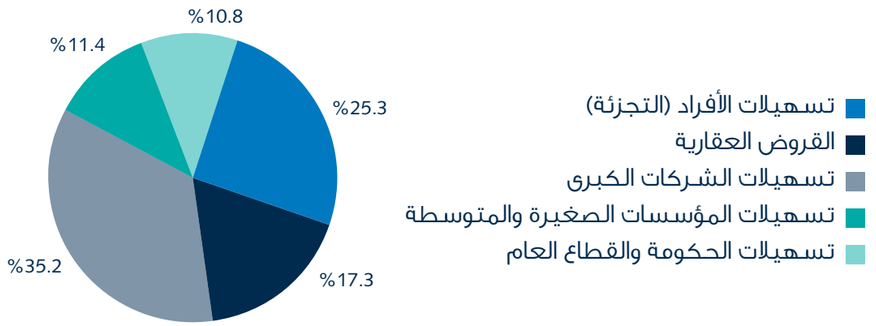

مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة:

يستمر البنك في اتباع سياسة واضحة للتحوّط لأية خسارة متوقعة، وأخذ مخصص تدنٍ للديون غير العاملة بشكل إفرادي لكل دين وكذلك على المحفظة، وحسب متطلبات معايير المحاسبة الدولية والسلطات النقدية وتوصيات مدققي حسابات البنك، وتعزيزاً للمركز المالي، فبلغت نسبة تغطية مخصص التدني لمحفظة التسهيلات غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلّقة والتأمينات النقدية 112.2% لسنة 2016 مقابل 101.2% لسنة 2015، في حين بلغت المخصصات التي انتفت الحاجة إليها وحوّلت إزاء ديون أخرى خلال السنة نحو 6.7 مليون دينار إلى جانب المخصص المرصود البالغ 5.7 مليون دينار. وبلغت القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل تسهيلات ائتمانية 485.4 مليون دينار مقابل 444.6 مليون دينار في السنة الماضية.

محفظة الموجودات المالية:

انخفضت محفظة الموجودات المالية بحوالي 27.3 مليون دينار سنة 2016 وبحوالي 9.3% عن سنة 2015، حيث ارتفعت الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل بنحو 29.5 مليون دينار وبنسبة 47.2%، وهي تمثّل استثمارات الأسهم في الأسواق النشطة. في حين انخفضت الموجودات المالية من خلال قائمة الدخل بمبلغ 890 ألف دينار. وانخفضت الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة بحوالي 55.1 مليون دينار وبنسبة 24.2%، وهي تمثّل استثمارات البنك في سندات وأذونات الخزينة الحكومية وبكفالتها وسندات وأسناد قرض الشركات.

محفظة الموجودات المالية				
	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2016	2015	2016	2015
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	0.2	1.1	%0.1	%0.4
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	92.1	62.6	%34.8	%21.4
مشتقات أدوات مالية	-	0.9	-	%0.3
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	172.7	227.7	%65.1	%77.9
المجموع	**265.0**	**292.3**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية لمحفظة الموجودات المالية للبنك لسنة 2016

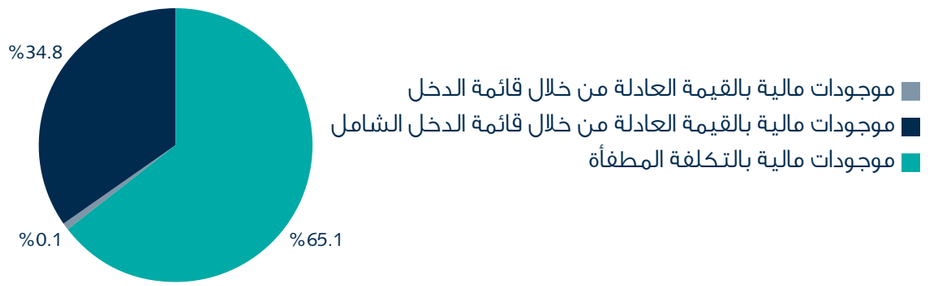

ودائع العملاء:

بلغت ودائع عملاء البنك 1,606.9 مليون دينار في نهاية سنة 2016 مقارنة بمبلغ 1,564.9 مليون دينار في نهاية سنة 2015 وبنمو مقداره 42.1 مليون دينار وبنسبة 2.7% . واستمر العمل على استقطاب الودائع الثابتة والأقل كلفة، وتطوير حملة التوفير وحملة شهادات الإيداع، وتوسيع قاعدة المودعين، حيث ارتفعت ودائع التوفير لسنة 2016 بنسبة 1.2% عن سنة 2015، والحسابات الجارية وتحت الطلب بنسبة 9.5%، و شهادات الإيداع بحوالي 38.8%، فيما انخفضت الودائع لأجل بنسبة 9.2% . كما بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 901.2 مليون دينار مقابل 864.9 مليون دينار للسنة السابقة.

ودائع العملاء حسب أنواعها وأهميتها النسبية				
	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2016	2015	2016	2015
حسابات جارية وتحت الطلب	535.2	488.9	%33.3	%31.2
ودائع التوفير	675.8	667.6	%42.1	%42.7
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	323.8	356.5	%20.1	%22.8
شهادات إيداع	72.1	51.9	%4.5	%3.3
المجموع	**1,606.9**	**1,564.9**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية لمحفظة ودائع العملاء لسنة 2016

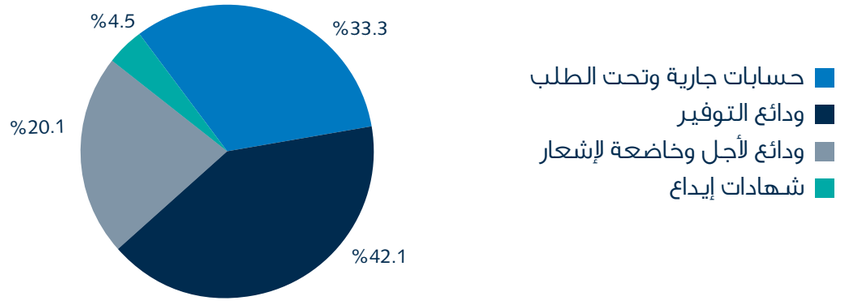

حقوق المُلكية – مساهمي البنك:

ارتفعت حقوق مساهمي البنك إلى 405.4 مليون دينار سنة 2016 بزيادة مقدارها 43.2 مليون دينار وبنسبة 11.9%، حيث ارتفع الاحتياطي القانوني سنة 2016 إلى 73.9 مليون دينار بزيادة مقدارها 6.2 مليون دينار وبنسبة 9.2% . كما تم زيادة رأسمال البنك في عام 2016 بمبلغ 44.9 مليون دينار، وذلك عن طريق توزيع أسهم مجانية من رسملة الاحتياطي الاختياري وجزء من الأرباح المدوّرة، ليصبح رأسمال البنك 200 مليون دينار في نهاية عام 2016. هذا وقد قرر مجلس الإدارة أن يرفع توصيته إلى الهيئة العامة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 18% من رأس المال وبمبلغ 36 مليون دينار، وتدوير باقي الأرباح.

كفاية رأس المال:

بلغت نسبة كفاية رأس المال 20.82% سنة 2016 مقابل 18.21% سنة 2015، وهي أعلى من الحد الأدنى المطلوب وفقاً لتعليمات لجنة بازل III والبالغ 8.625% وكذلك أعلى من الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي الأردني والبالغ 12%، كما بلغت نسبة رأس المال الأساسي إلى الموجودات المرجحة والخطرة 20.06% لسنة 2016 مقابل 17.34% في السنة السابقة.

نتائج أعمال البنك:

بلغت الإيرادات الإجمالية للبنك 144.6 مليون دينار سنة 2016 مقابل 146.1 مليون دينار للسنة الماضية بانخفاض بلغت نسبته 1%، حيث بلغ إجمالي الدخل 127.4 مليون دينار مقابل 125.2 مليون دينار في سنة 2015 مسجلاً نمواً بنسبة 1.8% . في حين بلغ صافي إيراد الفوائد والعمولات 116.2 مليون دينار محققاً نمواً بحوالي 4.4% مقارنةً بسنة 2015.

كما بلغت الأرباح قبل الضريبة والمخصصات 70.9 مليون دينار سنة 2016 مقابل 71.1 مليون دينار سنة 2015. وقد تم اقتطاع مخصص التدني للتسهيلات ومخصص العقارات التي آلت مُلكيتها للبنك والمخصصات الأخرى وضريبة الدخل ليصبح صافي الربح للبنك 42.2 مليون دينار لسنة 2016 مقابل 40.1 مليون دينار سنة 2015، بنمو بلغت نسبته حوالي 5.3% .

الأرباح الصافية قبل الضرائب والمخصصات وبعدها			
	بالمليون دينار		مبلغ التغير
	2016	2015	2016
صافي الأرباح قبل الضريبة والمخصصات	**70.9**	**71.1**	**(0.2)**
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة	(5.7)	(4.1)	(1.6)
مخصص عقارات آلت مُلكيتها للبنك	(2.5)	(3.9)	1.4
مخصصات متنوعة	(0.4)	(1.1)	0.7
الأرباح الصافية (قبل الضريبة)	**62.3**	**62.0**	**0.3**
ضريبة الدخل المدفوعة والمخصصة	(20.1)	(21.9)	1.8
الأرباح الصافية المتاحة بعد الضريبة	**42.2**	**40.1**	**2.1**

إجمالي الإيرادات المتحققة وأهميتها النسبية

	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2016	2015	2016	2015
الفوائد المقبوضة	109.9	111.7	%76.0	%76.5
صافي إيرادات العمولات	23.5	20.5	%16.3	%14
أرباح الموجودات المالية (أسهم)	2.8	3.0	%1.9	%2
أرباح العملات الأجنبية وإيرادات أخرى	8.4	10.9	%5.8	%7.5
المجموع	**144.6**	**146.1**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية للإيرادات المتحققة للبنك لسنة 2016

المصروفات والمخصصات

ارتفع إجمالي المصروفات والمخصصات في سنة 2016 ليصل إلى 65.1 مليون دينار وبنسبة ارتفاع بلغت 3% مقارنة بسنة 2015. وكان ذلك محصلة للزيادة في مخصص تدني التسهيلات بمبلغ 1.6 مليون دينار وبنسبة 39.7%، فيما انخفض بند الاستهلاكات بمبلغ 82.9 ألف دينار وبنسبة 1.8%. في حين ارتفعت نفقات الموظفين بمبلغ 1.74 مليون دينار. كما ارتفعت المصاريف الأخرى بحوالي 724.4 ألف دينار نظراً لارتفاع مصاريف رسوم التأمين، الضيافة، التبرعات، الرسوم والرخص والضرائب، الأتعاب المهنية والقانونية وبعض المصاريف الأخرى.

أما رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا سنة 2016 فقد بلغت حوالي 2.3 مليون دينار في حين بلغت أتعاب مدققي الحسابات لبنك الأردن 127.1 ألف دينار وأتعاب التدقيق لبنك الأردن – سورية بلغت 20.6 ألف دينار، ولشركة تفوّق للاستثمارات المالية بلغت 5.2 ألف دينار، ولشركة الأردن للتأجير التمويلي بلغت 2.9 ألف دينار.

المصاريف والمخصصات والأهمية النسبية

	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2016	2015	2016	2015
مخصص تدني التسهيلات المباشرة	5.7	4.1	%8.8	%6.5
مخصص عقارات آلت مُلكيتها للبنك	2.5	3.9	%3.8	%6.2
مخصصات متنوعة	0.4	1.1	%0.6	%1.7
نفقات الموظفين	30.3	28.5	%46.5	%45.1
مصاريف أخرى	21.6	20.9	%33.2	%33.1
الاستهلاكات والإطفاءات	4.6	4.7	%7.1	%7.4
المجموع	**65.1**	**63.2**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية للمصاريف والمخصصات لسنة 2016

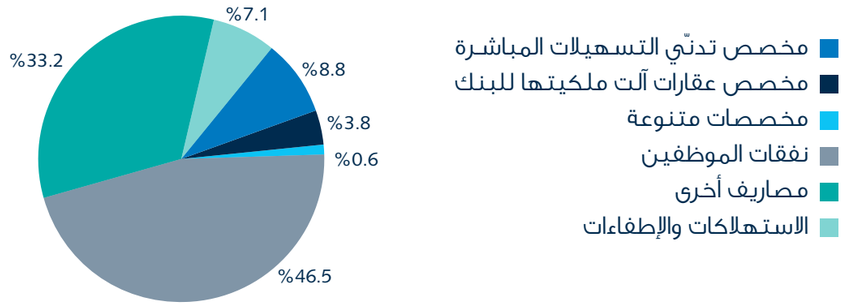

أهم النسب المالية

	2016	2015
العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك	%10.78	%11.7
العائد على رأس المال	%20.7	%20.42
العائد على متوسط الموجودات	%1.82	%1.86
ربحية الموظف بعد الضريبة	19,647 ديناراً	19,677 ديناراً
دخل الفوائد إلى متوسط الموجودات	%4.84	%5.08
مصروف الفائدة إلى متوسط الموجودات	%0.75	%0.95
هامش الفائدة إلى متوسط الموجودات	%4.08	%4.13
تغطية مخصص التدني للتسهيلات غير العاملة بالصافي	%112.2	%101.2
نسبة التسهيلات غير العاملة/ إجمالي التسهيلات (بعد تنزيل الفوائد المعلّقة)	%4.59	%5.94

المؤشرات المالية للسنوات (2012 – 2016)

المبلغ بآلاف الدنانير

السنة المالية	2012	2013	2014	2015	2016
مجموع الموجودات	2,016,628	2,076,937	2,190,187	2,206,222	2,338,839
إجمالي التسهيلات الائتمانية	1,028,093	1,146,687	1,196,856	1,221,967	1,297,832
مجموع الودائع (عملاء وبنوك)	1,587,636	1,614,125	1,702,899	1,688,476	1,752,603
حقوق المُلكية – مساهمي البنك	276,510	316,986	335,746	362,242	405,447
حقوق غير المسيطرين	14,267	4,506	4,116	4,703	6,989
صافي الربح قبل الضريبة	46,222	50,204	59,999	61,966	62,315

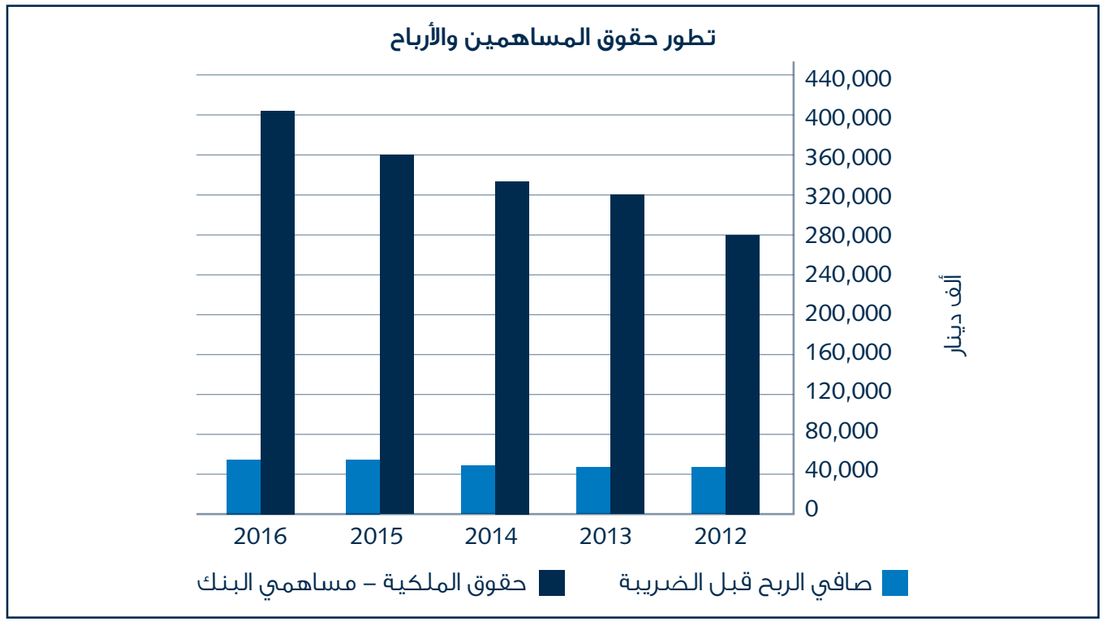

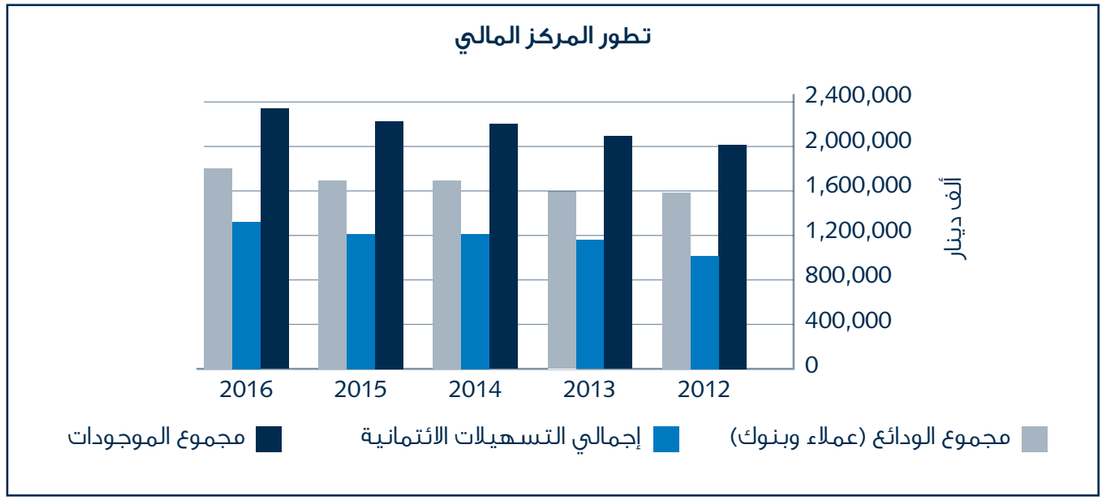

أهداف خطتنا المستقبلية 2017

– تعزيز مركز البنك التنافسي في الأسواق التي يعمل بها ومتابعة التطورات والتحولات الجارية فيها، إلى جانب الارتقاء بالنسب المالية الرئيسة وفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية على مستوى المعايير العالمية ومتطلبات الدول التي يتواجد بها البنك.

– مواصلة تطوير وابتكار منتجات وخدمات رائدة تواكب احتياجات العملاء، إلى جانب إطلاق الباقات المصرفية – بحلتها الجديدة – لشرائح العملاء المختلفة بما يسهم في توفير منتجات وحلول مصرفية تتوافق مع تطلعاتهم.

– الاستمرار في إدارة العلاقة مع عملاء البنك من الشركات والمؤسسات المتوسطة والصغيرة من خلال فريق عمل مؤهل، إلى جانب تعزيز رضا العملاء والارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة لهم.

– مواصلة سياسة التفرع المدروس في الأسواق التي يتواجد بها البنك، بما يحاكي توجهات البنك الاستراتيجية الهادفة للتواجد في مناطق جغرافية تخدم مختلف قطاعات الأعمال، بالإضافة إلى استكمال مشروع تطوير الهوية المؤسسية للبنك بما يسهم في تطوير تجربة العملاء في كافة منافذ التوزيع وإيجاد بيئة خدمات تلبي طموحهم.

– تعزيز كفاءة منظومة العمليات والإجراءات وأنظمة المعلومات في البنك بما يشمله ذلك من تنفيذ مجموعة من المشاريع والبرامج على مستوى هندسة العمليات وتطوير البيئة التنظيمية، وتوفير أنظمة قادرة على مواكبة متطلبات البنك الحالية والمستقبلية وفروعه الخارجية وشركاته التابعة، بهدف تعزيز مستوى الخدمة المقدمة للعملاء، وضمان انسيابية الخدمة بين الفروع والإدارات على حدٍ سواء.

– الاستمرار في مواكبة آخر المستجدات الحديثة في مجال تطوير منظومة قنوات الدفع الإلكترونية في البنك بحيث تشمل إطلاق النظام الجديد لبنك الإنترنت Internet Banking وبنك الموبايل Mobile Banking ، بما ينسجم مع تعزيز الاشتمال المالي وتشجيع القبول لأدوات الدفع الحديثة من خلال نظام المدفوعات الوطني، وبما يحقق السهولة والأمان في تعاملات العملاء المصرفية.

– تطوير منظومة إدارة المخاطر وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، بما يتضمنه ذلك من مراجعة دورية لسياسات الامتثال ومخاطر العمليات وأمن المعلومات ومكافحة عمليات غسل الأموال، وإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة، وإعداد واعتماد نتائج عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، بالإضافة إلى تطبيق مجموعة من المشاريع يُذكر منها: تطبيق متطلبات بازل III، تجهيز متطلبات مشروع COBIT5 (حوكمة إدارة الأنظمة الآلية وتكنولوجيا المعلومات المصاحبة لها)، وتلبية متطلبات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9، إلى جانب التزام البنك وتوافقه مع القوانين والتشريعات الصادرة عن الجهات الرقابية في الدول التي يعمل بها.

– استمرار البنك في الارتقاء بموارده البشرية من خلال تصميم استراتيجية تدريب ممنهجة تتضمن برامج وخطط تطويرية لتلبية متطلبات العمل وربطها مع مشروع الجدارات، إلى جانب اعتماد أدوات قياس متقدمة لقياس مدى فعالية أنظمة الموارد البشرية وعملية التدريب في البنك.

– مواصلة تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية من خلال بناء الشراكات الاستراتيجية مع المؤسسات الوطنية الرائدة وتقديم الدعم للمبادرات ذات الأثر الفعال في المجتمع انطلاقاً من رسالة البنك ومنظومة قيمه وبما ينسجم مع أسس الحاكمية المؤسسية.

البيانات والإيضاحات المالية

2016

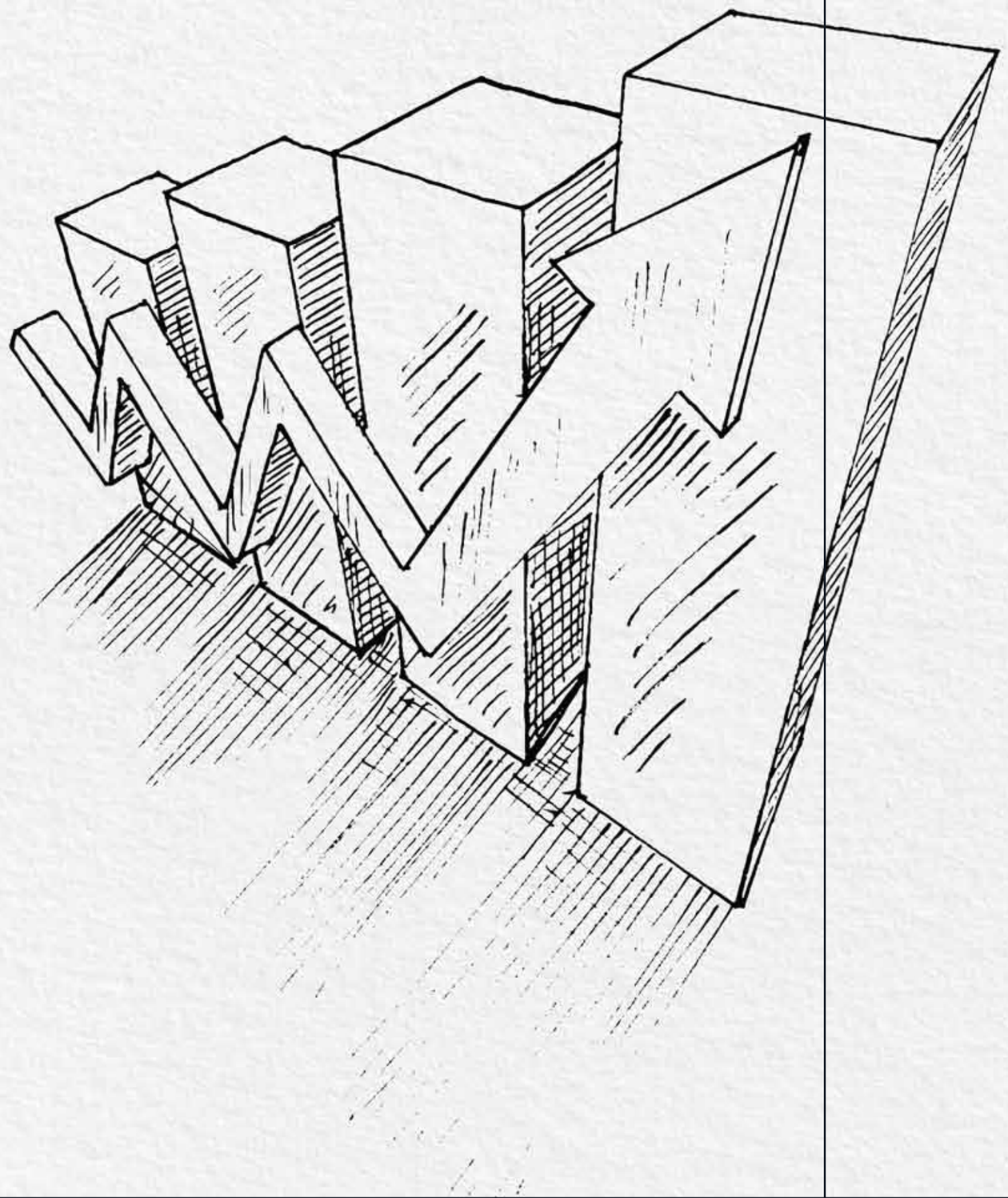

تقرير مدقق الحسابات المستقل

قائمة المركز المالي الموحد

قائمة الدخل الموحد

قائمة الدخل الشامل الموحد

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

Deloitte.

KPMG

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين
بنك الأردن
شركة مساهمة عامة
عمان - المملكة الاردنية الهاشمية

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

الـــــرأي
قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة لبنك الأردن وشركاته التابعة "البنك" والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحد كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٦ ، وكل من قوائم الدخل الموحد والدخل الشامل الموحد والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات ايضاحية أخرى.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للبنك كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٦ وأدائه المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية .

اساس الرأي
لقد قمنا بتدقيقنا وفقا للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحه في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة" في تقريرنا . إننا مستقلون عن البنك وفق ميثاق قواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين القانونيين بالإضافة الى متطلبات السلوك المهني الاخرى المتعلقة بتدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للبنك في الاردن، وقد أوفينا بمسؤوليتنا المتعلقة بمتطلبات السلوك المهني الأخرى. ونعتقد بأن بينات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافيه ومناسبة لتوفر أساسا لرأينا .

امور تدقيق رئيسية
تعتبر أمور التدقيق الرئيسية ، وفقا لاجتهادنا المهني ، الأكثر أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية . وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة ككل ، وفي تكوين رأينا حولها ، ولا نبدي رأيا منفصلا حول تلك الامور :

١ - كفاية مخصص تدني التسهيلات الائتمانية
يعتبر مخصص تدني التسهيلات الائتمانية من الامور الهامة للقوائم المالية في البنك حيث يتطلب احتسابه وضع افتراضات واستخدام الادارة لتقديرات مدى تدني الدرجات الائتمانية واحتمالات عدم التحصيل الناتجة عن تراجع الاوضاع المالية والاقتصادية لبعض القطاعات وعدم كفاية الضمانات ومن ثم تعليق الفوائد في حالة التعثر وفقا لتعليمات السلطات الرقابية، يبلغ صافي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنك للعملاء حوالي ١,٢٢٦ مليون دينار وتمثل ٥٢ % من إجمالي قيمة الموجودات كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٦.

ان طبيعة وخصائص التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمدينين تختلف من قطاع لأخر ومن دولة لأخرى بسبب طبيعة انتشار البنك الجغرافي وبالتالي تختلف منهجية احتساب مخصص تدني التسهيلات الائتمانية بسبب اختلاف القطاعات واختلاف تقييم المخاطر المتعلقة بتلك الدول ومتطلباتها القانونية والتنظيمية ومتطلبات البنك المركزي الاردني.

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر
ان اجراءات التدقيق المتبعة تضمنت فهم لطبيعة محافظ التسهيلات الائتمانية بالإضافة الى فحص لنظام الرقابة الداخلي المتبع في عملية المنح ومراقبة الائتمان وتقييم معقولية التقديرات المعدة من قبل الإدارة لمخصص التدني وإجراءات التحصيل ومتابعتها وتعليق الفائدة ، حيث قمنا بدراسة وفهم لسياسة البنك المتبعة في احتساب المخصصات كما قمنا باختيار ودراسة عينة من التسهيلات الائتمانية العاملة وتحت المراقبة وغير العاملة على مستوى البنك ككل وتقييم العوامل المؤثرة في عملية احتساب مخصص تدني التسهيلات كتقييم الضمانات المتوفرة وملائة العملاء المالية وتقديرات الادارة للتدفقات النقدية المتوقعة والمتطلبات التنظيمية الصادرة عن الجهات الرقابية ومناقشة تلك العوامل مع الادارة التنفيذية للتحقق من مدى كفاية المخصصات المرصودة بالإضافة الى قيامنا بإعادة احتساب للمخصصات الواجب رصدها لتلك الحسابات والتأكد من تعليق الفوائد على الحسابات المتعثرة ومدى اتباع البنك لتعليمات الجهات الرقابية ومتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) وفرضيات احتساب مخصص تدني التسهيلات.

كما قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاح حول التسهيلات الإئتمانية ومخصص تدني التسهيلات الائتمانية والمخاطر والمبينة في الإيضاح رقم (٩).

٢- **الموجودات المالية**

يحتفظ البنك بموجودات مالية غير متداولة ضمن محفظة موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل بمبلغ ٨,٨٥٤,٠٤٦ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ يجب ان تظهر بالقيمة العادلة تماشيا مع متطلبات المعيار الدولي رقم (٩)، كما يحتفظ البنك بموجودات مالية بالكلفة المطفأة بمبلغ ١٧٢,٦٣٧,٦٨٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ يتوجب على البنك قياس التدني في قيمتها من خلال مقارنتها بالقيمة العادلة لهذه الموجودات.

إن عملية تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية تطلب من الإدارة استخدام الكثير من الاجتهادات والتقديرات والاعتماد على مدخلات من غير الأسعار المدرجة وعليه كانت عملية تقدير القيمة العادلة لهذه الموجودات من قبل الإدارة أمراً هاما لتدقيقنا.

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

تتضمن إجراءات التدقيق تقييم الإجراءات الداخلية حول تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية وفحص مدى فعاليتها، إضافة الى تقييم التقديرات المتبعة من قبل إدارة البنك لتحديد القيمة العادلة للموجودات المالية غير المتداولة، هذا وقد تم مقارنة هذه التقديرات مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية ومناقشتها في ظل المعلومات المتوفرة.

كما تضمنت إجراءات التدقيق تقييم المنهجية المستخدمة ومدى ملائمة نماذج التقييم والمدخلات المستخدمة لتحديد القيمة العادلة للموجودات المالية، ومراجعة معقولية أهم المدخلات في عملية التقييم من خلال مراجعة القوائم المالية الصادرة عن الشركات المستثمر بها، أو الحصول على الأسعار من السوق الثانوي وغيرها من المدخلات التي تم مراجعتها.

٣- **توحيد القوائم المالية للبنك وشركاته التابعة**

يتم توحيد الشركات التابعة للبنك من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعليا انتقال سيطرة البنك على الشركات التابعة كما تعكس، القوائم المالية الموحدة، الوضع المالي ونتائج الأعمال على مستوى الموحد للبنك، إن تقييم السيطرة على الشركات التابعة وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٠) يعتبر أمراً هاماً لتدقيقنا.

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

شملت اجراءات التدقيق مراجعة قدرة البنك على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركات التابعة وحصوله على منافع من أنشطتها حيث يقوم البنك من خلال تعيين اعضاء مجلس الادارة والإدارة التنفيذية لتلك الشركات بالسيطرة والتحكم في السياسات المالية والتشغيلية لها ، حيث تم ارسال متطلبات تدقيق البنك للشركات التابعة والفروع الخارجية والتواصل مع مدقق الحسابات لتلك الشركات والحصول على ادلة التدقيق المناسبة حولها .

٤ - **احتياطي ترجمة العملات الأجنبية / استثمارات شركات تابعة خارجية**

بسبب طبيعة انتشار الفروع الخارجية للبنك في عدة دول وتعامله بعملات اجنبية مختلفة فان ذلك قد يعرض البنك الى مخاطر تذبذب اسعار العملات نظراً للأوضاع السائدة في بعض تلك البلدان، وعليه تعتبر ترجمة موجودات ومطلوبات الفروع الخارجية والشركات التابعة في الخارج من العملة المحلية (الأساسية) إلى الدينار الاردني من الامور الهامة في تدقيقنا حيث تظهر فروقات العملة الناجمة عن تقييم صافي الاستثمار في الفروع الخارجية والشركات التابعة ضمن بنود الدخل الشامل الأخر.

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

شملت اجراءات التدقيق اختبار نظام الرقابة الداخلي والمتعلقة بتحديد اسعار الصرف للعملات الأجنبية المعتمدة من قبل الادارة بالإضافة الى مراجعة عينة من اسعار العملات الاجنبية المعتمدة من قبل الادارة ومطابقتها مع الاسعار المعلنة من قبل البنك المركزي الاردني واعادة احتساب عينة من الفروقات الناجمة عن ترجمة تلك العملات والظاهرة ضمن بنود الدخل الشامل الأخر وكذلك الحصول على القوائم المالية للشركة التابعة، والتحقق من أسعار الصرف والمعدة من قبل الإدارة ومطابقتها مع أسعار الصرف المعلنة من قبل البنك المركزي الأردني.

٥- **مخصص ضريبة الدخل والموجودات الضريبية المؤجلة**

ان احتساب مصروف الضريبة للسنة ومخصص للضريبة للسنوات غير المدققة ضريبياً والموجودات الضريبية المؤجلة تنطوي على تقديرات واجتهادات لمبالغ مادية للقوائم المالية الموحدة ككل. كما ان للبنك عمليات معقدة واسعة ضمن نشاط اعماله الاعتيادية مما يجعل الأحكام والتقديرات بالنسبة للضريبة امر هام.

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

قمنا بإجراءات تدقيق للحصول على فهم لطبيعة المخاطر المتعلقة بضريبة الدخل وتقييم مدى مهنية المستشارين القانونيين والضريبيين لدى البنك والمتعلقة في تقييم واحتساب الضرائب المستحقة وكما قمنا بمناقشة الادارة حول نطاق عمل المستشار القانوني والضريبي للبنك للتأكد من كفاءته وقدرته على احتساب المخصصات المطلوبة، كما قمنا بمناقشة وجهة نظر الادارة حول دقة وكفاية المخصصات المرصودة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية المستخدمة ومدى اتباع البنك لمعيار المحاسبة الدولي رقم (١٢) وأثر اية فروقات ضريبية مع الجهات الضريبية المختصة واثرها على القوائم المالية الموحدة.

كما قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاح حول مخصص ضريبة الدخل والموجودات الضريبية والمبينة في الإيضاح رقم (١٩).

أمر آخر
إن القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في ١٣ كانون الأول ٢٠١٥ والتي تظهر أرقامها لأغراض المقارنة قد تم تدقيقها من قبل السادة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) - الأردن وقد أصدرو تقرير غير متحفظ حولها بتاريخ ٢٠ آذار ٢٠١٦.

معلومات أخرى
إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي غير القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها. إننا نتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بتاريخ لاحق لتقريرنا. لا يشمل رأينا حول القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى وإننا لا نبدي اي نوع من التأكيد أو إستنتاج حولها.

فيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، حيث نقيّم فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة او المعلومات التي تم التوصل إليها من خلال تدقيقنا أو أن المعلومات الأخرى تتضمن أخطاء جوهرية.

مسؤوليات الادارة والقائمين على الحوكمة في اعداد القوائم المالية الموحدة
إن الادارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية. وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الادارة مناسبة لتمكنها من اعداد القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو عن الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، ان الادارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والافصاح، حسبما يقتضيه الحال، عن المسائل المتعلقة بالإستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا قررت الادارة تصفية البنك أو ايقاف عملياتها، أو أنه لا يوجد لديها بديل واقعي الا القيام بذلك.

ويعتبر القائمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على طريقة إعداد التقارير المالية الموحدة للبنك.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة
إن اهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يشمل رأينا. ان التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يشكل ضمانة بان تكشف دائما عملية التدقيق التي تمّت وفقا للمعايير الدولية للتدقيق أي خطأ جوهري في حال وجوده. من الممكن ان تنشأ الاخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مجتمعة فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس الاجتهاد المهني ونحافظ على الشك المهني طيلة فترة التدقيق. كما نقوم أيضا:

- بتحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، والتخطيط والقيام بإجراءات التدقيق للاستجابة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساسا لرأينا. ان مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال على التواطؤ والتزوير والحذف المتعمد والتحريفات أو تجاوز على نظام الرقابة الداخلي.

- بفهم لنظام الرقابة الداخلي ذو الصلة بالتدقيق من أجل تخطيط إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس من أجل إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للبنك.

- بتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.

- باستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكٌ جوهرياً حول قدرة البنك على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في إستنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا، ومع ذلك قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالبنك إلى التوقف عن القدرة على الإستمرار.

- بتقييم العرض الإجمالي، لهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

- بالحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالقوائم المالية الموحدة من الكيانات أو الأنشطة التجارية داخل البنك لإبداء الرأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وتنفيذ التدقيق على صعيد البنك ونبقى المسؤولون الوحيدون عن رأينا.

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة بما يفيد امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي من الممكن الإعتقاد بانها تؤثر على

من الامور التي تم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة ، نقوم بتحديد أكثر هذه الامور أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بشرح هذه الامور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الافصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، ان لا يتم ذكر امر معين في تقريرنا في حال كان للافصاح تأثيرات سلبية يتوقع منها ان تفوق منفعتها المصلحة العامة بشكل معقول.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

يحتفظ البنك بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع القوائم المالية الموحدة ونوصي بالمصادقة عليها.

حاتم القواسمي
إجازة رقم (٦٥٦)

شركة القواسمي وشركاه
عمان – الأردن
٣١ كانون الثاني ٢٠١٧

KPMG
شركة القواسمي وشركاه

عاصم فوليب حداد
إجازة رقم (٥٨٨)

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن
عمان – الأردن
٣١ كانون الثاني ٢٠١٧

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)
محاسبون قانونيون
عمان - الأردن

قائمة المركز المالي الموحد

قائمـــــة (أ)

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّان – الأردن			
	إيضاح	31 كانـــــــــون الأول	
		2016	2015
الموجـــــــودات		دينـــــار	دينـــــار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	4	228,197,814	234,500,507
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	5	494,451,425	281,318,758
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	6	25,000,000	155,000,000
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	7	205,719	1,095,828
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	8	92,128,338	62,655,399
مشتقات أدوات مالية	38	-	866,107
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	9	1,226,013,033	1,142,237,246
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	10	172,637,680	227,655,707
استثمارات في شركات حليفة	11	1	1
ممتلكات ومعدات – بالصافي	12	29,774,830	25,795,455
موجودات غير ملموسة	13	3,559,146	3,320,303
موجودات ضريبية مؤجلة	19/ب	11,926,470	12,217,573
موجودات أخرى	14	54,944,608	59,558,989
مجموع الموجودات		**2,338,839,064**	**2,206,221,873**
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات :			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	15	145,623,458	123,589,030
ودائع عملاء	16	1,606,979,130	1,564,886,963
تأمينات نقدية	17	129,292,102	111,171,152
مشتقات أدوات مالية	38	17,655	-
مخصصات متنوعة	18	5,015,992	6,226,165
مخصص ضريبة الدخل	أ/19	16,872,706	13,197,654
أموال مقترضة	20	424,879	500,956
مطلوبات أخرى	21	22,176,908	19,704,999
مجموع المطلوبات		**1,926,402,830**	**1,839,276,919**
حقوق الملكية:			
حقوق مساهمي البنك			
رأس المال المكتتب به (المدفوع)	22	200,000,000	155,100,000
الاحتياطي القانوني	23	73,917,046	67,716,833
الاحتياطي الإختياري	23	113,124	13,709,740
احتياطي المخاطر المصرفية العامة	23	12,996,161	12,646,252
احتياطي خاص	23	3,330,908	2,921,601
فروقات ترجمة عملات أجنبية	24	(12,401,835)	(11,481,891)
احتياطي القيمة العادلة	25	63,565,588	33,186,645
أرباح مدورة	26	63,926,237	88,442,614
مجموع حقوق الملكية – مساهمي البنك		**405,447,229**	**362,241,794**
حقوق غير المسيطرين		6,989,005	4,703,160
مجموع حقوق الملكية		**412,436,234**	**366,944,954**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**2,338,839,064**	**2,206,221,873**

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (47) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها .

قائمة الدخل الموحد

قائمـــــة (ب)

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّان – الأردن	إيضاح	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
		2016	2015
		دينـــــار	دينـــــار
الفوائد الدائنة	28	109,915,974	111,672,273
الفوائد المدينة	29	17,153,738	20,826,542
صافي إيرادات الفوائد		**92,762,236**	**90,845,731**
صافي إيرادات العمولات	30	23,482,888	20,514,522
صافي إيرادات الفوائد والعمولات		**116,245,124**	**111,360,253**
أرباح عملات أجنبية	31	2,486,154	2,791,535
(خسائر) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	32	(54,858)	(130,717)
توزيعات نقدية من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	8	2,815,647	3,107,684
إيرادات أخرى	33	5,956,955	8,091,777
إجمالي الدخل		**127,449,022**	**125,220,532**
نفقات الموظفين	34	30,254,435	28,514,832
استهلاكات وإطفاءات	12 و13	4,591,875	4,674,828
مصاريف أخرى	35	21,645,649	20,921,269
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة	9	5,689,334	4,071,190
مخصص عقارات آلت ملكيتها للبنك	14	2,537,031	3,941,057
مخصصات متنوعة	18	415,290	1,131,178
إجمالي المصروفات		**65,133,614**	**63,254,354**
الربح قبل الضرائب		**62,315,408**	**61,966,178**
ينزل : ضريبة الدخل	19	20,113,384	21,903,385
الربح للسنة – قائمة (ج) و (د)		**42,202,024**	**40,062,793**
ويعود إلى :			
مساهمي البنك		41,396,285	40,835,470
حقوق غير المسيطرين		805,739	(772,677)
الربح للسنة		**42,202,024**	**40,062,793**
حصة السهم من الربح للسنة (مساهمي البنك)			
مخفض / أساسي	36	0.207	0.204

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (47) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها .

قائمة الدخل الشامل الموحد

قائمـــــة (ج)

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّان – الأردن	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2016	2015
	دينـــــار	دينـــــار
الربح للسنة – قائمة (ب)	42,202,024	40,062,793
بنود الدخل الشامل الآخر :		
البنود القابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الدخل الموحد :		
فروقات ترجمة عملات أجنبية	2,583,450	4,065,419
	2,583,450	4,065,419
البنود غير القابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الدخل الموحد :		
(خسائر) بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(491,918)	-
التغير في احتياطي القيمة العادلة	32,217,724	15,227,173
	31,725,806	15,227,173
إجمالي الدخل الشامل الموحد – قائمة (د)	76,511,280	59,355,385
إجمالي الدخل الشامل الموحد العائد إلى :		
مساهمي البنك	74,225,435	58,129,781
حقوق غير المسيطرين	2,285,845	1,225,604
	76,511,280	59,355,385

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (47) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها .

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

قائمـــــة (د)

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّان – الأردن		الاحتياطيـــــــــات							
البيـــــــــان	رأس المـــال المكتتب به (المدفوع)	قانونـــي	اختيـــاري	مخاطـــر مصرفيـة عامـة	خـــاص	فروقات ترجمة عملات أجنبية	احتياطـي القيمة العادلـة	أربـاح مـدورة	إجمالي حقوق مساهمي البنك	إجمالي حقوق غير المسيطرين	إجمـالـــي حقـوق الملكيـة
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	**155,100,000**	**67,716,833**	**13,709,740**	**12,646,252**	**2,921,601**	**(11,481,891)**	**33,186,645**	**88,442,614**	**362,241,794**	**4,703,160**	**366,944,954**
فروقات ترجمة عملات أجنبية	-	(2,401)	(2,401)	(11,645)	-	(919,944)	-	2,039,735	1,103,344	1,480,106	2,583,450
الربح للسنة – قائمة (ب)	-	-	-	-	-	-	-	41,396,285	41,396,285	805,739	42,202,024
(خسائر) بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	(1,838,781)	1,346,863	(491,918)	-	(491,918)
التغير في احتياطي القيمة العادلة	-	-	-	-	-	-	32,217,724	-	32,217,724	-	32,217,724
إجمالي الدخل الشامل – قائمة (ج)	**-**	**(2,401)**	**(2,401)**	**(11,645)**	**-**	**(919,944)**	**30,378,943**	**44,782,883**	**74,225,435**	**2,285,845**	**76,511,280**
المحول إلى الاحتياطيات	-	6,202,614	108,643	361,554	409,307	-	-	(7,082,118)	-	-	-
الأرباح الموزعة *	-	-	-	-	-	-	-	(31,020,000)	(31,020,000)	-	(31,020,000)
الزيادة في رأس المال**	44,900,000	-	(13,702,858)	-	-	-	-	(31,197,142)	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**200,000,000**	**73,917,046**	**113,124**	**12,996,161**	**3,330,908**	**(12,401,835)**	**63,565,588**	**63,926,237**	**405,447,229**	**6,989,005**	**412,436,234**
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015											
الرصيد في بداية السنة	155,100,000	61,177,439	13,714,543	13,128,988	2,921,601	(10,326,397)	17,959,472	82,070,084	335,745,730	4,116,322	339,862,052
تعديلات	-	-	-	-	-	-	-	(613,717)	(613,717)	(638,766)	(1,252,483)
رصيد بداية السنة المعدلة	**155,100,000**	**61,177,439**	**13,714,543**	**13,128,988**	**2,921,601**	**(10,326,397)**	**17,959,472**	**81,456,367**	**335,132,013**	**3,477,556**	**338,609,569**
فروقات ترجمة عملات أجنبية	-	(4,803)	(4,803)	(23,293)	-	(1,155,494)	-	3,255,531	2,067,138	1,998,281	4,065,419
الربح للسنة – قائمة (ب)	-	-	-	-	-	-	-	40,835,470	40,835,470	(772,677)	40,062,793
التغير في احتياطي القيمة العادلة	-	-	-	-	-	-	15,227,173	-	15,227,173	-	15,227,173
إجمالي الدخل الشامل – قائمة (ج)	**-**	**(4,803)**	**(4,803)**	**(23,293)**	**-**	**(1,155,494)**	**15,227,173**	**44,091,001**	**58,129,781**	**1,225,604**	**59,355,385**
المحول إلى الاحتياطيات	-	6,544,197	-	(459,443)	-	-	-	(6,084,754)	-	-	-
الأرباح الموزعة	-	-	-	-	-	-	-	(31,020,000)	(31,020,000)	-	(31,020,000)
الرصيد في نهاية السنة	**155,100,000**	**67,716,833**	**13,709,740**	**12,646,252**	**2,921,601**	**(11,481,891)**	**33,186,645**	**88,442,614**	**362,241,794**	**4,703,160**	**366,944,954**

* بموجب اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ 9 نيسان 2016 تقرر توزيع ما مقداره 20% من رأسمال البنك نقداً على المساهمين أي ما يعادل 31,020,000 دينار (مقابل 20% من رأسمال البنك نقداً على المساهمين أي ما يعادل 31,020,000 دينار بموجب اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ 28 آذار 2015).

** بموجب اجتماع الهيئة العامة غير العادي المنعقد بتاريخ 9 نيسان 2016 تقرر رفع رأسمال البنك من 155/1 مليون دينار إلى 200 مليون دينار وذلك عن طريق رسملة جزء من الاحتياطي الاختياري بمبلغ 13,702,858 دينار ورسملة مبلغ 31,197.142 دينار من الأرباح المدورة وتوزيعها كأسهم مجانية على المساهمين كلّ بحسب حصته من رأس المال، وقد تم استكمال كافة الإجراءات القانونية المتعلقة بزيادة رأسمال بتاريخ 19 نيسان 2016 .

*** بموجب تعليمات السلطات الرقابية:

– يحظر التصرف باحتياطي المخاطر المصرفية العامة والاحتياطي الخاص إلاّ بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني وسلطة النقد الفلسطينية .

. يشمل رصيد الأرباح المدورة 11,926,470 دينار لا يمكن التصرف به كما في 31 كانون الأول 2016 لقاء منافع ضريبية مؤجلة بما في ذلك الرسملة أو التوزيع إلاّ بمقدار ما يتحقق منه فعلاً ،استناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني.

. يشمل رصيد الأرباح المدورة 5,060,455 دينار كما في 31 كانون الأول 2016 يحظر التصرف به والناجمة عن أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) إلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع .

– يحظر التصرف باحتياطي القيمة العادلة بما في ذلك الرسملة أو التوزيع أو إطفاء الخسائر أو أي وجه من أوجه التصرف الأخرى إلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع استناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية .

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

قائمـــــة (هـ)

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّان – الأردن	إيضاح	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
		2016	2015
التدفق النقدي من عمليات التشغيل :		دينـــــار	دينـــــار
الربح قبل الضرائب – قائمة (ب)		62,315,408	61,966,178
تعديلات لبنود غير نقدية :			
استهلاكات وإطفاءات	13و 12	4,591,875	4,674,828
تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة	9	5,689,334	4,071,190
(أرباح) بيع ممتلكات ومعدات	33	(64,547)	(16,988)
خسائر موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل غير متحققة	32	36,351	61,466
تأثير تغير في أسعار الصرف	31	(2,341,645)	(2,758,803)
مخصصات متنوعة	18	415,290	1,131,178
مخصص عقارات آلت ملكيتها للبنك	14	2,537,031	3,941,057
فروقات عملات أجنبية		1,466,147	3,214,347
الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات		**74,645,244**	**76,284,453**
التغير في الموجودات والمطلوبات :			
(الزيادة) النقص في أرصدة مقيدة السحب		(746,708)	221,572
النقص (الزيادة) في الإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية (التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر)		130,000,000	(155,000,000)
النقص في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل		853,758	3,698,605
(الزيادة) في تسهيلات ائتمانية مباشرة		(89,465,121)	(45,691,135)
النقص في الموجودات الأخرى		2,077,350	6,882,672
(النقص) الزيادة في ودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية (التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر)		(3,159,000)	3,159,000
الزيادة (النقص) في ودائع العملاء		42,092,167	(63,586,340)
الزيادة في تأمينات نقدية		18,120,950	9,059,666
(النقص) في أموال مقترضة		(76,077)	-
الزيادة (النقص) في مطلوبات أخرى		2,399,248	(781,850)
صافي التغير في الموجودات والمطلوبات		**102,096,567**	**(242,037,810)**
صافي التدفقات النقدية من (الاستخدامات النقدية في) عمليات التشغيل قبل الضرائب ومخصص تعويض نهاية الخدمة والقضايا المدفوع		**176,741,811**	**(165,753,357)**
مخصص تعويض نهاية الخدمة والقضايا المدفوع	18	(1,525,128)	(3,627,631)
الضرائب المدفوعة	19	(16,811,866)	(19,562,896)
صافي التدفقات النقدية من (الاستخدامات النقدية في)عمليات التشغيل		**158,404,817**	**(188,943,884)**
التدفق النقدي من عمليات الاستثمار :			
(شراء) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		(37,503,238)	(94,490,374)
استحقاق موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		92,521,265	318,792,131
(شراء) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		(2,988,738)	-
بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		5,237,547	-
استحقاق (شراء) مشتقات مالية		883,762	(115,362)
(شراء) ممتلكات ومعدات ودفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات		(8,895,633)	(4,634,780)
بيع ممتلكات ومعدات		213,092	199,536
(شراء) موجودات غير ملموسة	13	(960,792)	(609,886)
صافي التدفقات النقدية من عمليات الاستثمار		**48,507,265**	**219,141,265**
التدفق النقدي من عمليات التمويل :			
فروقات ترجمة عملات أجنبية		2,583,450	4,065,419
أرباح موزعة على المساهمين		(30,947,339)	(30,555,289)
صافي (الاستخدامات النقدية في) عمليات التمويل		**(28,363,889)**	**(26,489,870)**
تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه	31	2,341,645	2,758,803
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه		**180,889,838**	**6,466,314**
النقد وما في حكمه في بداية السنة		383,255,834	376,789,520
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	37	564,145,672	383,255,834

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (47) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها .

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

1- معلومات عامة

– إن البنك شركة مساهمة عامة أردنية مركزها الرئيسي في عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية تأسس خلال عام 1960 تحت رقم (1983) بتاريخ 3 آذار 1960 طبقاً لأحكام قانون الشركات رقم 33 لسنة 1962 برأسمال مقداره 350 ألف دينار أردني موزع على 70 ألف سهم بقيمة اسمية مقدارها خمسة دنانير للسهم الواحد، وقد تم زيادة رأسمال البنك عدة مرات كان آخرها بموجب اجتماع الهيئة العامة غير العادي والمنعقد بتاريخ 9 نيسان 2016، حيث تقرر رفع رأسمال البنك من 155/1 مليون دينار إلى 200 مليون دينار وذلك عن طريق رسملة 13,702,858 دينار من الاحتياطي الاختياري ورسملة 31,197,142 دينار من الأرباح المدورة ، وقد تم استكمال كافة الإجراءات القانونية المتعلقة بزيادة رأس المال بتاريخ 19 نيسان 2016.

– يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها (70) فرعاً وفروعه في فلسطين وعددها (14) فرعاً والشركات التابعة له في سورية والأردن (بنك الأردن – سورية وشركة تفوق للاستثمارات المالية وشركة الأردن للتأجير التمويلي) .

– تم إقرار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته رقم (595) بتاريخ 24 كانون الثاني 2017، وهي خاضعة لموافقة البنك المركزي الأردني.

2- أهم السياسات المحاسبية

أسس إعداد القوائم المالية

– تم إعداد القوائم المالية الموحدة للبنك والشركات التابعه له وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات البنك المركزي الأردني .

– تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل والمشتقات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية الموحدة ، كما تظهر بالقيمة العادلة الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغير في قيمتها العادلة .

– إن الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية الموحدة والذي يمثل العملة الوظيفية للبنك.

– إن السياسات المحاسبية المتبعة للسنة متماثلة مع السياسات التي تم اتباعها للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015 باستثناء أثر تطبيق المعايير الجديدة والمعدلة كما يرد في إيضاح (47/أ) .

أسس توحيد القوائم المالية

– تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركات التابعـــة له والخاضعة لسيطرته وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركات التابعة وذلك للحصول على منافع من أنشطتها، ويتم استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات فيما بين البنك والشركات التابعة .

– يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنه المالية للبنك باستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في البنك، إذا كانت الشركات التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في البنك فيتم إجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية للشركات التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك.

– يمتلك البنك كما في 31 كانون الأول 2016 و2015 الشركات التابعة التالية :

اسم الشركة	رأس المال المدفوع	نسبة ملكية البنك %	طبيعة عمل الشركة	مكان عملها	تاريخ التملك
شركة تفوّق للاستثمارات المالية	3.5 مليون دينار أردني	100	وساطة مالية	عمّان	23 آذار 2006
بنك الأردن – سورية *	3000 مليون ليرة سورية	49	أعمال مصرفية	سورية	17 أيار 2008
شركة الأردن للتأجير التمويلي	20 مليون دينار أردني	100	تأجير تمويلي	عمّان	24 تشرين الأول 2011

إن أهم المعلومات المالية للشركات التابعة للعام 2016 كما يلي :

اســـــم الشركـــــة	31 كانـــــــــــون الأول 2016		للعـــــــام 2016	
	إجمالي الموجودات	إجمالي المطلوبات	إجمالي الإيرادات	إجمالي المصاريف
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
شركة تفوّق للاستثمارات المالية	12,234,986	4,032,604	6,045,049	1,642,649
بنك الأردن – سورية *	42,027,798	27,356,050	2,929,648	1,349,768
شركة الأردن للتأجير التمويلي	22,860,991	262,202	1,356,380	569,105

– يتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة في قائمة الدخل الموحد من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً انتقال سيطرة البنك على الشركات التابعة ، ويتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة التي تم التخلص منها في قائمة الدخل الموحد حتى تاريخ التخلص وهو التاريخ الذي يفقد البنك فيه السيطرة على الشركات التابعة .

– تمثل حقوق غير المسيطرين ذلك الجزء غير المملوك من قبل البنك في حقوق الملكية في الشركة التابعة .

* نظراً لأن لدى البنك القدرة للسيطرة على السياسات المالية والتشغيلية وإدارة البنك في سورية، تم توحيد حسابات بنك الأردن – سورية في القوائم المالية الموحدة المرفقة .

معلومات القطاعات

– قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى والتي تفيد بأنه يتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم استخدامها من قبل الإدارة التنفيذية وصانع القرار الرئيسي لدى البنك .

–القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى .

تسهيلات ائتمانية مباشرة

– يتم تكوين مخصص تدني للتسهيلات الائتمانية المباشرة إذا تبين عدم إمكانية تحصيل المبالغ المستحقة للبنك وعندما يتوفر دليل موضوعي على أن حدثاً ما قد أثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية للتسهيلات الائتمانية المباشرة وعندما يمكن تقدير هذا التدني، وتسجل قيمة المخصص في قائمة الدخل الموحد .

– يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني ووفقاً لتعليمات السلطات الرقابية في سورية وسلطة النقد الفلسطينية أيهما أشد .

– يتم شطب التسهيلات الائتمانية المعد لها مخصصات في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتنزيلها من المخصص ويتم تحويل أي فائض في المخصص الإجمالي (إن وجد) إلى قائمة الدخل الموحد ، ويضاف المحصل من الديون السابق شطبها إلى الإيرادات .

– يتم تحويل التسهيلات الائتمانية والفوائد المعلقة الخاصة بها والمغطاة بمخصصات بالكامل خارج قائمة المركز المالي الموحدة ، وذلك وفقاً لقرارات مجلس الإدارة بذلك الخصوص.

– تم قيد الفوائد المعلقة للحسابات المقام عليها قضايا خارج قائمة المركز المالي الموحدة، وذلك وفقاً لقرارات مجلس الإدارة بذلك الخصوص.

المشتقات المالية ومحاسبة التحوط

مشتقات مالية للمتاجرة :

يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة، عقود الفائدة المستقبلية ، عقود المقايضة ، حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي الموحد ، وتحدد القيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق السائدة ، ويتم قيد مبلغ التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحد .

مشتقات مالية للتحوط :

لأغراض محاسبة التحوط تظهر المشتقات المالية بالقيمة العادلة، ويتم تصنيف التحوط كما يلي :

– التحوط للقيمة العادلة : هو التحوط لمخاطر التغير في القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات البنك.

في حال انطباق شروط تحوط القيمة العادلة الفعال ، يتم قيد الأرباح والخسائر الناتجة عن تقييم أداة التحوط بالقيمة العادلة وعن التغير في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المتحوط لها في قائمة الدخل الموحد .

في حال انطباق شروط تحوط المحفظة الفعال يتم تسجيل أية أرباح أو خسائر ناتجة عن إعادة تقييم أداة التحوط بالقيمة العادلة وكذلك التغير في القيمة العادلة لمحفظة الموجودات أو المطلوبات في قائمة الدخل الموحد في نفس السنة.

– التحوط للتدفقات النقدية : هو التحوط لمخاطر تغيرات التدفقات النقدية لموجودات ومطلوبات البنك الحالية والمتوقعة.

في حال انطباق شروط تحوط التدفقات النقدية الفعال، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر لأداة التحوط ضمن حقوق الملكية ويتم تحويله لقائمة الدخل الموحد في الفترة التي يؤثر بها إجراء التحوط على قائمة الدخل الموحد .

– التحوطات التي لا ينطبق عليها شروط التحوط الفعال، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لأداة التحوط في قائمة الدخل الموحد في نفس السنة.

– يتم قيد الأرباح والخسائر الناجمة عن فروقات تحويل العملة الأجنبية لأدوات الدين (التي تحمل فوائد) ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل في قائمة الدخل الموحد . في حين يتم تسجيل فروقات تحويل العملة الأجنبية لأدوات الملكية في بند احتياطي تقييم موجودات مالية ضمن حقوق الملكية في قائمة المركز المالي الموحد.

موجودات مالية وفق الكلفة المطفأة

– هي الموجودات المالية التي تهدف إدارة البنك وفقاً لنموذج أعمالها الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتي تتمثل بالدفعات من أصل الدين والفائدة على رصيد الدين القائم .

– يتم إثبات الموجودات المالية عند الشراء بالكلفة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء ، وتطفأ العلاوة / الخصم باستخدام طريقة الفائدة الفعالة ، قيداً على أو لحساب الفائدة ، وينزل أية مخصصات ناتجة عن التدني في قيمتها يؤدي إلى عدم إمكانية استرداد الأصل أو جزء منه ، ويتم قيد أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحد وتظهر لاحقاً بالكلفة المطفأة بعد تخفيضها بخسائر التدني .

– يمثل مبلغ التدني في قيمة الموجودات المالية وفق الكلفة المطفأة الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي.

– لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من/ إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في معايير التقارير المالية الدولية (وفي حال بيع أي من هذه الموجودات قبل تاريخ استحقاقها يتم قيد نتيجة البيع ضمن قائمة الدخل الشامل الموحد في بند مستقل والإفصاح عن ذلك وفقاً لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولي بالخصوص).

موجودات مالية وفق القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

– هي الموجودات المالية التي قام البنك بشرائها لغرض بيعها في المستقبل القريب وتحقيق الأرباح من تقلبات الأسعار السوقية قصيرة الأجل أو هامش أرباح المتاجرة.

– يتم إثبات هذه الموجودات بالقيمة العادلة عند الشراء (تقيد مصاريف الاقتناء على قائمة الدخل الموحد عند الشراء) ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحد بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم أخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الموحد.

– يتم أخذ الأرباح الموزعة أو الفوائد المتحققة في قائمة الدخل الموحد.

– لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من / إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية .

موجودات مالية وفق القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل

– تمثل هذه الموجودات المالية الاستثمارات في أدوات الملكية بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل .

– يتم إثبات هذه الموجودات بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء عند الشراء ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة ، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل الموحد وضمن حقوق الملكية بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية ، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم أخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الشامل الموحد وضمن حقوق الملكية الموحدة ويتم تحويل رصيد احتياطي القيمة العادلة للموجودات المالية المباعة مباشرة إلى الأرباح والخسائر المدورة وليس من خلال قائمة الدخل الموحد .

– لا تخضع هذه الموجودات لاختبار خسائر التدني .

– يتم أخذ الأرباح الموزعة في قائمة الدخل الموحد .

القيمة العادلة

إن أسعار الإغلاق (شراء موجودات/ بيع مطلوبات) بتاريخ القوائم المالية الموحدة في أسواق نشطة تمثل القيمة العادلة للأدوات والمشتقات المالية التي لها أسعار سوقية .

في حال عدم توفر أسعار معلنة أو عدم وجود تداول نشط لبعض الموجودات والمشتقات المالية أو عدم نشاط السوق يتم تقدير قيمتها العادلة بعدة طرق منها :

- مقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير .
- تحليل التدفقات النقدية المستقبلية وخصم التدفقات النقدية المتوقعة بنسبة مستخدمة في أداة مالية مشابهة لها .
- نماذج تسعير الخيارات .
- تقييم الموجودات والمطلوبات المالية طويلة الأمد والتي لا يستحق عليها فوائد بموجب خصم التدفقات النقدية وبموجب سعر الفائدة الفعالة ، ويتم إطفاء الخصم / العلاوة ضمن إيرادات الفوائد المقبوضة / المدفوعة في قائمة الدخل الموحد .

تهدف طرق التقييم إلى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالاعتبار العوامل السوقية وأية مخاطر أو منافع متوقعه عند تقدير قيمة الأدوات المالية، وفي حال وجود أدوات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه يتم إظهارها بالتكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها .

التدني في قيمة الموجودات المالية

يقوم البنك بمراجعة القيم المثبتة في السجلات للموجودات المالية في تاريخ المركز المالي الموحد لتحديد فيما إذا كانت هنالك مؤشرات تدل على تدني في قيمتها إفرادياً أو على شكل مجموعة، وفي حالة وجود مثل هذه المؤشرات فإنه يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد من أجل تحديد خسارة التدني .

استثمارات في شركات حليفة

- الشركات الحليفة هي تلك الشركات التي يمارس البنك فيها تأثيراً فعالاً على القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية (ولا يسيطر البنك عليها) والتي يملك البنك نسبة تتراوح بين 20% إلى 50% من حقوق التصويت ، وتظهر الاستثمارات في الشركات الحليفة بطريقة حقوق الملكية .

- يتم استبعاد الإيرادات والمصروفات الناتجة عن المعاملات فيما بين البنك والشركات الحليفة وحسب نسبة مساهمة البنك في هذه الشركات.

الممتلكات والمعدات

- تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وأي تدني في قيمتها، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للاستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب المئوية السنوية التالية:

	%
مباني	2 – 15
معدات وأجهزة	15
أثاث	9
وسائط نقل	15
أجهزة الحاسب الآلي	15
تحسينات وديكورات	15

- عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وقيد قيمة التدني في قائمة الدخل الموحد.

- يتم مراجعة العمر الإنتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم معالجة التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغيراً في التقديرات.

- يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها أو عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها أو من التخلص منها.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحد ناشئة عن أحداث سابقة وأن تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه .

مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين

يتم قيد التعويضات السنوية المدفوعة للموظفين الذين يتركون الخدمة على حساب مخصص ترك الخدمة عند دفعها، وتؤخذ الزيادة في التعويضات المدفوعة عن المخصص المستدرك في قائمة الدخل الموحد عند دفعها. ويتم أخذ مخصص الالتزامات المترتبة على البنك من تعويض نهاية الخدمة للموظفين في قائمة الدخل الموحد .

ضريبة الدخل

- تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

- تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنوداً ليست خاضعة أو مقبولة التنزيل لأغراض ضريبية.

- تحسب الضرائب بموجب النسب الضرائبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في البلدان التي يعمل فيها البنك .

- إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي الموحد وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

- يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية أو تسديد أو انتفاء الحاجة للمطلوبات الضريبية المؤجلة جزئياً أو كلياً.

رأس المال

- تكاليف إصدار أو شراء أسهم البنك

يتم قيد أي تكاليف ناتجة عن إصدار أو شراء أسهم البنك على الأرباح المدورة (بالصافي بعد الأثر الضريبي لهذه التكاليف إن وجد) . إذا لم تستكمل عملية الإصدار أو الشراء فيتم قيد هذه التكاليف كمصاريف على قائمة الدخل الموحد .

- أسهم الخزينة

لا يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة الناتجة عن بيع أسهم الخزينة في قائمة الدخل الموحد إنما يتم إظهار الربح في حقوق الملكية الموحد ضمن بند علاوة/ خصم إصدار أسهم ، أما الخسارة فيتم قيدها على الأرباح المدورة في حال استنفاذ رصيد علاوة إصدار الأسهم .

حسابات مدارة لصالح العملاء

- تمثل الحسابات التي يديرها البنك نيابة عن العملاء ولا تعتبر من موجودات البنك.

- يتم إظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الدخل الموحد .

- يتم إعداد مخصص مقابل انخفاض قيمة المحافظ مضمونة رأس المال المدارة لصالح العملاء عن رأسمالها.

التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحد فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

- يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية باستثناء فوائد وعمولات التسهيلات الائتمانية غير العاملة التي لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم قيدها لحساب الفوائد والعمولات المعلقة .

يتم الاعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق .

- يتم قيد العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها ، ويتم الاعتراف بأرباح أسهم الشركات عند تحققها (إقرارها من الهيئة العامة للمساهمين) .

تاريخ الاعتراف بالموجودات المالية

يتم الاعتراف بشراء وبيع الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة (تاريخ التزام البنك ببيع أو شراء الموجودات المالية) .

الموجودات المالية المرهونة

هي تلك الموجودات المالية المرهونة لصالح أطراف أخرى مع وجود حق للطرف الآخر بالتصرف فيها (بيع أو إعادة رهن) . يستمر تقييم هذه الموجودات وفق السياسات المحاسبية المتبعة لتقييم كل منها حسب تصنيفه الأصلي .

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي الموحد ضمن بند "موجودات أخرى" وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل ، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة بشكل إفرادي ، ويتم قيد أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل الموحد ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد . يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل الموحد إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً .

تم اعتباراً من بداية العام 2015 احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على استهلاكها فترة تزيد عن 4 سنوات استناداً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 4076/1/10 تاريخ 27 آذار 2014.

الموجودات غير الملموسة

أ – الشهـــرة

– يتم إثبات الشهرة بالتكلفة التي تمثل الزيادة في تكلفة امتلاك أو شراء الاستثمار في الشركة التابعة عن حصة البنك في القيمة العادلة لصافي موجودات تلك الشركة بتاريخ الامتلاك . يتم إثبات الشهرة الناتجة عن الاستثمار في شركات تابعة في بند منفصل كموجودات غير ملموسة ، ويتم لاحقاً تخفيض تكلفة الشهرة بأي تدني في قيمة الاستثمار .

– يتم توزيع الشهرة على وحدة / وحدات توليد النقد لأغراض اختبار التدني في القيمة .

– يتم إجراء اختبار لقيمة الشهرة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيض قيمة الشهرة إذا كانت هناك دلالة على أن قيمة الشهرة قد تدنت وذلك في حال كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة لوحدة/لوحدات توليد النقد التي تعود لها الشهرة أقل من القيمة المسجلة في الدفاتر لوحدة/وحدات توليد النقد ويتم قيد قيمة التدني في قائمة الدخل الموحد .

ب – الموجودات غير الملموسة الأخرى

– الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تقيد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها، أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم إثباتها بالتكلفة .

– يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محـددة . ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في قائمة الدخل الموحد. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم قيد أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحد .

– لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال البنك ويتم قيدها في قائمة الدخل الموحد في نفس السنة .

– يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية الموحدة . كما يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة .

فيما يلي السياسه المحاسبيه لبنود الموجودات غير الملموسة لدى البنك :

برامج الحاسـوب

تظهر برامج الحاسوب بالتكلفة عند الشراء ، ويتم إطفاء قيمتها بنسبة 15 – 20% سنوياً .

العملات الأجنبية

– يتم إثبات المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات .
– يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي الموحد والمعلنة من البنك المركزي الأردني ومصرف سورية المركزي وسلطة النقد الفلسطينية .
– يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة .
– يتم أخذ الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل الموحد .
– يتم قيد فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة .
– عند توحيد القوائم المالية يتم ترجمة موجودات ومطلوبات الفروع والشركات التابعة في الخارج من العملة الرئيسية (الأساسية) إلى عملة التقرير وفقاً للأسعار الوسطية للعملات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحد والمعلنة من البنك المركزي الأردني. أما بنود الإيرادات والمصروفات فيتم ترجمتها على أساس معدل السعر خلال السنة وتظهر فروقات العملة الناجمة في بند مستقل ضمن حقوق الملكية. وفي حالة بيع إحدى هذه الشركات أو الفروع فيتم قيد مبلغ فروقات ترجمة العملات الأجنبية المتعلق بها ضمن الإيرادات/ المصاريف في قائمة الدخل الموحد .

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب .

3- التقديرات المحاسبية

إن إعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل .

نعتقد بأن التقديرات الواردة ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة وهي مفصّلة على النحو التالي:

– يتم تكوين مخصص لقاء التسهيلات الائتمانية اعتماداً على أسس وفرضيات معتمدة من قبل إدارة البنك لتقدير المخصص الواجب تكوينه بموجب متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية ويتم مقارنة نتائج هذه الأسس والفرضيات مع المخصص الواجب تكوينها بموجب تعليمات البنوك المركزية التي تعمل من خلالها فروع البنك والشركة التابعة له ويتم اعتماد النتائج الأكثر تشدداً بما يتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية .

– تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول الملموسة وغير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والإطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الأصول وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل ، ويتم أخذ خسارة التدني في قائمة الدخل الموحد .

– يتم قيد تدني قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات احتساب التدني ، ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري ، كما تم اعتباراً من بداية العام 2015 احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على استملاكها فترة تزيد عن 4 سنوات استناداً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 4076/1/10 تاريخ 27 آذار 2014 .

– يتم تكوين مخصص لقاء القضايا المقامة ضد البنك اعتماداً على دراسة قانونية معدة من قبل مستشاري البنك والتي بموجبها يتم تحديد المخاطر المحتمل حدوثها في المستقبل ، ويعاد النظر في تلك الدراسات بشكل دوري .

– يتم تكوين مخصص لضريبة الدخل عن أرباح السنة الحالية ، والتقديرات الضريبية المستحقة والمتوقعة عن السنة السابقة عن المخصص المقتطع في حالة الوصول إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل عن السنة السابقة .

– مستويات القيمة العادلة : يتوجب تحديد والإفصاح عن المستوى في تسلسل القيمة العادلة الذي تصنف فيه مقاييس القيمة العادلة كاملة وفصل قياسات القيمة العادلة وفقاً للمستويات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية. الفرق بين المستوى 2 والمستوى 3 لمقاييس القيمة العادلة يعني تقييم ما إذا كانت المعلومات أو المدخلات يمكن ملاحظتها ومدى أهمية المعلومات التي لا يمكن ملاحظتها مما يتطلب وضع أحكام وتحليل دقيق للمدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة بما في ذلك الأخذ بالاعتبار كافة العوامل التي تخص الأصل أو الالتزام ، عند تقييم القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المالية ، يقوم البنك باستخدام معلومات السوق عند توفرها ، وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى الأول يقوم البنك بالتعامل مع أطراف مستقلة مؤهلة لإعداد دراسات التقييم ، حيث يتم مراجعة طرق التقييم الملائمة والمدخلات المستخدمة لإعداد التقييم من قبل الإدارة .

4- نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	31 كانـــــــــون الأول	
	2016	2015
	دينـــــــار	دينـــــــار
نقد في الخزينة	61,925,791	60,743,739
أرصدة لدى بنوك مركزية :		
– حسابات جارية وتحت الطلب	64,139,425	43,126,936
– ودائع لأجل وخاضعة لإشعار *	10,626,907	9,958,189
– شهادات إيداع	–	33,700,000
– متطلبات الاحتياطي النقدي	91,505,691	86,971,643
	228,197,814	**234,500,507**

– بلغت الأرصدة مقيدة السحب باستثناء الاحتياطي النقدي 2,402,507 دينار كما في 31 كانون الأول 2016 (2,513,689 دينار كما في 31 كانون الأول 2015).
* يشمل هذا البنـد 8,224,400 دينـار تستحـق خلال فترة تزيـد عـن ثلاثـة أشهـر (7,444,500 دينار كما في 31 كانون الأول 2015) .

5 - أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		المجموع	
	31 كانون الأول					
	2016	2015	2016	2015	2016	2015
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	-	-	38,434,350	54,171,877	38,434,350	54,171,877
ودائع تستحق خلال فترة 3 أشهر أو أقل	390,387,634	160,141,720	65,629,441	67,005,161	456,017,075	227,146,881
	390,387,634	**160,141,720**	**104,063,791**	**121,177,038**	**494,451,425**	**281,318,758**

- بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا يتقاضى البنك عليها فوائد 34,597,230 دينار كما في 31 كانون الأول 2016 (49,667,196 دينار كما في 31 كانون الأول 2015).
- بلغت الأرصدة مقيدة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية 2,253,202 دينار كما في 31 كانون الأول 2016 (2,175,212) دينار كما في 31 كانون الأول 2015) .

6 - إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

	بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		المجموع	
	31 كانون الأول					
	2016	2015	2016	2015	2016	2015
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إيداعات تستحق خلال فترة من 3 أشهر إلى 6 أشهر	10,000,000	10,000,000	-	-	10,000,000	10,000,000
إيداعات تستحق خلال فترة من 6 أشهر إلى 9 أشهر	-	90,000,000	-	-		90,000,000
إيداعات تستحق خلال فترة من 9 أشهر إلى سنة	15,000,000	55,000,000	-	-	15,000,000	55,000,000
	25,000,000	**155,000,000**	**-**	**-**	**25,000,000**	**155,000,000**

لا يوجد إيداعات مقيدة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية كما في 31 كانون الأول 2016 و2015 .

7- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	31 كانون الأول	
	2016	2015
	دينار	دينار
أسهم مدرجة في أسواق محلية نشطة	122,600	173,300
أسهم غير مدرجة في أسواق محلية نشطة	83,119	68,770
أسهم مدرجة في أسواق خارجية نشطة	-	853,758
	205,719	**1,095,828**

8- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانون الأول	
	2016	2015
	دينار	دينار
أسهم مدرجة في أسواق محلية نشطة	79,021,668	47,209,483
أسهم غير مدرجة في أسواق محلية نشطة *	7,146,541	7,324,125
أسهم مدرجة في أسواق خارجية نشطة	4,252,624	6,407,983
أسهم غير مدرجة في أسواق خارجية نشطة *	1,707,505	1,713,808
	92,128,338	**62,655,399**

- بلغت توزيعات الأرباح النقدية على الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل 2,815,647 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 (3,107,684 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015) .

* تم احتساب القيمة العادلة للاستثمارات غير المدرجة وفقاً لطريقة نسبة مساهمة البنك من صافي الأصول بالاعتماد على آخر قوائم مالية مدققة للشركة المستثمر بها .

9- تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	31 كانـــــــــون الأول	
	2016	2015
	دينـــــــار	دينـــــــار
الأفراد (التجزئة)	**328,815,801**	**276,767,171**
حسابات جارية مدينة	10,453,963	10,941,372
قروض وكمبيالات *	305,735,908	254,102,985
بطاقات الائتمان	12,625,930	11,722,814
القروض العقارية	**224,886,600**	**208,815,795**
الشركات :	**604,772,198**	**586,872,921**
الشركات الكبرى	456,804,426	460,396,554
حسابات جارية مدينة	128,944,650	62,930,449
قروض وكمبيالات *	327,859,776	397,466,105
مؤسسات صغيرة ومتوسطة	147,967,772	126,476,367
حسابات جارية مدينة	39,217,032	36,179,899
قروض وكمبيالات *	108,750,740	90,296,468
الحكومة والقطاع العام	139,357,534	149,510,740
المجمـــوع	**1,297,832,133**	**1,221,966,627**
ينزل: مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة	(64,840,522)	(70,706,100)
ينزل: فوائد معلقة	(6,978,578)	(9,023,281)
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	**1,226,013,033**	**1,142,237,246**

* صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدمـــاً البالغـــة 12,623,079 دينـــار كما في 31 كانون الأول 2016 (10,118,604 دينار كما في 31 كانون الأول 2015).

- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة 66,206,464 دينار أي ما نسبته (5/1%) من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة للسنة (81,073,382 دينار أي ما نسبته (6/63%) في نهاية السنة السابقة) .

- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة 59,227,886 دينار أي ما نسبته (4/59%) من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقـة للسنة (72,050,101 دينار أي ما نسبته (5/94%) في نهاية السنة السابقة) .

- بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة الأردنية وبكفالتها 87,000,117 دينار أي ما نسبته (6/7%) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للسنة (84,054,200 دينار أي ما نسبته (6/88%) في نهاية السنة السابقة) ، كما بلغت التسهيلات الممنوحة للقطاع العام في فلسطين 52,357,417 دينار (65,456,540 دينار في نهاية السنة السابقة) .

مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة:

	الأفـــراد	الشركـــات		القطاع العام	الإجمالي
		الكبرى	الصغيرة والمتوسطة		
		دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
2016					
الرصيد في بداية السنة	17,472,318	45,944,604	5,006,118	-	70,706,100
فرق عملات أجنبية	(122,648)	(2,890,903)	(74,950)	-	(3,089,697)
المقتطع خلال السنة من الإيرادات	1,603,675	1,377,908	2,204,372	-	5,689,334
مخصص ديون محول لحسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	-	(8,465,215)	-	-	(8,465,215)
الرصيد في نهاية السنة	**18,953,345**	**35,966,394**	**7,135,540**	**-**	**64,840,522**

	القروض العقارية	الأفـــراد	الشركـــات		القطاع العام	الإجمالي
			الكبرى	الصغيرة والمتوسطة		
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
2015						
الرصيد في بداية السنة	2,283,060	17,328,609	45,130,258	19,189,212	-	85,114,033
فرق عملات أجنبية	(52,758)	(411,477)	6,971,806	(12,596,534)	-	(6,088,963)
المقتطع خلال السنة من الإيرادات	(1,130,136)	3,061,198	2,305,307	(165,179)	-	4,071,190
مخصص ديون محول لحسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	-	(2,506,012)	(8,462,767)	(1,421,381)	-	(12,390,160)
الرصيد في نهاية السنة	**2,283,060**	**17,472,318**	**45,944,604**	**5,006,118**	**-**	**70,706,100**

كما بلغت المخصصات المحتسبة على أساس العميل الواحد، وعلى أساس المحفظة وغير المبلغ عنها كما يلي :						
	الأفـــراد	القروض العقارية	الشركـات		القطاع العام	الإجمـالي
			الكبـرى	الصغيرة والمتوسطة		
2016	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
على أساس العميل الواحد	18,653,906	2,713,020	35,261,391	7,002,432	-	63,630,749
على أساس المحفظة	299,439	72,223	705,003	133,108	-	1,209,773
الرصيد في نهاية السنة	**18,953,345**	**2,785,243**	**35,966,394**	**7,135,540**	**-**	**64,840,522**

	الأفـــراد	القروض العقارية	الشركـات		القطاع العام	الإجمـالي
			الكبـرى	الصغيرة والمتوسطة		
2016	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
على أساس العميل الواحد	17,254,739	2,283,060	45,800,617	4,921,414	-	70,259,830
على أساس المحفظة	217,579	-	143,987	84,704	-	446,270
الرصيد في نهاية السنة	**17,472,318**	**2,283,060**	**45,944,604**	**5,006,118**	**-**	**70,706,100**

وبلغت المخصصات التي انتفت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى 6,714,569 دينار كما في 31 كانون الأول 2016 (11,006,261 دينار كما في 31 كانون الأول 2015).

- هناك تسهيلات ائتمانية مباشرة رصيدها 9,920,148 دينار وفوائدها المعلقة 1,454,933 دينار والمخصص المرصود لها 8,465,215 دينار كما في 31 كانون الأول 2016 تم إدراجها ضمن حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي بموجب قرارات مجلس الإدارة وذلك على اعتبار أن هذه الحسابات مغطاة بالكامل كما بتاريخ القوائم المالية الموحدة (مقابل تسهيلات ائتمانية مباشرة رصيدها 13,673,729 دينار وفوائدها المعلقة 1,283,569 دينار والمخصص المرصود لها 12,390,160 دينار كما في 31 كانون الأول 2015).

الفوائد المعلقـة				
فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة :	الأفـــراد	القـــروض العقـاريـة	الشـركـــات	الإجمـالي
			الشـركـات الكبـــرى	الصغيـــرة والمتـوسطة	
31 كانـــــــون الأول 2016	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	2,528,254	590,375	4,459,612	1,445,040	9,023,281
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	228,273	155,680	(175,346)	838,189	1,046,796
ينـزل: الفوائد المحولة للإيرادات	(230,299)	(221,461)	(525,086)	(659,720)	(1,636,566)
فوائد معلقة محولة لحسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	-	-	(1,454,933)	-	(1,454,933)
الرصيد في نهاية السنة	**2,526,228**	**524,594**	**2,304,247**	**1,623,509**	**6,978,578**

	الأفـــراد	القـــروض العقـاريـة	الشـركـــات		الإجمـالي
فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة :			الشـركـات الكبـــرى	الصغيـــرة والمتـوسطة	
31 كانـــــــون الأول 2015	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	2,792,647	762,950	5,805,793	1,762,917	11,124,307
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	290,860	138,064	(265,351)	378,726	542,299
ينـزل: الفوائد المحولة للإيرادات	(211,913)	(310,639)	(408,802)	(428,402)	(1,359,756)
فوائد معلقة محولة لحسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	(343,340)	-	(672,028)	(268,201)	(1,283,569)
الرصيد في نهاية السنة	**2,528,254**	**590,375**	**4,459,612**	**1,445,040**	**9,023,281**

تنوع التسهيلات الإئتمانية المباشرة حسب التوزيع الجغرافي والقطاع الاقتصادي كما يلي :

	داخل المملكة		خارج المملكة		المجمـــــوع	
	31 كانـــــون الأول					
	2016	2015	2016	2015	2016	2015
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
مالي	2,851,395	2,851,395	-	2,707,341	2,851,395	2,707,341
صناعة	105,485,118	139,306,956	33,821,838	189,908,858	139,306,956	189,908,858
تجارة	230,408,273	257,125,407	26,717,134	271,776,255	257,125,407	271,776,255
عقارات	181,654,124	182,661,300	1,007,176	141,951,532	182,661,300	141,951,532
إنشاءات	42,225,300	42,225,300	-	47,451,139	42,225,300	47,451,139
زراعة	8,080,448	16,950,200	8,869,752	16,186,262	16,950,200	16,186,262
سياحة ومطاعم ومرافق عامة	88,826,440	93,763,837	4,937,397	67,392,470	93,763,837	67,392,470
أسهم	11,202,167	11,202,167	-	9,176,609	11,202,167	9,176,609
أفراد	353,999,338	412,388,037	58,388,699	325,905,421	412,388,037	325,905,421
حكومة وقطاع عام	87,000,117	139,357,534	52,357,417	149,510,740	139,357,534	149,510,740
المجموع	**1,111,732,720**	**1,297,832,133**	**186,099,413**	**1,221,966,627**	**1,297,832,133**	**1,221,966,627**

10- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــــون الأول	
	2016	2015
	دينـــار	دينـــار
موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية :		
سندات مالية حكومية وبكفالتها	112,596,012	202,032,574
سندات وأسناد قرض شركات	60,041,668	25,623,133
مجموع موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية	**172,637,680**	**227,655,707**
موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية :		
أذونات خزينة حكومية وبكفالتها	-	-
مجموع موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية	**-**	**-**
صافي الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	**172,637,680**	**227,655,707**

– تحليل السندات والأذونات :

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــــون الأول	
	2016	2015
	دينـــار	دينـــار
موجودات مالية ذات معدل عائد ثابت	160,343,376	227,655,707
موجودات مالية ذات معدل عائد متغير	12,294,304	-
	172,637,680	**227,655,707**

تستحق الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة كما يلي :

	لغاية شهر	أكثر من شهر إلى 3 شهور	أكثر من 3 شهور إلى 6 شهور	أكثر من 6 شهور إلى سنة	أكثر من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2016	5,173,074	4,193,787	1,422,450	14,424,134	71,633,705	75,790,530	172,637,680
31 كانون الأول 2015	-	32,930,822	9,998,971	78,688,145	63,049,691	42,988,078	227,655,707

تسدد عوائد الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة بموجب دفعات نصـــف سنوية .

11- استثمار في شركة حليفة

فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على قيمة الاستثمار في الشركات الحليفة:	31 كانـــــون الأول	
	2016	2015
	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	1	1
الرصيد في نهاية السنة *	1	1

* تم احتساب حصة البنك في شركة الصناعات الوطنية بقيمة دينار واحد فقط ، وذلك كون الشركة تحت التصفية وقد تم أخذ مخصص لكامل قيمة الاستثمار فيها في السنوات السابقة.

إن تفاصيل الاستثمار في شركة حليفة كما يلي :

اسم الشركة	31 كانون الأول 2016					
	الكلفة					
	نسبة التملك	القيمة في أول السنة	إضافات (استبعادات)	القيمة بموجب طريقة حقوق الملكية	حصة البنك	طبيعة النشاط
شركات أردنية :	%	دينار	دينار	دينار	دينار	
شركة الصناعات الوطنية (تحت التصفية)	46/74	1	-	1	-	صناعية
		1	**-**	**1**	**-**	

اسم الشركة	31 كانون الأول 2015					
	الكلفة					
	نسبة التملك	القيمة في أول السنة	إضافات (استبعادات)	القيمة بموجب طريقة حقوق الملكية	حصة البنك	طبيعة النشاط
شركات أردنية :	%	دينار	دينار	دينار	دينار	
شركة الصناعات الوطنية (تحت التصفية)	46/74	1	-	1	-	صناعية
		1	**-**	**1**	**-**	

12- ممتلكات ومعدات - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	اراضي	مباني	معدات وأجهزة وأثاث	وسائط نقل	أجهزة الحاسب الآلي	تحسينات وديكورات	المجموع
2016	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الكلفة :							
الرصيد في بداية السنة	3,133,046	13,322,945	20,186,108	964,842	10,563,486	20,124,904	68,295,331
إضافات	609,928	942,048	1,474,646	315,787	957,731	1,412,863	5,713,003
(استبعادات)	-	-	(1,432,933)	(243,448)	(652,856)	(1,959,603)	(4,288,840)
فروقات عملات أجنبية	(71,497)	(781,030)	(185,465)	(10,686)	(65,965)	(205,501)	(1,320,144)
الرصيد في نهاية السنة	**3,671,477**	**13,483,963**	**20,042,356**	**1,026,495**	**10,802,396**	**19,372,663**	**68,399,350**
الاستهلاك المتراكم :							
استهلاك متراكم في بداية السنة	-	5,893,117	14,909,167	844,340	7,684,325	15,968,103	45,299,052
استهلاك السنة	-	201,924	1,311,248	49,969	862,352	1,454,822	3,880,315
(استبعادات)	-	-	(1,344,508)	(243,430)	(639,981)	(1,912,376)	(4,140,295)
فروقات عملات أجنبية	-	(79,055)	(123,956)	(9,699)	(51,128)	(168,908)	(432,746)
الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة	**-**	**6,015,986**	**14,751,951**	**641,180**	**7,855,568**	**15,341,641**	**44,606,326**
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات	**3,671,477**	**7,467,977**	**5,290,405**	**385,315**	**2,946,828**	**4,031,022**	**23,793,024**
دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات *	-	77,562	87,956	-	647,362	5,168,926	5,981,806
صافي الممتلكات والمعدات في نهاية السنة	**3,671,477**	**7,545,539**	**5,378,361**	**385,315**	**3,594,190**	**9,199,948**	**29,774,830**
2015							
الكلفة :							
الرصيد في بداية السنة	3,237,388	14,881,753	19,796,496	1,131,660	10,941,103	20,116,449	70,104,849
إضافات	38,652	50,687	1,384,714	66,221	1,115,950	1,190,416	3,846,640
(استبعادات)	-	(47,880)	(641,856)	(211,960)	(1,374,628)	(772,709)	(3,049,033)
فروقات عملات أجنبية	(142,994)	(1,561,615)	(353,246)	(21,079)	(118,939)	(409,252)	(2,607,125)
الرصيد في نهاية السنة	**3,133,046**	**13,322,945**	**20,186,108**	**964,842**	**10,563,486**	**20,124,904**	**68,295,331**
الاستهلاك المتراكم :							
استهلاك متراكم في بداية السنة	-	5,855,328	14,124,474	989,159	8,572,983	15,305,829	44,847,773
استهلاك السنة	-	197,885	1,571,866	78,260	513,677	1,668,460	4,030,148
(استبعادات)	-	(29,218)	(584,761)	(206,048)	(1,316,979)	(729,479)	(2,866,485)
فروقات عملات أجنبية	-	(130,878)	(202,412)	(17,031)	(85,356)	(276,707)	(712,384)
الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة	**-**	**5,893,117**	**14,909,167**	**844,340**	**7,684,325**	**15,968,103**	**45,299,052**
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات	**3,133,046**	**7,429,828**	**5,276,941**	**120,502**	**2,879,161**	**4,156,801**	**22,996,279**
دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات *	-	1,874,162	281,333	-	502,907	140,774	2,799,176
صافي الممتلكات والمعدات في نهاية السنة	**3,133,046**	**9,303,990**	**5,558,274**	**120,502**	**3,382,068**	**4,297,575**	**25,795,455**

* تبلغ قيمة الالتزامات المالية لاقتناء ممتلكات ومعدات 1,701,430 دينار لعام 2016 سيتم تسديدها وفقاً لشروط التعاقد على شراء هذه الموجودات .

- تبلغ تكلفة الممتلكات والمعدات المستهلكة بالكامل 33,355,029 دينار لعام 2016 (32,444,421 دينار لعام 2015).

13- موجودات غير ملموسة

يشمل هذا البند على أنظمة وبرامج حاسوب يتم إطفاؤها بنسبة سنوية تتراوح من 15% إلى 20% وتفاصيلها كما يلي :	31 كانـــــــــون الأول	
	2016	2015
	دينـــــــار	دينـــــــار
رصيد بداية السنة	3,320,303	3,371,359
إضافات خلال السنة	960,792	609,886
الإطفاء للسنة	(711,560)	(644,680)
فروقات عملات أجنبية	(10,389)	(16,262)
رصيد نهاية السنة	**3,559,146**	**3,320,303**

14- موجودات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــــــــون الأول	
	2016	2015
	دينـــــــار	دينـــــــار
فوائد وإيرادات برسم القبض	4,810,872	6,638,640
مصروفات مدفوعة مقدماً	2,587,778	2,107,795
موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون*	34,705,556	37,373,852
شيكات مقاصة	1,634,270	2,434,194
دفعات مقدمة لقاء استملاك أراضي وعقارات	912,359	1,015,307
مصاريف ضريبية مدفوعة مقدماً	1,970,506	1,473,124
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	8,302,713	8,448,822
معاملات في الطريق	20,554	67,255
	54,944,608	**59,558,989**

* فيما يلي ملخص الحركة على الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون هالكة:	عقـــــارات مستملكـــــة	
	2016	2015
	دينـــــــار	دينـــــــار
رصيد بداية السنة	41,642,564	42,714,825
إضافات	2,430,218	2,379,766
استبعادات	(2,561,483)	(3,452,027)
رصيد نهاية السنة	**41,511,299**	**41,642,564**
مخصص عقارات آلت ملكيتها للبنك**	(6,805,743)	(4,268,712)
رصيد نهاية السنة	**34,705,556**	**37,373,852**

- بموجب قانون البنوك الأردني، يتوجب بيع المباني والأراضي التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة على العملاء خلال سنتين من تاريخ استملاكها، وللبنك المركزي في حالات استثنائية أن يمدد هذه المدة لسنتين كحد أقصى .هذا وبموجب تعميم البنك المركزي الأردني رقم 4076/1/10 بتاريخ 27 آذار 2014، بدأ البنك باحتساب مخصص تدريجي للعقارات المستملكة لقاء ديون والتي قد مضى على استملاكها فترة تزيد عن 4 سنوات.

** إن الحركة على مخصص تدني عقارات آلت ملكيتها للبنك والذي يشمل كلاً من مخصص تدني موجودات ومخصص العقارات المحتسب بموجب تعميم البنك المركزي الأردني رقم 10/1/4076 كما يلي :

	2016	2015
	دينـــــــار	دينـــــــار
رصيد بداية السنة	4,268,712	327,655
إضافـات	2,537,923	3,941,057
استبعـادات	(892)	-
رصيد نهاية السنة	**6,805,743**	**4,268,712**

15- ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	31 كانـــــــــون الأول 2016			31 كانـــــــــون الأول 2015		
	داخـل المملكـة	خـارج المملكـة	المجمـــوع	داخـل المملكـة	خـارج المملكـة	المجمـــوع
البيـــــان	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
حسابات جارية وتحت الطلب	-	43,248,408	43,248,408	-	14,763,256	14,763,256
ودائع لأجل	47,500,000	54,875,050	102,375,050	-	108,825,774	108,825,774
	47,500,000	**98,123,458**	**145,623,458**	**-**	**123,589,030**	**123,589,030**

لا يوجد ودائع تستحق خلال فترة أكثر من ثلاثة شهور كما في 31 كانون أول 2016 (مقابل 3,159,000 دينار كما في 31 كانون أول 2015 تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة شهور وتقل عن ستة شهور).

16- ودائع عملاء

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــــــــون الأول 2016				
	أفـراد	شـركات كبرى	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	الحكومـة والقطاع العام	المجمـــوع
البيـــــان	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
حسابات جارية وتحت الطلب	355,601,307	84,696,037	83,093,736	11,818,041	535,209,121
ودائع التوفير	661,287,174	1,384,695	13,092,843	78,767	675,843,479
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	202,401,692	85,959,821	25,621,116	9,860,366	323,842,995
شهادات إيداع	65,897,325	570,890	5,615,320	-	72,083,535
المجمـوع	**1,285,187,498**	**172,611,443**	**127,423,015**	**21,757,174**	**1,606,979,130**
البيـــــان					
حسابات جارية وتحت الطلب	328,240,342	55,898,871	82,188,847	22,522,530	488,850,590
ودائع التوفير	650,414,852	1,342,623	15,734,630	60,065	667,552,170
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	235,603,488	50,752,929	24,982,634	45,204,607	356,543,658
شهادات إيداع	49,509,355	40,000	2,391,190	-	51,940,545
المجمـوع	**1,263,768,037**	**108,034,423**	**125,297,301**	**67,787,202**	**1,564,886,963**

- بلغت ودائع الحكومة الأردنية والقطاع العام الأردني داخل المملكة 16,118,947 دينار أي ما نسبته 1% من إجمالي الودائع للسنة (58,092,471 دينار، أي ما نسبته 3/71% في السنة السابقة).
- بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 901,249,775 دينار أي ما نسبته 56/08% من إجمالي الودائع للسنة (864,982,291 دينار أي ما نسبته 55/27% في السنة السابقة).
- بلغت الودائع المحجوزة مقيدة السحب 20,715,053 دينار أي ما نسبته 1/29% من إجمالي الودائع للسنة (13,059,220 دينار أي ما نسبته 0/83% في السنة السابقة).
- بلغت الودائع الجامدة 82,178,656 دينار للسنة (82,805,617 دينار في السنة السابقة).

17- تأمينات نقدية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــــــــون الأول	
	2016	2015
	دينـــــــار	دينـــــــار
تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة	111,304,651	90,930,302
تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة	17,987,451	20,240,850
	129,292,102	**111,171,152**

18- مخصصات متنوعة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	رصيد بداية السنـــة	المخصص المكون خلال السنـــة	المخصص المستخدم خلال السنـــة	فرق عملات أجنبيـــة	رصيد نهاية السنـــة
2016	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
مخصص تعويض نهاية الخدمة	5,337,873	353,166	(1,504,804)	-	4,186,235
مخصص القضايا المقامة ضد البنك	600,801	41,628	(15,715)	-	626,714
مخصصات متنوعة	287,491	20,496	(4,609)	(100,335)	203,043
	6,226,165	**415,290**	**(1,525,128)**	**(100,335)**	**5,015,992**
2015					
مخصص تعويض نهاية الخدمة	8,165,555	776,715	(3,604,397)	-	5,337,873
مخصص القضايا المقامة ضد البنك	346,924	277,111	(23,234)	-	600,801
مخصصات متنوعة	280,464	77,352	-	(70,325)	287,491
	8,792,943	**1,131,178**	**(3,627,631)**	**(70,325)**	**6,226,165**

19- ضريبة الدخل

أ – مخصص ضريبة الدخل

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي :

	2016	2015
	دينـــــــار	دينـــــــار
رصيد بداية السنة	13,197,654	15,998,305
ضريبة الدخل المدفوعة	(16,811,866)	(19,562,896)
ضريبة الدخل المستحقة	20,486,918	16,762,245
رصيد نهاية السنة	**16,872,706**	**13,197,654**

تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في قائمة الدخل الموحد ما يلي :

	2016	2015
	دينـــــــار	دينـــــــار
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة	20,486,918	16,762,245
موجودات ضريبية مؤجلة للسنة - إضافة	(1,517,791)	(1,587,473)
إطفاء موجودات ضريبية مؤجلة	1,144,257	6,728,613
	20,113,384	**21,903,385**

– تبلغ نسبة ضريبة الدخل القانونية في الأردن على البنوك 35% اعتباراً من بداية العام 2015 ، علماً أن نسبة ضريبة الدخل القانونية في فلسطين والتي يوجد للبنك استثمارات وفروع فيها 15% وفي سورية (شركة تابعة) 25% والشركات التابعة في الأردن 24%.

– تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن حتى نهاية عام 2013 ، كما قد قام البنك بتقديم كشوفات التقدير الذاتي للأعوام 2011 و 2014 و2015 ودفع المبالغ الواجب دفعها حسب القانون ولم يتم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات عن تلك السنوات بعد ، علماً بأن دائرة ضريبة الدخل والمبيعات تطالب البنك بفروقات ضريبية عن العام 2011 بمبلغ 1,750,030 دينار وقد تم الاعتراض على هذا التقدير من قبل البنك حسب الأصول ، حيث قام البنك برفع قضية ضد دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بهذا الخصوص وما زالت في مرحلة البداية. كما قامت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بالمطالبة بفروقات ضريبية عن العام 2014 وما زالت في مرحلة الاعتراض، حيث أن البنك ينوي تقديم اعتراض على تقدير دائرة ضريبة الدخل والمبيعات. هذا وبرأي الإدارة والمستشارين القانوني والضريبي أنه لن يترتب على البنك أية التزامات تزيد عن المخصصات المستدركة في القوائم المالية الموحدة .

– تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرتي ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة عن نتائج أعمال البنك في فلسطين حتى نهاية العام 2015 كما قام البنك بتخصيص 1,130,000 دينار لمواجهة الالتزامات الضريبية عن نتائج أعمال العام 2015 (495,000 دينار لضريبة الدخل و635,000 دينار لضريبة القيمة المضافة) ، وبرأي الإدارة والمستشار الضريبي أنها كافية لتسديد الالتزامات الضريبية عن العام 2016 .

– تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن بما يخص شركة تفوَّق للاستثمارات المالية (شركة تابعة) حتى نهاية العام 2014 ، كما قامت الشركة بتقديم كشف التقدير الذاتي للعام 2015 والذي لم يتم مراجعته من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بعد، هذا وبرأي إدارة الشركة والمستشار الضريبي أن المخصصات المرصودة في القوائم المالية المرحلية الموجزة كافية لتسديد الالتزامات الضريبية .

– قامت شركة الأردن للتأجير التمويلي (شركة تابعة) بالتوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية العام 2013، كما قامت بتقديم كشف التقدير الذاتي للأعوام 2014 و2015 ودفع الضرائب المعلنة ولم يتم مراجعتها من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بعد، وبرأي الإدارة والمستشار الضريبي أن المخصصات المرصودة في القوائم المالية كافية لتسديد الالتزامات الضريبية .

ب – موجودات ضريبية مؤجلة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي: الحسابات المشمولة	2016			2015		
	رصيد بداية السنـــة	المبالـــغ المضافـــة	الرصيد في نهاية السنـــة	رصيد بداية السنـــة	المبالـــغ المحررة	الرصيد في نهاية السنـــة
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
موجودات ضريبية مؤجلة	16,403,056	1,375,995	17,779,051	16,403,056	-	16,403,056
مخصص ديون غير عاملة	3,781,736	-	3,754,235	3,781,736	27,501	3,754,235
مخصص الديون غير العاملة سنوات سابقة	5,337,873	471,325	4,186,235	5,337,873	1,622,963	4,186,235
مخصص تعويض نهاية الخدمة	998,113	-	998,113	998,113	-	998,113
فوائد معلقة	600,801	41,628	626,714	600,801	15,715	626,714
مخصص القضايا المقامة على البنك	4,268,712	2,537,923	6,805,743	4,268,712	892	6,805,743
تدني موجودات آلت ملكيتها للبنك	62,831	-	62,831	62,831	-	62,831
تدني موجودات متوفرة للبيع	7,617,560	-	2,664,152	7,617,560	4,953,408	2,664,152
مخصصات أخرى						
	39,070,682	**4,426,871**	**36,877,074**	**39,070,682**	**6,620,479**	**36,877,074**

	2016			2015		
	الضريبة المؤجلة			الضريبة المؤجلة		
	دينـــار			دينـــار		
	6,222,668			5,741,070		
	1,082,233			1,090,151		
	1,243,573			1,663,191		
	261,797			263,258		
	208,612			201,900		
	2,219,558			1,331,622		
	21,991			21,991		
	666,038			1,904,390		
	11,926,470			**12,217,573**		

إن الحركة على حساب الموجودات الضريبية المؤجلة كما يلي :

	2016	2015
	دينـــار	دينـــار
رصيد بداية السنة	12,217,573	19,984,865
تعديلات	-	(1,252,483)
رصيد بداية السنة المعدل	**12,217,573**	**18,732,382**
أثر تعديلات قانون ضريبة الدخل في فلسطين والأردن *	-	(414,598)
المضاف خلال السنة	1,517,791	1,587,473
المطفأ خلال السنة	(1,144,257)	(6,314,015)
فرق عملات أجنبية	(664,637)	(1,373,669)
رصيد نهاية السنة	**11,926,470**	**12,217,573**

* إن نسبة الضريبة المستحقة في احتساب الضرائب المؤجلة هي النسبة النافذة في البلدان المتواجد بها البنك.

ج – فيما يلي ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي :

	2016	2015
	دينـــــــار	دينـــــــار
الربح المحاسبي	62,315,408	61,966,178
أرباح غير خاضعة للضريبة	(5,979,800)	(23,222,541)
مصروفات غير مقبولة ضريبياً	7,493,529	7,976,757
الربح الضريبي	63,829,137	46,720,394
نسبة ضريبة الدخل	%32/1	%35/9
	20,486,918	**16,762,245**

20- أموال مقترضة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	المبلـــغ	عدد الأقساط		دورية استحقاق الأقساط	الضمانـات	سعر فائدة الإقتراض
		الكليـــة	المتبقيـة			
العام 2016	دينـــار				دينـــار	
اقتراض من البنك المركزي الأردني	424,879	48	60	شهري	سندات خزينة	%2/25
المجموع	**424,879**					
العام 2015	دينـــار				دينـــار	
اقتراض من البنك المركزي الأردني	500,956	60	60	شهري	سندات خزينة	%2/25
المجموع	**500,956**					

– تم إعادة إقراض المبلغ أعلاه لأحد عملاء البنك ضمن شريحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبسعر فائدة 5.25%.

– إن الاقتراض ذو فائدة ثابتة ولا يوجد اقتراض ذو فائدة متغيرة أو اقتراض بدون فائدة كما في 31 كانون الأول 2016 .

21-مطلوبات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــــــون الأول	
	2016	2015
	دينـــــــار	دينـــــــار
فوائد مستحقة غير مدفوعة	2,748,843	3,449,363
شيكات مقبولة الدفع	7,261,564	7,346,676
أمانات مؤقتة	2,452,353	2,114,422
أرباح مساهمين غير موزعة	1,880,403	1,807,742
تأمينات صناديق حديدية	169,226	166,306
تأمينات عقارات مباعة	291,472	96,850
مطلوبات أخرى*	7,373,047	4,723,640
	22,176,908	**19,704,999**

* إن تفاصيل بند المطلوبات الأخرى هي كما يلي

	31 كانـــــــون الأول	
	2016	2015
	دينـــــــار	دينـــــــار
أمانات الضمان الاجتماعي	264,323	240,624
أمانات ضريبة الدخل	283,396	207,090
مصروفات مستحقة	3,459,949	2,628,509
حوالات واردة	231,740	197,322
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	55,000	55,000
أرصدة دائنة أخرى	3,078,639	1,395,095
	7,373,047	**4,723,640**

22- رأس المال المكتتب به

يبلغ رأس المال المكتتب به (200) مليون دينار كما في 31 كانون الأول 2016 (155/1 مليون كما في 31 كانون الأول 2015) .

يبلغ رأس المال المكتتب به في نهاية السنة (200) مليون دينار موزعاً على (200) مليون سهم قيمة السهم الواحد الاسمية دينار.

23- الاحتياطيات

– احتياطي قانوني

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانون البنوك وقانون الشركات وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين .

– احتياطي اختياري

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال الأعوام السابقة . يستخدم الاحتياطي الاختياري في الأغراض التي يقررها مجلس الإدارة ويحق للهيئة العامة رسملته أو توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين .

– احتياطي مخاطر مصرفية عامة

يمثل هذا البند احتياطي مخاطر مصرفية عامة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية الأخرى .

– احتياطي خاص

يمثل هذا البند احتياطي التقلبات الدورية والمحتسب وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية وذلك بما يخص فروع البنك العاملة في فلسطين .

– إن الاحتياطيات المقيد التصرف بها هي كما يلي :

اسـم الاحتياطـي	المبلـــغ دينـــار	طبيعة التقييد
احتياطي قانوني	73,917,046	حسب قانون البنوك والشركات
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	12,996,161	متطلبات السلطات الرقابية
احتياطي خاص	3,330,908	متطلبات السلطات الرقابية

24- فروقات ترجمة عملات أجنبية

يمثل هذا البند صافي الفرق الناتج عن ترجمة صافي الاستثمار في الشركة التابعة (بنك الأردن – سورية) عند توحيد القوائم المالية.

إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كمايلي:		
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2016	2015
	دينـــــــار	دينـــــــار
رصيد في بداية السنة	(11,481,891)	(10,326,397)
التغير في ترجمة صافي الاستثمار في الشركة التابعة خلال السنة *	(919,944)	(1,155,494)
الرصيد في نهاية السنة	**(12,401,835)**	**(11,481,891)**

* يشمل هذا البند صافي حصة البنك من القطع البنيوي للاستثمار في رأسمال بنك الأردن – سورية للأعوام 2016 و2015.

25- احتياطي القيمة العادلة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــــــــون الأول	
	2016	2015
	دينـــــــار	دينـــــــار
الرصيد في بداية السنة	33,186,645	17,959,472
أرباح غير متحققة	32,217,724	15,227,173
(المحول) نتيجة بيع أسهم للأرباح المدورة– متحقق	(1,838,781)	-
الرصيد في نهاية السنة	**63,565,588**	**33,186,645**

26- أرباح مدورة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2016	2015
	دينـــــــار	دينـــــــار
الرصيد في بداية السنة	88,442,614	82,070,084
تعديلات	-	(613,717)
الرصيد في بداية السنة المعدل	88,442,614	81,456,367
أرباح موزعة على المساهمين	(31,020,000)	(31,020,000)
الربح للسنة	41,396,285	40,835,470
المحول إلى الاحتياطيات	(7,082,118)	(6,084,754)
المحول نتيجة بيع موجودات مالية من خلال الدخل الشامل	1,346,863	-
فروقات ترجمة عملات أجنبية	2,039,735	3,255,531
(المحول) زيادة رأس المال - إيضاح (1)	(31,197,142)	-
الرصيد في نهاية السنة *	**63,926,237**	**88,442,614**

* يشمل رصيد الأرباح المدورة 11,926,470 دينار مقيد التصرف فيه مقابل منافع ضرائبية مؤجلة كما في 31 كانون الأول 2016 (12,217,573 دينار كما في 31 كانون الأول 2015) .
- يشمل رصيد الأرباح المدورة 5,060,455 دينار كما في 31 كانون الأول 2016 يمثل أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي رقم (9) ، وبموجب طلب هيئة الأوراق المالية يحظر التصرف به لحين تحققه.

27- أرباح مقترح توزيعها

أوصى مجلس الإدارة توزيع ما نسبته 18% من رأس المال نقداً على المساهمين أي ما يعادل 36 مليون دينار في حين تم خلال عام 2016 توزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع 20% من رأس المال والبالغة 31 مليون دينار من أرباح العام 2015.

28- الفوائـد الدائنـة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2016	2015
	دينـــــــار	دينـــــــار
تسهيلات ائتمانية مباشرة:		
للأفراد (التجزئة) :	**29,195,069**	**27,000,838**
حسابات جارية مدينة	1,183,948	933,050
قروض وكمبيالات	25,605,225	23,512,401
بطاقات الائتمان	2,405,896	2,555,387
القروض العقارية	**16,089,973**	**14,588,962**
الشركات :	**39,361,772**	**42,736,340**
الشركات الكبرى :	27,137,126	31,230,700
حسابات جارية مدينة	6,032,824	6,253,408
قروض وكمبيالات	21,104,302	24,977,292
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :	12,224,646	11,505,640
حسابات جارية مدينة	2,761,334	2,731,466
قروض وكمبيالات	9,463,312	8,774,174
الحكومة والقطاع العام	**5,909,340**	**5,455,068**
أرصدة لدى بنوك مركزية	891,188	1,592,584
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	10,465,324	3,677,829
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	8,003,308	16,620,652
المجمـوع	**109,915,974**	**111,672,273**

29- الفوائـد المدينـة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2016	2015
	دينـــــــار	دينـــــــار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	1,113,990	981,608
ودائع عملاء:		
حسابات جارية وتحت الطلب	198,543	187,585
ودائع توفير	1,217,806	1,936,905
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	8,133,639	10,347,143
شهادات إيداع	2,010,710	2,985,355
أموال مقترضة	63,168	11,250
تأمينات نقدية	1,098,867	952,606
رسوم ضمان الودائع	3,317,015	3,424,090
	17,153,738	**20,826,542**

30- صافي إيرادات العمولات

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2016	2015
	دينـــــــار	دينـــــــار
عمولات دائنة :		
عمولات تسهيلات مباشرة	5,144,413	5,221,393
عمولات تسهيلات غير مباشرة	5,624,180	2,906,688
عمولات أخرى	12,984,290	12,650,131
ينزل : عمولات مدينة	(269,995)	(263,690)
صافي إيرادات العمولات	**23,482,888**	**20,514,522**

31- أرباح عملات أجنبية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2016	2015
	دينـــــــار	دينـــــــار
ناتجة عن التداول/ التعامل	144,509	32,732
ناتجة عن التقييم	2,341,645	2,758,803
عمولات تسهيلات غير مباشرة	**2,486,154**	**2,791,535**

32- (خسائر) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	(خسائر) متحققة	(خسائر) غير متحققة	عوائد توزيعات أسهم	المجمـــوع
العـام 2016	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
أسهم محلية	-	(36,351)	6,082	(30,269)
أسهم خارجية	(43,841)	-	19,252	(24,589)
	(43,841)	**(36,351)**	**25,334**	**(54,858)**
العـام 2015				
أسهم محلية	135,324	(51,487)	11,845	95,682
أسهم خارجية	(306,721)	(9,979)	90,301	(226,399)
	(171,397)	**(61,466)**	**102,146**	**(130,717)**

33- إيرادات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2016	2015
	دينـــــــار	دينـــــــار
إيرادات مستردة من سنوات سابقة	1,192,926	1,074,059
أرباح بيع موجودات آلت ملكيتها للبنك	645,607	1,628,485
إيرادات البريد والهاتف وسويفت	493,111	476,359
إيجارات مقبوضة من عقارات البنك	354,793	170,896
أرباح بيع ممتلكات ومعدات	64,547	16,988
فوائد معلقة معادة للإيرادات	1,636,566	1,359,756
أرباح بيع موجودات مالية آلت ملكيتها للبنك	-	1,861,500
إيرادات أخرى	1,569,405	1,503,734
	5,956,955	**8,091,777**

34- نفقات الموظفين

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2016	2015
	دينـــــــار	دينـــــــار
رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين	24,173,266	22,846,565
مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي	2,029,156	1,895,371
مساهمة البنك في صندوق الادخار	1,549,808	1,477,886
نفقات طبية	1,460,682	1,360,857
تدريب الموظفين	281,195	295,605
مياومات سفر وتنقلات	760,328	638,548
	30,254,435	**28,514,832**

35- مصاريف أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2016	2015
	دينـــــــار	دينـــــــار
إيجارات	3,186,977	3,191,913
قرطاسية ومطبوعات	790,281	895,352
بريد وهاتف وسويفت	1,560,783	1,560,769
صيانة وتصليحات وتنظيفات	2,898,817	3,039,529
رسوم ورخص وضرائب	2,769,587	1,853,840
إعلانات واشتراكات	3,397,142	3,508,021
رسوم تأمين	1,995,673	1,908,703
إنارة وتدفئة	2,212,085	2,455,768
تبرعات وإعانات	544,925	522,106
ضيافة	245,171	236,702
أتعاب مهنية وقانونية واستشارات	1,145,878	1,056,962
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	55,000	55,000
متفرقة أخرى	843,330	636,604
	21,645,649	**20,921,269**

36- حصة السهم من الربح للسنة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2016	2015
	دينـــــــار	دينـــــــار
الربح للسنة (مساهمي البنك)	41,396,285	40,835,470
المتوسط المرجح لعدد الأسهم *	200,000,000	200,000,000
حصة السهم من الربح للسنة (مساهمي البنك)		
أساسـي	0.207	0.204
مخفـض	**0.207**	**0.204**

* تم تعديل المتوسط المرجح لعدد الأسهم للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015 ليصبح 200 مليون سهم عوضاً عن 155/1 مليون سهم كون الزيادة في الأسهم نتيجة توزيع أسهم منحة.

37- النقد وما في حكمه

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2016	2015
	دينـــــــار	دينـــــــار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر	219,973,414	227,056,007
يضاف : أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر	494,451,425	281,318,758
ينزل : ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر	(145,623,458)	(120,430,030)
أرصدة مقيدة السحب	(4,655,709)	(4,688,901)
	564,145,672	**383,255,834**

38- مشتقات أدوات مالية

إن تفاصيل المشتقات المالية القائمة في نهاية السنة هي كما يلي :	قيمة عادلة	قيمة عادلة	مجموع المبالغ	آجال القيمة العادلة الاعتبارية (الاسمية) حسب الاستحقاق		
	موجبة	سالبة	الاعتبارية (الاسمية)	خلال 3 أشهر	من 3 – 12 شهر	المجموع
2016	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار	دينـــــــار
عقود شراء عملات أجنبية	-	236	1,428,188	1,428,188	-	1,428,188
عقود شراء عملات أجنبية	-	31,193	1,187,132	1,187,132	-	1,187,132
عقود شراء عملات أجنبية	13,774	-	699,274	699,274	-	699,274
المجمـــــوع	**13,774**	**31,429**	**3,314,594**	**3,314,594**	**-**	**3,314,594**
2015						
عقود شراء عملات أجنبية	866,107	-	2,995,051	2,995,051	-	2,995,051
المجمـــــوع	**866,107**	**-**	**2,995,051**	**2,995,051**	**-**	**2,995,051**

تدل القيمة الاعتبارية (الاسمية) على قيمة المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي لا تدل على مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان .

39- الأرصدة والمعاملات مع أطراف ذات علاقة

قام البنك بالدخول في معاملات مع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والشركة الحليفة وكبار المساهمين ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية .

إن جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركة ذات العلاقة تعتبرعاملة ولم يؤخذ لها أي مخصصات .

فيما يلي ملخص المعاملات مع جهات ذات علاقة خلال السنة :

بنود داخل قائمة المركز المالي الموحد :	الجهـــــة ذات العـــــلاقة					المجمـــوع 31 كانـــون الأول	
	كبار المساهمين	أعضـاء مجلس الإدارة	المدراء التنفيذيين	صندوق ادخار موظفي البنك	أطراف أخرى	2016	2015
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
تسهيلات ائتمانية	9,491,296	4,016,723	1,225,623	-	32,419,714	47,153,356	31,564,028
ودائع	36,515,318	356,476	1,873,217	394,040	6,104,003	45,243,054	10,470,840
التأمينات النقدية	5,172,177	900	-	-	517,628	5,690,705	595,907
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحد :							
كفـــالات	-	4,687	4,277	-	2,597,391	2,606,355	338,557
						المجمـــــوع للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
						2016	2015
عناصر قائمة الدخل الموحد :	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
فوائد وعمولات دائنة	44,119	1,493	258,064	22,938	1,193,831	1,520,445	1,704,764
فوائد وعمولات مدينة	41,383	18	9,481	-	13,129	64,011	74,196

أسعار الفائدة

- تتراوح أسعار الفوائد الدائنة بالدينار الأردني من 6/15% إلى 9/7%
- بلغت أسعار الفوائد الدائنة بالعملة الأجنبية صفر %
- تتراوح أسعار الفوائد بالدينار من 0/25% إلى 3/9%
- تتراوح أسعار الفوائد بالعملة الأجنبية من 0/2% إلى 0/4%

*يتضمن هذا المبلغ تمويلاً جزئياً لعملية بيع البنك لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل متمثلة في أسهم شركة الإقبال للاستثمار بواقع 984,835 سهم وبسعر السوق بذلك التاريخ والبالغ 13 دينار للسهم، بالإضافة إلى جزء من الاستثمار في شركة الشمال الصناعية (شركة حليفة غير متداولة) بواقع 1,940,000 سهم بالقيمة العادلة لها لشركة ذات علاقة بأحد كبار المساهمين، علماً بأن الاحتفاظ بهذه الموجودات كان مخالفاً لأحكام المادة رقم (1/أ/38) من قانون البنك المركزي رقم (28) لعام 2000 وتعديلاته والمتمثلة بتجاوز النسب المسموح بها .

فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) الإدارة التنفيذية العليا للبنك:

	31 كانـون الأول 2016	31 كانـون الأول 2015
	دينـــــــار	دينـــــــار
رواتب ومكافآت	2,457,340	1,966,566
تنقلات وأمانة سر	48,000	45,242
المجموع	**2,505,340**	**2,011,808**

40- إدارة المخاطر

أولاً: الإفصاحات الوصفية:

يقوم البنك بإدارة المخاطر المصرفية عن طريق تحديد المخاطر التي يمكن التعرض لها وسبل مواجهتها وتخفيفها ، ضمن إطار كلي لإدارة المخاطر وذلك استناداً لأفضل المعايير والأعراف والممارسات المصرفية، حيث تم الفصل ما بين دوائر المخاطر ودوائر تنمية الأعمال ودوائر العمليات (التنفيذ).

* شكل البنك لجنة لإدارة المخاطر والامتثال المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تتولى بدورها العمل على ضمان وجود نظام رقابي داخلي فعال والتحقق من حسن أدائه كما يقر المجلس سياسات إدارة المخاطر بشكل عام ويحدد إطارها.

* تتولى أجهزة إدارة المخاطر مسؤولية إدارة مختلف أنواع المخاطر من حيث :
- إعداد السياسات واعتمادها من مجلس الإدارة .
- تحليل جميع أنواع المخاطر (ائتمان، سوق، عمليات).
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من انواع المخاطر .
- تزويد مجلس الإدارة والإداره العليا بكشوفات ومعلومات عن قياس المخاطر في البنك بشكل نوعي وكمي .

* هذا وتعاقد البنك على شراء مجموعة من الأنظمة الآلية لاحتساب عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP واختبارات الأوضاع الضاغطة Stress Testing وكذلك احتساب متطلبات بازل III.

مخاطر الائتمان

تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة و/أو عدم رغبة المقترض أو الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة وتشمل هذه المخاطر البنود داخل القوائم المالية الموحدة مثل القروض والسندات والبنود خارج القوائم المالية الموحدة مثل الكفالات و/أو الاعتمادات المستندية مما يؤدي إلى إلحاق خسائر مالية للبنك .

في هذا السياق يقوم البنك بتعزيز الأطر المؤسسية التي تحكم إدارة الائتمان من خلال ما يلي:

1- مجموعة من الدوائر المتخصصة المستقلة لإدارة مخاطر الائتمان وكما يلي:
- دائرة ائتمان الشركات (تعنى بإدارة مخاطر ائتمان الشركات) .
- دائرة ائتمان الشركات المتوسطة والصغيرة (SME'S) "تعنى بإدارة مخاطر ائتمان الشركات المتوسطة والصغيرة" .
- دائرة ائتمان الأفراد (تعنى بإدارة مخاطر ائتمان المحافظ الائتمانية للأفراد) .
- دائرة مخاطر محافظ الائتمان: والتي تعنى بشكل أساسي في الحفاظ على نوعية الائتمان الممنوح لعملاء البنك (الشركات ،SME وأفراد) ودراسة مؤشرات المخاطر Key Risk Indicators ودراسة مؤشرات الأداء Key Performance Indicators وذلك من خلال إعداد دراسات وتقارير تعنى بأداء القطاعات الاقتصادية والصناعات ومقارنتها بأداء المحافظ والمخصصات وإعداد التوصيات اللازمة بخصوص ذلك بحيث تساعد في توجيه دوائر تنمية الأعمال نحو التوسع في القطاعات الاقتصادية و/أو الصناعات الواعدة أو في عدم التوسع فيها، كما تقوم بإعداد دراسات وتقارير دورية تهتم بما يلي:

- التركزات الائتمانية للمحفظة على مستوى النشاط الاقتصادي.
- التركزات الائتمانية للمحفظة على مستوى المنتج.
- تقارير تعنى بنسب التعثر ونسب التغطية ومقارنتها بأداء القطاع المصرفي.
- تقارير تعنى بأداء المحافظ الائتمانية حسب المحفظة (شركات،حكومة،SME وأفراد) ومقارنة نسب النمو والربحية بأداء القطاع المصرفي.
- الإعداد لتطبيق المعيار المحاسبي في التقارير المالية IFRS9 من خلال التقارير والسيناريوهات اللازمه للامتثال في تطبيق المعيار في بداية العام 2018.
- تطبيق نظام تصنيف درجات مخاطر للعملاء (Risk Rating Systems) يتم من خلاله تصنيف العملاء إلى عشرة مستويات وفقاً لما يلي:
  - تصنيف مخاطر المقترض Obligor Risk Rating (القطاع الاقتصادي، الإدارة، الوضع المالي، الخبرة... الخ).
  - تصنيف مخاطر الائتمان Facility Risk Rating (يتم إعطاء وزن مخاطر حسب طبيعة ونوع الائتمان).
  - تصنيف الضمان (يتم إعطاء وزن مخاطر حسب طبيعة ونوع الضمانة المقدمة (والذي يؤثر بشكل مباشر على نسبة التغطية Recavory Ratio بالتالي احتساب نسبة الخسارة الناتجة عن التعثر Loss Given Default LGD.

2- الفصل ما بين دوائر تنمية الأعمال المختلفة ودوائر مخاطر الائتمان.

3- منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة التي تحدد أسس تعريف وقياس وإدارة هذا النوع من المخاطر.

4- تحديد التركزات الائتمانية على مستوى نوع الائتمان، القطاع الاقتصادي، التوزيع الجغرافي، المحافظ الائتمانية ... الخ. وتتولى إدارة مخاطر الائتمان كل ضمن اختصاصه بمراقبة هذه التركزات .

5- نظام الصلاحيات وإدارة العلاقة:
يعتمد بنك الأردن نظام صلاحيات يتضمن آلية منح الصلاحيات وتفويضها ومراقبتها وإدارة العلاقة لمختلف أنشطة الائتمان.

6- تحديد أساليب تخفيف المخاطر:
يتبع بنك الأردن أساليب مختلفة لتخفيف المخاطر الائتمانية تتمثل فيما يلي:
- تقديم الهيكل المناسب للائتمان بما يتفق مع الغاية منه وأجل تسديده .
- التأكد من استكمال جميع النواحي الرقابية على استغلال الائتمان ومصادر سداده.

- استيفاء الضمانات المناسبة تحوطاً لأي مخاطر بهذا الخصوص .
- دراسة وتقييم معاملات الائتمان من قبل دوائر مخاطر الائتمان .
- التقييم الدوري للضمانات حسب طبيعة ونوعية ودرجة مخاطر الضمان لتعزيزها والتأكد من تغطيتها للائتمان الممنوحه أولاً بأول.
- لجان متخصصة للموافقة على الائتمان .

7- دوائر تنفيذ الائتمان تتضمن مراقبة تنفيذ الائتمان بالإضافة لوحدة تعنى بالتوثيق واستكمال التدقيق القانوني والتنفيذ.

8- تطبيق أنظمة آلية لإدارة الائتمان (Crems,E-loan).

9- دوائر متخصصة لمتابعة تحصيل المستحقات والديون المتعثرة .

10- لجنة لإدارة المخاطر والامتثال على مستوى مجلس الإدارة لمراجعة سياسات واستراتيجيات الائتمان والاستثمار والمخاطر.

11- تحديد مهام دوائر الائتمان المختلفة من حيث آلية ودورية المراقبة والكشوفات المستخرجة وآلية تصعيدها إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة .

12- تحليل التقلبات الاقتصادية والتغييرات في هيكل ونوعية المحفظة الائتمانية.

13- إعداد وإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).

14- التقارير الرقابية :
تتولى دوائر الائتمان كل ضمن اختصاصه مراقبة وتقييم كافة العمليات الائتمانية من خلال مجموعة من الكشوفات الرقابية :
- المراقبة اليومية :
التجاوزات الائتمانية، السقوف المستحقة غير المجددة، الحسابات المستحقة ،...، وغيرها.
- مراقبة جودة وتوزيع المحفظة الائتمانية .
- تصنيف المخاطر الائتمانية ، القطاع الاقتصادي ، نوع الائتمان ، الضمانات، التركزات ، اتجاهات جودة الأصول الائتمانية ،.....، وغيرها.
- مراقبة التعرض الائتماني (Total Exposure) على مستوى العميل، المنطقة الجغرافية ، نوع الائتمان، القطاع الاقتصادي، تاريخ الاستحقاق، نوع الضمان،.....، وغيرها.

ورفع هذه التقارير بشكل شهري إلى لجنة إدارة المخاطر والامتثال المنبثقه عن مجلس الإدارة، اما بالنسبة للعمليات اليومية فترفع إلى المدير العام أولاً بأول .

مخاطر التشغيل

وهي المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والموظفين والأنظمة أو تنشأ نتيجة أحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية، وقد تم تأسيس دائرة مخاطر العمليات في البنك منذ عام 2003 وتم رفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية منذ ذلك التاريخ وتتبع إدارياً إلى إدارة المخاطر.

ويتولى البنك إدارة مخاطر العمليات ضمن الأسس التالية :

1. إعداد سياسة مخاطر العمليات واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتطبيقها على أرض الواقع والتي تضمنت أسس تعريف وقياس ومراقبة المخاطر بالإضافة إلى مستوى قبول هذا النوع من المخاطر.
2. تطبيق نظام آلي لإدارة مخاطر العمليات (CAREWeb) .
3. إنشاء ملفات مخاطر العمليات (Risk Profile) يتضمن كافة أنواع مخاطر العمليات والإجراءات الرقابية التي تحد منها ودورية فحصها بما يكفل كفاءتها واستمرارية عملها على مستوى كل وحدة من وحدات البنك . ويتم رفع تقارير إلى لجنة إدارة المخاطر والامتثال لإقرار هذه الملفات.
4. تتولى إدارة التدقيق الداخلي تقييم مدى صحة الفحوصات الشهرية القائمة على التقييم الذاتي لمختلف وحدات البنك وتصنيف هذه الوحدات ضمن معايير التصنيف المعتمدة بهذا الخصوص وتضمينها ضمن تقرير التدقيق الداخلي وتزويد لجنة التدقيق بها اولاً بأول . يتم إعداد تقرير يبين نتائج التقييم الذاتي ونتائج تقييم التدقيق الداخلي لكافة وحدات البنك ورفعه للجنة التدقيق بشكل ربع سنوي.
5. التقييم المستمر للملفات مخاطر العمليات (Risk Profile) :
تطبيق منهجية التقييم الذاتي للمخاطر والإجراءات الرقابية (CRSA) كأداه لإدارة المخاطر التشغيلية وتقييمها باستمرار للتعرف على المخاطر الجديدة بالإضافة للتأكد من كفاءة عمل الإجراءات الرقابية للحد من هذه المخاطر وتحديث هذه الملفات أولاً بأول ليعكس الواقع الفعلي لبيئة العمل.
6. بناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية وتحليلها ورفع تقارير دورية بتركز هذه الأخطاء ونوعيتها إلى لجنة إدارة المخاطر والامتثال / مجلس الإدارة .
7. تطبيق معايير التصنيف وتقييم وحدات البنك ضمن أسس ومعايير دولية حسب البيئة الرقابية.
8. بناء وتحديد ومراقبة مؤشرات الأداء Key Risk Indicators على مستوى البنك ورفع تقارير لوحدات البنك المعنية بنتائج هذه المؤشرات ليتم متابعتها من قبلهم وتطبيق الإجراءات التصحيحية لمعالجة المخاطر قبل حدوثها.
9. إعداد وإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) .
10. تزويد لجنة إدارة المخاطر والامتثال / مجلس الإدارة بكشوفات دورية (شهري، ربع سنوي، نصف سنوي) تعكس واقع البيئة الرقابية لمختلف وحدات البنك.
11. تقييم إجراءات وسياسات العمل والتأكد من تحديد وتصحيح أي ضعف Control Gaps في الإجراءات الرقابية.
12. تدريب وتوعية موظفي البنك على مخاطر التشغيل وكيفية إدارتها لتحسين البيئة الرقابية في البنك.

13. تم إعداد ملف مخاطر المنشأة للتعرف على المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المنشأة وتؤثر سلباً على تحقيق أهداف واستراتيجية المنشأة وأرباحها. وتتولى إدارة التدقيق الداخلي سنوياً تقييم الإجراءات الرقابية للمنشأة وعرض نتائج الفحوصات على لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر والامتثال. ويتم تقييم ملف مخاطر المنشأة بشكل سنوي من قبل إدارة التدقيق الداخلي ووحدة مخاطر العمليات وعرض النتائج على لجنة إدارة المخاطر والامتثال.

14. تم إعداد ملف مخاطر العمليات على مستوى المنشأة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بحيث تم التعرف على المخاطر والإجراءات الرقابية التي تحد منها. وستتولى إدارة التدقيق الداخلي سنوياً تقييم الإجراءات الرقابية وعرض نتائج الفحوصات على لجنة إدارة المخاطر والامتثال. وسيتم تقييم ملف المخاطر بشكل سنوي من قبل وحدة مخاطر العمليات ودائرة الامتثال وعرض النتائج على لجنة إدارة المخاطر والامتثال.

مخاطر السوق والسيولة

– مخاطر السيولة:
وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر، وتنقسم مخاطر السيولة إلى:
– مخاطر تمويل السيولة(Funding liquidity Risk):
وهي مخاطر عدم مقدرة البنك على تحويل الأصول إلى نقد – مثل تحصيل الذمم – أو الحصول على تمويل لسداد الالتزامات.

– مخاطر سيولة السوق Market Liquidity Risk)):
وهي مخاطر عدم تمكن بيع الأصل في السوق أو بيعه مع تحمل خسارة مالية كبيرة نتيجة لضعف السيولة أو الطلب في السوق.

– مخاطر السوق :
وهي مخاطر تعرض المراكز داخل وخارج القوائم المالية الموحدة للبنك للخسائر نتيجة لتقلب الأسعار ومعدلات العائد في السوق والمخاطر التي تنشأ من المخاطر المصرفية المترتبة على كافة أنواع الاستثمارات/التوظيفات والجوانب الاستثمارية لدى البنك ، وتشمل مخاطر السوق ما يلي:
– مخاطر أسعار الفوائد.
– مخاطر أسعار الصرف (التعامل بالعملات الأجنبية).
– مخاطر أسعار الأوراق المالية.
– مخاطر البضائع.
وتنشأ مخاطر السوق من:
1. – التغيرات التي قد تطرأ على الأوضاع السياسية والاقتصادية في السوق.
2. – تقلبات أسعار الفائدة.
3. – تقلبات أسعار الأدوات المالية الآجلة بيعاً وشراءً.
4. – الفجوات في استحقاق الموجودات والمطلوبات وإعادة التسعير.
5. – حيازة المراكز غير المغطاة.

ومن الأدوات الأساسية المستخدمة في قياس وإدارة مخاطر السوق ما يلي:
– قيمة نقطة الأساس (Basis Point Value)
– القيمة المعرضة للخطر (Value at Risk)
– اختبار الحساسية (Stress Testing)

ويتولى البنك إدارة مخاطر السوق والسيولة ضمن المعطيات التالية:
منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة التي تحدد أسس تعريف وقياس ومراقبة ومتابعة وإدارة مخاطر السوق ومخاطر السيولة.

إعداد خطة لإدارة أزمات السيولة تتضمن:
– إجراءات متخصصة لإدارة أزمة السيولة.
– لجنة متخصصة لإدارة أزمة السيولة.
– خطة توفير سيولة في الحالات الطارئة Liquidity Contingency Plan .

تطوير أدوات قياس وإدارة ومراقبة مخاطر السوق والسيولة من خلال:
– تقرير مخاطر السيولة حسب سلم الاستحقاق.
– مراقبة سقوف وجودة المحفظة الاستثمارية.
– تحديد مصادر الأموال وتصنيفها وتحليلها تبعاً لطبيعتها.
– مراقبة السيولة القانونية والسيولة النقدية وهي الاحتفاظ بمقدار كاف من الموجودات السائلة (النقدية وشبه النقدية) لمواجهة الالتزامات.
– المواءمة بين آجال الموجودات والمطلوبات والأخذ بعين الاعتبار كافة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.
– اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).
– عمل الدراسات الدورية عن التطورات في الأسواق العالمية والمحلية.
– مراقبة الأدوات الاستثمارية ودراسة مدى توافقها مع الحدود الاستثمارية المقررة في السياسة الاستثمارية وحدود وقف الخسارة المسموح بها.
– دراسة الحدود والسقوف الاستثمارية والتوصية بتعديلها بما يتناسب مع التطورات وأوضاع الأسواق العالمية والمحلية والمخاطر المحيطة بها وتنويع الاستثمار بما يحقق أفضل العوائد بأقل المخاطر الممكنة.
– دراسة التركزات الاستثمارية على مستوى كل أداة.
– مراجعة وتقييم محافظ الموجودات والمطلوبات.

– دراسة التصنيف الائتماني للبنوك المحلية والعالمية حسب الوضع المالي ومدى تأثره بالأزمات الاقتصادية ومدى الانتشار عالمياً.
– مراقبة حجم الودائع ومدة ربطها وتاريخ الاستحقاق ومعدلات الفوائد عليها.
– إعداد تقرير عن مستوى التجاوز في الأدوات الاستثمارية.
– مراقبة تغيرات أسعار الفوائد على مستوى الأسواق المحلية والعالمية.
– مراقبة حساسية الأدوات الاستثمارية لتغيرات أسعار الفوائد على مستوى كل أداة استثمارية.
– مراقبة تسعير عمليات الإقراض والاقتراض /السقوف الاستثمارية.
– مراقبة التركزات على مستوى السوق / الأداة والتوزيع الجغرافي.
– رفع التقارير الدورية إلى لجنة الاستثمار، ولجنة إدارة المخاطر والامتثال/مجلس الإدارة.

مخاطر أمن وحماية المعلومات

وهي المخاطر التي تنشأ عن تهديد المعلومات الخاصة بالبنك من حيث السرية Confidentiality والتكامل Integrity والتوافر Availability، وقد تأسست وحدة أمن وحماية المعلومات للعمل على توفير الحماية للمعلومات والمستخدمين والأصول على حد سواء عن طريق توفير السياسات والإجراءات التي تضمن ديمومة تحقيق الحماية ومن خلال استخدام وسائل ومستلزمات تعمل على كشف وفحص وتطوير بيئة العمل إلى بيئة أكثر أماناً.
وحرصا على تعزيز أمن وحماية المعلومات، يتولى البنك إدارة مخاطر أمن وحماية المعلومات ضمن الأسس التالية:
1. مراجعة سياسات أمن المعلومات وتحديثها بما يتناسب مع المعايير العالمية.
2. الامتثال لمتطلبات الـ PCI-DSS.
3. المراقبة الدورية للأنظمة والسيرفرات والأجهزة الطرفية عن طريق برامج متخصصة والتصدي لأي تهديد.
4. مراجعة ومراقبة الصلاحيات وتوزيعها وفق ما يتناسب مع السياسات وطبيعة الأعمال والمسمى الوظيفي والموافقات اللازمة.
5. عمل فحوصات دورية على الأنظمة ومراجعة الثغرات الأمنية.
6. مراجعة خطة استمرارية العمل وإدارة الأزمات وخطة الإخلاء وتجهيز دراسات تبيّن الوضع الحالي.
7. الاستمرار في إجراء المتابعات والتقييم الدوري المتخصص بنواحي الأمن المادي.
8. تدريب وتوعية موظفي البنك على مخاطر أمن وحماية المعلومات وكيفية التعامل مع هذا الموضوع من خلال إعطاء دورات تدريبية والنشرات التوعوية.
9. رفع التقارير إلى لجنة إدارة المخاطر والامتثال/مجلس الإدارة بشكل دوري لمواكبة الأعمال والمستجدات.

مخاطر الامتثال

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمال عدم امتثال البنك (مخالفة/ انتهاك) بالقوانين والتشريعات والتعليمات السارية والقوانين والأنظمة المصرفية المهنية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية بما في ذلك سياسات البنك الداخلية.

وفي هذا الإطار فقد تم تأسيس دائرة الامتثال ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والمدربة والأنظمة الآلية وأناط بها مهام إدارة هذا النوع من المخاطر ضمن الأسس التالية:
– إعداد سياسة الامتثال واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتطبيقها على أرض الواقع والتي تتضمن أسس تعريف وقياس ومراقبة المخاطر.
– تطبيق نظام آلي لإدارة مخاطر الامتثال .
– تقييم واعتماد كافة سياسات وإجراءات العمل والتأكد من امتثالها للقوانين والتشريعات والتعليمات الناظمة لأعمال البنك .
– إعداد وتطبيق مصفوفات الامتثال التي تتضمن الحد من مخالفة القوانين والتعليمات وتأكيد الامتثال بها لدائرة الامتثال بشكل دوري حسب طبيعة ونوع المصفوفة .
– تطبيق وتعميم دليل السلوك المهني على كافة موظفي البنك .
– إعداد وتطبيق آلية إدارة تعارض المصالح .
– التدريب والتأهيل لكافة موظفي البنك .
– تزويد مجلس الإدارة والإدارة العليا بكشوفات دورية تتضمن الاختراقات وعدم الامتثال على مستوى كل وحده من وحدات البنك .

أما بخصوص مكافحة عمليات غسل الأموال ، فقد تم تأسيس وحدة مستقلة ضمن دائرة الامتثال وتم رفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية وتتبع إدارياً إلى دائرة الامتثال. ويتولى البنك إدارة وحدة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ضمن الأسس التالية:
1. إعداد سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وبما يتوافق مع قانون مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 51 لسنة 2010 وتطبيقها على أرض الواقع.
2. تطبيق نظام آلي للتحقق من كافة العمليات اليومية للعملاء.
3. تصنيف العملاء حسب درجة المخاطر.
4. التحقق الآلي والدوري من عدم إدراج عملاء البنك ضمن القوائم المحظور التعامل معها.
5. التحقق الدوري من العملاء ذوي المخاطر المرتفعة.
6. التوعية والتثقيف لكافة موظفي البنك كل ضمن اختصاصه.

كما قام البنك بتأسيس وحدة لتلبية متطلبات الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA) ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة وتم تجهيز متطلبات إدارة عملية الامتثال لقانون الـ FATCA ضمن الأسس التالية :
– إعداد واعتماد سياسة التعامل مع قانون الـ FATCA .
– إعداد واعتماد برنامج الامتثال لقانون الـ FATCA .
– تأهيل وتدريب كافة موظفي البنك للتعامل مع متطلبات قانون الـ FATCA .
– التعاقد مع شركة متخصصة لتطبيق نظام آلي لإدارة متطلبات الـ FATCA .
– تعديل نماذج فتح الحسابات لتلبية متطلبات قانون الـ FATCA .
– وضع آلية لتحديث بيانات العملاء بشكل مستمر .

ثانياً : **الإفصاحات الكمية :**

(40/أ) مخاطر الائتمان

التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطـــر الأخرى) .

	2016	2015
	دينـــــــار	دينـــــــار
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحد		
أرصدة لدى بنوك مركزية	166,272,023	173,756,768
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	494,451,425	281,318,758
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	25,000,000	155,000,000
التسهيلات الائتمانية :	1,226,013,033	1,142,237,246
للأفـــراد	307,336,228	256,766,599
القروض العقارية	221,576,763	205,942,360
الشركات	557,742,508	530,017,547
الشركات الكبرى	418,533,785	409,992,338
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	139,208,723	120,025,209
للحكومة والقطاع العام	139,357,534	149,510,739
مشتقات أدوات مالية	-	866,107
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (أسناد وسندات وأذونات)	172,637,680	227,655,707
الموجودات الأخرى	17,356,187	19,696,706
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحد		
كفالات	117,565,620	104,648,914
اعتمادات	80,542,151	45,308,135
قبولات	74,535,617	30,657,185
سقوف تسهيلات غير مستغلة	86,932,724	136,379,535
الإجمالـــي	**2,461,306,460**	**2,317,525,061**

تتكون الضمانات ومخففات مخاطر الائتمان مقابل التعرضات الائتمانية الواردة أعلاه مما يلي :

- استيفاء الضمانات المناسبة وتوثيقها بشكل سليم تحوطاً لأي مخاطر بهذا الخصوص والمتمثلة في الضمانات النقدية والعينية مثل سندات الرهن العقاري ورهن السيارات والآليات والأسهم هذا بالإضافة إلى الكفالات والمشتقات الائتمانية الملزمة لجميع الأطراف والقابلة للتنفيذ قانونياً لدى جميع المحاكم ذات الاختصاص .

- نظام تصنيف ائتماني لعملاء البنك والاعتماد على التصنيف الائتماني الصادر عن مؤسسات التصنيف العالمية بخصوص البنوك والشركات .

- التقييم الدوري للضمانات حسب طبيعة ونوعية ودرجة مخاطر الضمان لتعزيزها والتأكد من تفعيلها للائتمان الممنوح أولاً بأول .

- التدقيق القانوني لكافة العقود والمستندات المعززة للضمانات وقابلية تنفيذها ضمن الأنظمة والتشريعات والقوانين الناظمة لأعمال البنك.

- المشتقات المالية والتي تخفف من مخاطر السوق.

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي :

31 كانـــون الأول 2016

	الأفـــراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	موجودات أخرى	الحكومة والقطاع العام	البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى	الإجمـــالي
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
متدنية المخاطر	-	-	-	-	-	251,953,546	166,272,023	418,225,569
مقبولة المخاطر	303,221,658	213,236,925	413,624,860	127,442,384	17,356,187	-	548,895,093	1,623,777,107
منها مستحقة (x) :								
لغاية 30 يوم	3,417,767	125,998	2,432,768	2,200,967	-	-	-	8,177,500
من 31 لغاية 60 يوم	58,768	81,179	906,972	535,453	-	-	-	1,582,372
تحت المراقبة	2,852,675	4,984,465	50,594,088	6,909,080	-	-	-	65,340,308
غير عاملة:	**22,741,468**	**6,665,210**	**23,183,478**	**13,616,308**	**-**	**-**	**-**	**66,206,464**
دون المستوى	1,000,802	624,976	310,902	3,173,602	-	-	-	5,110,282
مشكوك فيها	1,733,535	2,055,218	43,872	304,566	-	-	-	4,137,191
هالكة	20,007,131	3,985,016	22,828,704	10,138,140	-	-	-	56,958,991
المجموع	**328,815,801**	**224,886,600**	**487,402,426**	**147,967,772**	**17,356,187**	**251,953,546**	**715,167,116**	**2,173,549,448**
يطرح : فوائد معلقة	(2,526,228)	(524,594)	(2,304,247)	(1,623,509)	-	-	-	(6,978,578)
يطرح : مخصص التدني	(18,953,345)	(2,785,243)	(35,966,394)	(7,135,540)	-	-	-	(64,840,522)
الصافي	**307,336,228**	**221,576,763**	**449,131,785**	**139,208,723**	**17,356,187**	**251,953,546**	**715,167,116**	**2,101,730,348**

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي :

	31 كانون الأول 2015						
	الأفراد	القروض العقارية	الشركات		موجودات أخرى	الحكومة والقطاع العام	البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى	الإجمالي
			الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة				
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
متدنية المخاطر	-	-	-	-	-	351,543,314	174,622,875	526,166,189
مقبولة المخاطر	257,545,788	200,546,466	424,415,343	105,915,579	19,696,706	-	446,306,891	1,454,426,773
منها مستحقة (*) :								
لغاية 30 يوم	1,633,070	834,308	4,486,294	1,350,895	-	-	-	8,304,567
من 31 لغاية 60 يوم	478,433	33,235	848,564	540,557	-	-	-	1,900,789
تحت المراقبة	2,115,455	2,793,366	9,721,011	3,964,497	-	-	-	18,594,329
غير عاملة:	**17,105,928**	**5,475,963**	**41,895,200**	**16,596,291**	**-**	**-**	**-**	**81,073,382**
دون المستوى	1,389,273	593,771	1,682,720	285,999	-	-	-	3,951,763
مشكوك فيها	1,867,645	1,010,483	864,583	1,115,828	-	-	-	4,858,539
هالكة	13,849,010	3,871,709	39,347,897	15,194,464	-	-	-	72,263,080
المجموع	**276,767,171**	**208,815,795**	**476,031,554**	**126,476,367**	**19,696,706**	**351,543,314**	**620,929,766**	**2,080,260,673**
يطرح : فوائد معلقة	(2,528,254)	(590,375)	(4,459,612)	(1,445,040)	-	-	-	(9,023,281)
يطرح : مخصص التدني	(17,472,318)	(2,283,060)	(45,944,604)	(5,006,118)	-	-	-	(70,706,100)
الصافي	**256,766,599**	**205,942,360**	**425,627,338**	**120,025,209**	**19,696,706**	**351,543,314**	**620,929,766**	**2,000,531,292**

- تشمل التعرضات الائتمانية التسهيلات الأرصدة والإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية وسندات الخزينة وأي موجودات لها تعرضات ائتمانية .

* يعتبر كامل رصيد الدين مستحقاً في حال استحقاق أحد الأقساط أو الفوائد لمدة تزيد عن 90 يوماً ، كما ويعتبر حساب الجاري مدين مستحقاً إذا تجاوز السقف لمدة تزيد عن 90 يوماً.

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات :

	31 كانون الأول 2016					
	الأفراد	القروض العقارية	الشركات		الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
			الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
متدنية المخاطر	-	-	-	-	-	-
مقبولة المخاطر	39,427,602	205,970,022	106,546,591	71,826,172	-	423,770,387
تحت المراقبة	7,198	3,420,881	16,785,177	6,708,232	-	26,921,488
غير عاملة:	**835,646**	**4,810,892**	**18,959,079**	**10,102,610**	**-**	**34,708,227**
دون المستوى	372,297	538,286	9,136,086	1,377,611	-	11,424,280
مشكوك فيها	3,400	758,038	11,048	118,472	-	890,958
هالكة	459,949	3,514,568	9,811,945	8,606,527	-	22,392,989
المجموع	**40,270,446**	**214,201,795**	**142,290,847**	**88,637,014**	**-**	**485,400,102**
منها:						
تأمينات نقدية	11,940,062	1,687,780	33,052,562	15,547,376	-	62,227,780
عقارية	6,485,323	210,266,731	70,411,845	65,765,169	-	352,929,068
أسهم متداولة	-	-	31,664,982	321,372	-	31,986,354
سيارات وآليات	21,845,061	2,247,284	7,161,458	7,003,097	-	38,256,900
المجموع	**40,270,446**	**214,201,795**	**142,290,847**	**88,637,014**	**-**	**485,400,102**

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات :

	31 كانـــــــــــــــــــــــون الاول 2015					
	الأفـــراد	القروض العقارية	الشركـات		الحكومـة والقطاع العام	الإجمـالي
			الشركـات الكبـــرى	المؤسســات الصغيرة والمتوسطة		
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
متدنية المخاطر	-	-	-	-	-	-
مقبولة المخاطر	40,043,562	175,213,476	107,481,641	74,028,359	-	396,767,038
تحت المراقبة	674	2,748,959	1,347,306	3,936,695	-	8,033,634
غير عاملة:	**1,103,084**	**4,782,671**	**22,903,837**	**10,976,346**	**-**	**39,765,938**
دون المستوى	28,224	537,998	1,814,300	920,728	-	3,301,250
مشكوك فيها	60,232	835,813	375,518	1,262,120	-	2,533,683
هالكة	1,014,628	3,408,860	20,714,019	8,793,498	-	33,931,005
المجموع	**41,147,320**	**182,745,106**	**131,732,784**	**88,941,400**		**444,566,610**
منها:						
تأمينات نقدية	12,920,358	33,950	17,732,635	7,913,390	-	38,600,333
عقارية	16,052,513	182,677,306	84,271,617	68,482,274	-	351,483,710
أسهم متداولة	-	-	24,679,606	506,850	-	25,186,456
سيارات وآليات	12,174,449	33,850	5,048,926	12,038,886	-	29,296,111
المجموع	**41,147,320**	**182,745,106**	**131,732,784**	**88,941,400**	**-**	**444,566,610**

1- الديون المُجَدْولة:

هي تلك الديون التي سبق وأن صنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة ، وقد بلغ مجموعها 9,162,639 دينار كما في 31 كانون الأول 2016 (9,147,883 دينار كما في 31 كانون الأول 2015).

2- الديون المحاد هيكلتها :

يمثل رصيد الديون المُجدولة الديون التي تم جدولتها سواءٌ ما زالت مصنفة تحت المراقبة أو حولت إلى عاملة .

3- سندات وأسناد وأذونات :

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والأسناد والأذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية :

نوع التصنيف	مؤسسة التصنيف	درجة التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفـــأة	الإجمالـــي
			دينـــار	دينـــار
سندات بنوك أجنبية خارجية	Moody›s	A1	4,980,044	4,980,044
سندات بنوك أجنبية خارجية	Moody›s	A2	2,845,666	2,845,666
سندات بنوك أجنبية خارجية	Moody›s	A3	2,127,000	2,127,000
سندات بنوك أجنبية خارجية	Moody›s	Aa3	7,759,193	7,759,193
سندات بنوك أجنبية خارجية	Moody›s	Ba2	8,817,257	8,817,257
سندات بنوك أجنبية خارجية	Moody›s	Baa2	2,914,508	2,914,508
سندات حكومية أردنية			112,596,012	112,596,012
سندات غير مصنفة			30,598,000	30,598,000
الإجمالي			**172,637,680**	**172,637,680**

4- التركز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي وكما يلي :

(توزع حسب بلد الإقامة للطرف المقابل) / المنطقة الجغرافية	داخل المملكة	دول الشرق الأوسط الأخرى	أوروبا	آسيا *	أمريكا	دول أخرى	إجمالي
البند	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	106,853,686	59,418,337	-	-	-	-	166,272,023
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	390,387,632	84,555,415	14,339,649	64,850	5,027,919	75,960	494,451,425
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	25,000,000	-	-	-	-	-	25,000,000
التسهيلات الائتمانية :	1,059,043,161	166,969,872	-	-	-	-	1,226,013,033
الأفراد	259,533,927	47,802,301	-	-	-	-	307,336,228
القروض العقارية	220,760,993	815,770	-	-	-	-	221,576,763
الشركات	**491,748,124**	**65,994,384**	**-**	**-**	**-**	**-**	**557,742,508**
الشركات الكبرى	372,418,721	46,115,064	-	-	-	-	418,533,785
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	119,329,403	19,879,320	-	-	-	-	139,208,723
الحكومة والقطاع العام	87,000,117	52,357,417	-	-	-	-	139,357,534
مشتقات أدوات مالية	-	-	-	-	-	-	-
سندات وأسناد وأذونات :							
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	127,596,012	41,484,847	-	3,556,821	-	-	172,637,680
الموجودات الأخرى	11,971,962	5,380,498	-	3,727	-	-	17,356,187
الإجمالي للسنة 2016	**1,720,852,453**	**357,808,969**	**14,339,649**	**3,625,398**	**5,027,919**	**75,960**	**2,101,730,348**
الإجمالي للسنة 2015	1,660,110,878	307,246,881	20,642,223	523,998	12,007,312	-	2,000,531,292

* باستثناء دول الشرق الأوسط .

5- التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي وكما يلي :

القطاع الاقتصادي	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	إنشاءات	زراعة	سياحة وفنادق ومطاعم ومرافق عامة	أسهم	أفراد	حكومة وقطاع عام	إجمالي
البند	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	166,272,023	-	-	-	-	-	-	-	-	-	166,272,023
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	494,451,425	-	-	-	-	-	-	-	-	-	494,451,425
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	25,000,000	-	-	-	-	-	-	-	-	-	25,000,000
التسهيلات الائتمانية :	2,507,541	133,600,427	245,998,438	223,078,216	43,548,050	16,737,743	88,038,099	11,202,167	321,944,818	139,357,534	1,226,013,033
موجودات مالية بالقيمة العادلة											
مشتقات أدوات مالية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
سندات وأسناد وأذونات :											
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	44,443,668	-	15,598,000	-	-	-	-	-	-	112,596,012	172,637,680
الموجودات الأخرى	17,171,069	45,342	24,196	1,576	-	-	-	102,520	11,484	-	17,356,187
الإجمالي/ للسنة 2016	**749,845,726**	**133,645,769**	**261,620,634**	**223,079,792**	**43,548,050**	**16,737,743**	**88,038,099**	**11,304,687**	**321,956,302**	**251,953,546**	**2,101,730,348**
الإجمالي/ للسنة 2015	647,881,363	184,331,261	269,221,200	139,349,716	43,291,495	15,963,955	66,303,190	9,176,609	273,469,189	351,543,314	2,000,531,292

40/ب مخاطر السوق :

الإفصاحات الوصفية :

هي المخاطر التي تنشأ نتيجة تذبذب في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار السوق مثل (أسعار الفائدة وأسعار العملات وأسعار الأسهم) وتنشأ مخاطر السوق نتيجة وجود مراكز مفتوحة في أسعار الفائدة، والعملات، والاستثمار في الأسهم، ويتم مراقبة هذه المخاطر وفقاً لسياسات وإجراءات محددة ومن خلال لجان متخصصة ومراكز العمل المعنية، وتتضمن كلاً من المخاطر التاليـــة :

- مخاطر أسعار الفائدة.
- مخاطر أسعار الصرف.
- مخاطر التغير في أسعار الأسهم.

- مخاطر السوق: هي مخاطر تعرض المراكز داخل وخارج القوائم المالية الموحدة للبنك للخسائر نتيجة لتقلب الأسعار في السوق . وهي تشمل المخاطر الناجمة عن تقلب أسعار الفائدة ، وعن تقلب أسعار الأسهم في محافظ الاستثمار سواء لغرض الاتجار أو التداول .

تنشأ مخاطر السوق من :

- التغيرات التي قد تطرأ على الأوضاع السياسية والاقتصادية في الأسواق .
- تقلبات أسعار الفائدة .
- تقلبات أسعار الأدوات المالية الآجلة بيعاً وشراءً .
- تقلبات أسعار العملات الأجنبية .
- الفجوات في استحقاق الموجودات والمطلوبات وإعادة التسعير .
- حيازة المراكز غير المغطاة .

مخاطر أسعار الفائدة

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الموجودات المالية الأخرى ، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجية إدارة المخاطر التي تتولاها لجنة الموجودات والمطلوبات ، ويتبع البنك سياسة التحوط المالي لكل من الموجودات المالية والمطلوبات المالية كلما دعت الحاجة إلى ذلك ، وهو التحوط المتعلق بمخاطر مستقبلية متوقعة .

يقوم البنك بوضع وتحليل سيناريوهات لقياس حساسية مخاطر أسعار الفائدة بالإضافة إلى توفير نظام لمراقبة الاختلاف في تاريخ إعادة التسعير بما يضمن ضبط وتخفيض المخاطر ومراعاة المخاطر المقبولة وموازنة آجال استحقاق الموجودات مع المطلوبات، وكذلك فجوات الفوائد والتحوط لأسعارها .

مخاطر العملات الأجنبية :

وتنشأ هذه المخاطر عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة تقلب أسعار صرف العملات، ويتبع البنك سياسة مدروسة في إدارة مراكزه بالعملات الأجنبية .

وتتضمن السياسة الاستثمارية للبنك مجموعة من الضوابط التي تحد من مثل هذا النوع من المخاطر، وتتولى وحدة مخاطر السوق مراقبتها، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

- يمنع تجاوز السقوف نهائياً ويتم فوراً تصفية أي جزء يتجاوز الحد الأقصى لأي عمله.
- يتعين على كل متعامل إغلاق المركز فوراً بمجرد وصول الخسارة فيه إلى الحد الأقصى المسموح به .
- تتولى دائرة الخزينة والاستثمار تحليل ومراقبة المراكز المفتوحة يومياً وإغلاق المراكز في حال وجود أي تجاوز للسقوف أو حدود الخسارة أو ارتفاع المخاطر بناءً على تحركات السوق.

فيما يلي صافي مراكز العملات الأجنبية الرئيسية لدى البنك :

	31 كانـــــــــون الأول	
	2016	2015
نـــوع العملـــــة	دينـــــار	دينـــــار
دولار أمريكي	(31,027,943)	(20,004,009)
جنيه إسترليني	262,188	1,071,016
يورو	(1,689,464)	(3,590,984)
ين ياباني	8,139	188,325
عملات أخرى	(21,566,026)	(21,491,911)
	(54,013,106)	**(43,827,563)**

مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم. يعمل البنك على إدارة هذه المخاطر عن طريق تنويع الاستثمارات في عدة مناطق جغرافية وقطاعات اقتصادية. معظم استثمارات الأسهم التي يملكها البنك مدرجة في بورصة عمّان .

إدارة مخاطر السوق

يتبع البنك سياسات مالية واستثمارية لإدارة المخاطر المختلفة ضمن استراتيجية محددة وهنالك لجنة لإدارة الموجودات والمطلوبات في البنك تتولى رقابة وضبط المخاطر وإجراء التوزيع الاستراتيجي الأمثل لكل من الموجودات والمطلوبات سواءً في قائمة المركز المالي الموحد أو خارجها ، وكذلك فقد تم تأسيس وحدة مخاطر السوق ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الالية يُناط بها مهام إدارة هذا النوع من المخاطر ضمن الأسس التالية:

- إعداد منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والبنك المركزي.
- إعداد سياسة لإدارة مخاطر السوق واعتمادها من قبل مجلس الادارة وتطبيقها على أرض الواقع والتي تضمنت أسس تعريف وقياس ومراقبة هذا النوع من المخاطر.
- إعداد آلية لإدارة السقوف الاستثمارية المحلية والخارجية.
- تطوير أدوات قياس وإدارة ومراقبة مخاطر السوق من خلال:

- القيمة المعرضة للمخاطر (VAR).
- تحليل نقطة الأساس (Basis Point).
- اختبار الأوضاع الضاغطة. (Stress Testing)
- تقارير وقف سقف الخسارة (Stop Loss Limita).
- تقارير التركزات الاستثمارية على مستوى (التوزيع الجغرافي، والقطاع الاقتصادي، العملة،الأداة،...الخ).
- مراقبة السقوف الاستثمارية.
- مراقبة العمليات الاستثمارية على مستوى (المراكز المالية المفتوحة، الأسهم المحلية والعالمية).

- رفع التقارير الدورية إلى لجنة الاستثمار، ولجنة إدارة المخاطر/ التنفيذية، ولجنة إدارة المخاطر/ مجلس الإدارة.

الإفصاحات الكمية :

1- مخاطر أسعار الفائدة

	31 كانـــــــــــون الأول 2016		
	التغير (زيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
العملـــــة	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
دولار أمريكي	%2	(620,559)	-
جنيه إسترليني	%2	5,244	-
يورو	%2	(33,789)	-
ين ياباني	%2	163	-
عملات أخرى	%2	(431,321)	-

	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
العملـــــة	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
دولار أمريكي	%2	620,559	-
جنيه إسترليني	%2	(5,244)	-
يورو	%2	33,789	-
ين ياباني	%2	(163)	-
عملات أخرى	%2	431,321	-

	31 كانـــــــــــون الأول 2015		
	التغير (زيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
العملـــــة	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
دولار أمريكي	%2	(400,080)	-
جنيه إسترليني	%2	21,420	-
يورو	%2	(71,820)	-
ين ياباني	%2	3,767	-
عملات أخرى	%2	(429,838)	-

	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
العملـــــة	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
دولار أمريكي	%2	400,080	-
جنيه إسترليني	%2	(21,420)	-
يورو	%2	71,820	-
ين ياباني	%2	(3,767)	-
عملات أخرى	%2	429,838	-

2- مخاطر أسعار الفائدة

	31 كانـــــــــــون الأول 2016		
	الزيادة في سعر صرف العملة بنسبة (نقطة مئوية)	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
العملـــــة	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
دولار أمريكي	%5	(1,551,397)	-
جنيه إسترليني	%5	13,109	-
يورو	%5	(84,473)	-
ين ياباني	%5	407	-
عملات أخرى	%5	(1,078,301)	-

	31 كانـــــــــــون الأول 2015		
	الزيادة في سعر صرف العملة بنسبة (نقطة مئوية)	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
العملـــــة	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
دولار أمريكي	%5	(1,000,200)	-
جنيه إسترليني	%5	53,551	-
يورو	%5	(179,549)	-
ين ياباني	%5	9,416	-
عملات أخرى	%5	(1,074,596)	-

3- مخاطر التغير بأسعار الاسهم :

	31 كانـــــــــــون الأول 2016		
	التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
المؤشـــــر	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
بورصة عمّان	%5	6,130	3,951,083
بورصة فلسطين	%5	-	88,947
بورصة نيويورك	%5	-	123,684

	31 كانـــــــــــون الأول 2015		
	التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
المؤشـــــر	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
بورصة عمّان	%5	8,665	2,360,474
بورصة فلسطين	%5	-	320,399
بورصة نيويورك	%5	42,688	-

– فجوة إعادة تسعير الفائدة

	أقل من شهر	من شهر لغاية (3) شهور	أكثر من 3 شهور إلى 6 شهور	أكثر من 6 شهور إلى سنة	أكثر من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من (3) سنوات	عناصر بدون فائدة	المجمـــوع
للسنـــــة 2016								
الموجـــــودات	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	42,648,313	-	-	-	-	8,224,400	177,325,101	228,197,814
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	456,849,757	3,004,438	-	-	-	-	34,597,230	494,451,425
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	10,000,000	15,000,000	-	-	-	25,000,000
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	-	-	205,719	205,719
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	92,128,338	92,128,338
تسهيلات ائتمانية مباشرة – صافي	72,184,183	133,747,520	176,877,510	252,103,189	240,291,427	350,809,204	-	1,226,013,033
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	5,173,074	4,193,787	1,422,450	14,424,134	71,633,705	75,790,530	-	172,637,680
استثمارات في شركات تابعة	-	-	-	-	-	-	1	1
ممتلكات ومعدات – بالصافي	-	-	-	-	-	-	29,774,830	29,774,830
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	3,559,146	3,559,146
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	11,926,470	11,926,470
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	54,944,608	54,944,608
مجموع الموجودات	**576,855,327**	**140,945,745**	**188,299,960**	**281,527,323**	**311,925,132**	**434,824,134**	**404,461,443**	**2,338,839,064**
المطلوبـــــات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	97,638,360	2,056,500	-	-	-	-	45,928,598	145,623,458
ودائع عملاء	170,391,648	77,245,315	74,923,260	59,069,880	151,844,475	172,254,777	901,249,775	1,606,979,130
تأمينات نقدية	12,796,511	14,956,606	26,404,081	4,406,742	6,690,552	10,180,950	53,856,660	129,292,102
مشتقات أدوات مالية	17,419	-	-	-	-	-	236	17,655
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	5,015,992	5,015,992
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	16,872,706	16,872,706
أموال مقترضة	9,539	19,078	28,617	57,234	228,936	81,475	-	424,879
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	22,176,908	22,176,908
مجموع المطلوبات	**280,853,477**	**94,277,499**	**101,355,958**	**63,533,856**	**158,763,963**	**182,517,202**	**1,045,100,875**	**1,926,402,830**
فجوة إعادة تسعير الفائدة	**296,001,850**	**46,668,246**	**86,944,002**	**217,993,467**	**153,161,169**	**252,306,932**	**(640,639,432)**	**412,436,234**
للسنـــــة 2015								
إجمالي الموجودات	358,006,628	240,805,707	165,512,440	439,655,312	293,659,957	305,549,877	403,031,952	2,206,221,873
إجمالي المطلوبات	236,357,780	88,613,053	77,738,277	105,973,222	95,255,000	260,287,356	975,052,231	1,839,276,919
فجوة إعادة تسعير الفائدة	121,648,848	152,192,654	87,774,163	333,682,090	198,404,957	45,262,521	(572,020,279)	366,944,954

التركز في مخاطر العملات الاجنبية

	31 كانـــــــــــــــــــون الأول 2016					
العملـــــة	دولار أمريكي	جنيه إسترليني	يورو	ين ياباني	أخـــرى	إجمالـــي
البنـــــــــد	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
موجودات :						
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	65,573,089	273,361	1,762,236	486	32,227,973	99,837,145
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	130,085,333	8,063,159	16,381,099	61,796	38,712,360	193,303,747
مشتقات أدوات مالية	-	-	-	-	-	-
تسهيلات ائتمانية – صافي	180,304,595	-	1,982,001	-	93,129,198	275,415,794
موجودات مالية (بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة والحليفة)	55,519,885	-	-	-	-	55,519,885
موجودات أخرى	2,266,501	4,949	52,999	40	7,149,966	9,474,455
إجمالي الموجودات	**433,749,403**	**8,341,469**	**20,178,335**	**62,322**	**171,219,497**	**633,551,026**
مطلوبات :						
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	44,353,967	4,235	151,569	-	6,767,265	51,277,036
ودائع العملاء	349,128,086	8,029,644	19,739,139	23,354	155,218,403	532,138,626
تأمينات نقدية	26,727,721	33,379	1,937,084	30,829	6,936,824	35,665,837
مطوبات أخرى	44,567,572	12,023	40,007	-	23,863,031	68,482,633
إجمالي المطلوبات	**464,777,346**	**8,079,281**	**21,867,799**	**54,183**	**192,785,523**	**687,564,132**
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي لسنة 2016	**(31,027,943)**	**262,188**	**(1,689,464)**	**8,139**	**(21,566,026)**	**(54,013,106)**
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي لسنة 2016	180,437,285	41,661	11,916,436	1,058,568	14,616,326	208,070,276

	31 كانـــــــــــــــــــون الأول 2015					
العملـــــة	دولار أمريكي	جنيه إسترليني	يورو	ين ياباني	أخـــرى	إجمالـــي
البنـــــــــد	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
إجمالي الموجودات	414,743,911	8,995,322	39,467,367	282,612	170,635,083	634,124,295
إجمالي المطلوبات	434,747,920	7,924,306	43,058,351	94,287	192,126,994	677,951,858
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي لسنة 2015	**(20,004,009)**	**1,071,016**	**(3,590,984)**	**188,325**	**(21,491,911)**	**(43,827,563)**
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي لسنة 2015	89,699,325	12,991	3,173,882	1,852,830	13,840,145	108,579,173

مخاطر السيولة

أولاً: ويلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير مخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي بتاريخ القوائم المالية الموحدة

	لغاية شهر	أكثر من شهر ولغاية 3 شهور	أكثر من 3 شهور إلى 6 شهور	أكثر من 6 شهور إلى سنة	أكثر من سنة إلى 3 سنوات	اكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجمـــوع
31 كانـــون الأول 2016	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
المطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	143,566,958	2,056,500	-	-	-	-	-	145,623,458
ودائع عملاء	384,930,854	134,873,985	97,349,853	201,534,523	374,255,660	358,428,636	55,605,619	1,606,979,130
تأمينات نقدية	14,229,867	15,077,104	34,404,081	28,906,742	16,418,373	20,253,129	2,806	129,292,102
مخصصات متنوعة	203,043	-	-	-	-	-	4,812,949	5,015,992
مخصص ضريبة الدخل	4,218,177	-	12,654,529	-	-	-	-	16,872,706
أموال مقترضة	9,539	19,078	28,617	57,234	228,936	81,475	-	424,879
مشتقات أدوات مالية	17,655	-	-	-	-	-	-	17,655
مطلوبات أخرى	4,618,495	2,996,155	3,631,822	9,118,604	12,611	-	1,799,221	22,176,908
مجموع المطلوبات	**551,794,588**	**155,022,822**	**148,068,902**	**239,617,103**	**390,915,580**	**378,763,240**	**62,220,595**	**1,926,402,830**
مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)	**720,352,190**	**143,308,631**	**199,295,250**	**290,211,833**	**315,527,918**	**457,805,871**	**212,337,371**	**2,338,839,064**
31 كانـــون الأول 2015	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
المطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	116,849,830	3,580,200	3,159,000	-	-	-	-	123,589,030
ودائع عملاء	355,863,716	147,853,782	121,397,937	303,272,202	224,783,530	328,910,179	82,805,617	1,564,886,963
تأمينات نقدية	15,662,250	7,851,450	7,001,549	14,506,262	6,393,726	9,755,649	50,000,266	111,171,152
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	6,226,165	6,226,165
مخصص ضريبة الدخل	3,306,417	-	9,891,237	-	-	-	-	13,197,654
أموال مقترضة	-	-	-	-	-	500,956	-	500,956
مطلوبات أخرى	6,504,502	5,180,662	5,915,453	90,633	156,909	-	1,856,840	19,704,999
مجموع المطلوبات	**498,186,715**	**164,466,094**	**147,365,176**	**317,869,097**	**231,334,165**	**339,166,784**	**140,888,888**	**1,839,276,919**
مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)	**535,409,693**	**237,369,494**	**165,512,440**	**439,655,312**	**293,659,958**	**298,105,377**	**236,509,600**	**2,206,221,874**

ثانياً: يلخص الجدول أدناه استحقاقات المشتقات المالية على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي من تاريخ القوائم المالية
– المشتقات المالية/ المطلوبات التي يتم تسويتها بالإجمالي وتشمل:

	31 كانـــون الأول 2016		31 كانـــون الأول 2015	
	لغاية 3 أشهر	الإجمالي	لغاية 3 أشهر	الإجمالي
المشتقات للمتاجرة	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
مشتقات العملات:				
تدفق خارج	(3,332,249)	(3,332,249)	(2,128,944)	(2,128,944)
تدفق داخل	3,314,594	3,314,594	2,995,051	2,995,051
المجمـوع	**(17,655)**	**(17,655)**	**866,107**	**866,107**

بنـود خارج قائمة المركز المالي الموحد :

	31 كانـــون الأول 2016			31 كانـــون الأول 2015		
	لغـــاية سنـــة	من سنـــة لغاية (5) سنوات	المجمـــوع	لغـــاية سنـــة	من سنـــة لغاية (5) سنوات	المجمـــوع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الاعتمادات والقبولات	155,077,768	-	155,077,768	75,965,320	-	75,965,320
السقوف غير المستغلة	86,932,724	-	86,932,724	136,379,535	-	136,379,535
الكفالات	117,565,620	-	117,565,620	104,648,914	-	104,648,914
عقود إيجار تشغيلية	2,427,285	8,892,066	12,852,163	2,123,913	-	2,123,913
التزامات رأسمالية	1,701,430	-	1,701,430	**319,117,682**	**-**	**319,117,682**
المجمـوع	**363,704,827**	**8,892,066**	**374,129,705**			

41- التحليل القطاعي

1 - معلومات عن أنشطة البنك:

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية بحيث يتم قياس القطاعات وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك وذلك من خلال القطاعات الرئيسية التالية :

– حسابات الأفراد : يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم القروض والديون والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى .

– حسابات المؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات .

– الخزينة : يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك .

– خدمات الوساطة المالية : يشمل هذا القطاع تقديم خدمات شراء وبيع الأسهم لحفظة العملاء ولحسابها وأمانة الاستثمار والاستشارات المالية وكذلك خدمة الحفظ الأمين وإدارة الإصدارات الأولية .

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال البنك موزعة حسب الأنشطة :							
	الأفـــراد	المؤسســات	الخزينـــة	الوساطة المالية	أخـرى	المجمـــــوع	
						2016	2015
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
إجمالي الإيرادات	59,531,115	46,919,637	18,027,853	790,548	2,179,869	127,449,022	125,220,532
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة	(1,890,114)	(3,799,220)	-	-	-	(5,689,334)	(4,071,190)
نتائج أعمال القطاع	57,641,001	43,120,417	18,027,853	790,548	2,179,869	121,759,688	121,149,342
المصاريف الأخرى	(32,636,372)	(18,563,191)	(2,551,907)	(234,718)	(5,458,092)	(59,444,280)	(59,183,164)
الربح قبل الضرائب	25,004,629	24,557,226	15,475,946	555,830	(3,278,223)	62,315,408	61,966,178
ضريبة الدخل	(8,487,158)	(7,382,310)	(3,256,230)	(1,405,786)	418,100	(20,113,384)	(21,903,385)
صافي ربح السنة	**16,517,471**	**17,174,916**	**12,219,716**	**(849,956)**	**(2,860,123)**	**42,202,024**	**40,062,793**
معلومات أخرى							
مصاريف رأسمالية	2,117,432	74,255	96,743	8,211	6,598,992	8,895,633	4,634,780
استهلاكات وإطفاءات	2,192,785	205,575	465,734	17,199	1,710,582	4,591,875	4,674,828
إجمالي الموجودات	**465,762,062**	**802,670,157**	**964,351,294**	**7,784,877**	**98,270,674**	**2,338,839,064**	**2,206,221,873**
إجمالي المطلوبات	**1,329,852,891**	**383,142,312**	**146,202,123**	**4,032,604**	**63,172,900**	**1,926,402,830**	**1,839,276,919**

2 – معلومات عن التوزيع الجغرافي:

يمثل هذا الافصاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك ، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطات دولية من خلال فروعه في فلسطين والشركة التابعة بنك الأردن – سورية.

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصروفاته الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:						
	داخـــل المملكـــة		خـــارج المملكـــة		المجمـــــوع	
	2016	2015	2016	2015	2016	2015
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
إجمالي الإيرادات	126,978,242	131,376,085	17,895,403	14,934,679	144,873,645	146,310,764
مجموع الموجودات	1,877,659,284	1,809,983,454	461,179,780	396,238,419	2,338,839,064	2,206,221,873
المصروفات الرأسمالية	8,648,725	3,638,732	246,908	996,048	8,895,633	4,634,780

42- تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات :

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها :

	31 كانـــــون الأول 2016		
	لغايـة سنـة	أكثـر من سنـة	المجمـــوع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	150,387,106	77,810,708	228,197,814
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	494,451,425	-	494,451,425
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	25,000,000	-	25,000,000
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	205,719	205,719
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	92,128,338	92,128,338
مشتقات أدوات مالية	-	-	-
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	636,560,424	589,452,609	1,226,013,033
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	25,213,445	147,424,235	172,637,680
استثمارات في شركات حليفة	-	1	1
ممتلكات ومعدات – بالصافي	-	29,774,830	29,774,830
موجودات غير ملموسة	-	3,559,146	3,559,146
موجودات ضريبية مؤجلة	-	11,926,470	11,926,470
موجودات أخرى	21,555,504	33,389,104	54,944,608
مجموع الموجودات	**1,353,167,904**	**985,671,160**	**2,338,839,064**
المطلوبات :			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	145,623,458	-	145,623,458
ودائع عملاء	818,689,215	788,289,915	1,606,979,130
تأمينات نقدية	92,617,794	36,674,308	129,292,102
مشتقات أدوات مالية	17,655	-	17,655
مخصصات متنوعة	203,043	4,812,949	5,015,992
مخصص ضريبة الدخل	16,842,706	-	16,842,706
أموال مقترضة	114,468	310,411	424,879
مطلوبات أخرى	20,365,076	1,811,832	22,176,908
مجموع المطلوبات	**1,094,473,415**	**831,899,415**	**1,926,372,830**
الصافـــي	**258,694,489**	**153,771,745**	**412,466,234**

	31 كانـــــــــــون الأول 2015		
	لغايــة سنـــة	أكثــر من سنــة	المجمـــــوع
الموجودات :	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	161,731,165	72,769,342	234,500,507
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	279,143,546	2,175,212	281,318,758
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	155,000,000	-	155,000,000
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	1,095,828	1,095,828
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	62,655,399	62,655,399
مشتقات أدوات مالية	866,107	-	866,107
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	653,692,992	488,544,254	1,142,237,246
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	121,617,938	106,037,769	227,655,707
استثمارات في شركات حليفة	-	1	1
ممتلكات ومعدات – بالصافي	-	25,795,455	25,795,455
موجودات غير ملموسة	-	3,320,303	3,320,303
موجودات ضريبية مؤجلة	-	12,217,573	12,217,573
موجودات أخرى	5,895,191	53,663,798	59,558,989
مجموع الموجودات	**1,377,946,939**	**828,274,934**	**2,206,221,873**
المطلوبات :			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	123,589,030	-	123,589,030
ودائع عملاء	928,387,637	636,499,326	1,564,886,963
تأمينات نقدية	45,021,511	66,149,641	111,171,152
مخصصات متنوعة	-	6,226,165	6,226,165
مخصص ضريبة الدخل	13,197,654	-	13,197,654
أموال مقترضة	-	500,956	500,956
مطلوبات أخرى	17,691,250	2,013,749	19,704,999
مجموع المطلوبات	**1,127,887,082**	**711,389,837**	**1,839,276,919**
الصافـــــي	**250,059,857**	**116,885,097**	**366,944,954**

43- إدارة رأس المال :

مكونات رأس المال :

- رأس المال المدفوع :

يتكون رأسمال بنك الأردن من أسهم عادية تتكون من (200/1) مليون سهم بقيمة اسمية دينار للسهم الواحد ، ويحتفظ برأس المال والاحتياطيات القانونية والأرباح المدورة لمواجهة النمو في عمليات البنك ، وتلبية متطلبات التفرع المحلي والإقليمي .

- رأس المال التنظيمي :

يعتبر رأس المال التنظيمي أداة رقابية بموجب متطلبات السلطات الرقابية وكذلك متطلبات بازل (2) لأغراض تحقيق الرقابة على كفاية رأس المال ومدى نسبة رأس المال التنظيمي للموجودات الخطرة والمرجحة ومخاطر السوق ، ويتكون رأس المال التنظيمي من :

- (رأس المال المدفوع ، الاحتياطي القانوني ، الاحتياطي الاختياري ، الأرباح المدورة) .
- (الاحتياطيات غير المعلنة ، واحتياطي المخاطر المصرفية العامة ، الاحتياطي الخاص ، الديون المساندة ، احتياطي القيمة العادلة الموجب بنسبة 100% ويطرح من التعديلات الرقابية حسب بازل III) .
- فروقات ترجمة العملات الأجنبية .

متطلبات الجهات الرقابية :

تلزم تعليمات السلطات الرقابية بأن يكون الحد الأدنى لرأس المال (100) مليون دينار وكذلك نسبة كفاية رأس المال أن لا تقل عن 12% حسب تعليمات البنك المركزي الأردني أما نسبة حقوق المساهمين إلى الموجودات يجب أن لا تقل عن 6% .

تحقيق أهداف إدارة رأس المال :

تهدف إدارة البنك إلى تحقيق أهداف إدارة رأس المال من خلال تنمية أعمال البنك وتحقيق فائض في الأرباح التشغيلية والإيرادات والتشغيل الأمثل لمصادر الأموال المتاحة بما يحقق النمو المستهدف في حقوق المساهمين من خلال النمو في الاحتياطي الإجباري بواقع 10% من الأرباح المتحققة والاحتياطي الاختياري بواقع 20% والأرباح المدورة .

هذا وقد قام البنك خلال العام 2016 باحتساب كفاية رأس المال التنظيمي وفقاً لمتطلبات بازل III استناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني بتاريخ 2016/10/31 وإلغاء العمل بتعليمات كفاية رأس المال وفقاً لمعيار بازل II، وقد كان رأس المال التنظيمي للبنك وفقاً لمتطلبات بازل III كما يلي:

	31 كانون أول 2016
	بآلاف الدنانيـــــر
	دينـــــار
بنود رأس المال الاساسي لحملة الأسهم العادية (CET1):	
رأس المال المكتتب به والمدفوع	200,000
الإحتياطي القانوني	73,917
الإحتياطي الإختياري	113
إحتياطات أخرى	3,331
إحتياطي القيمة العادلة	63,566
الأرباح المدورة	27,926
حقوق الأقلية في رؤوس أموال الشركات التابعة	3,381
يطرح: قيمة الموجودات غير الملموسة	(3,559)
فروقات ترجمة العملات الأجنبية	(12,402)
الموجودات الضريبية المؤجلة	(11,926)
مجموع رأس المال الأساسي لحملة الأسهم العادية (CET1)	344,347
بنود رأس المال الإضافي	
إحتياطي المخاطر المصرفية	12,996
مجموع رأس المال الإضافي	12,996
مجموع رأس المال التنظيمي	357,343
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	1,716,372
نسبة كفاية رأس المال التنظيمي (%)	%20.82
نسبة رأس المال الأساسي لحملة الأسهم العادية (CET1) (%)	%20.06
نسبة كفاية رأس المال الشريحة الأولى (%)	%20.06

هذا وقد قام البنك خلال العام 2015 باحتساب كفاية رأس المال التنظيمي وفقاً لمتطلبات بازل III وهي كما يلي:

	بآلاف الدنانيـــر
	2015
	دينـــــار
بنـود رأس المال الأساسي :	
رأس المال المكتتب به والمدفوع	155,100
الاحتياطي القانوني	67,717
الاحتياطي الاختياري	13,710
احتياطيات أخرى	2,922
الأرباح المدورة	42,146
حقوق الأقلية في رؤوس أموال الشركات التابعة	777
يطرح : قيمة الموجودات غير الملموسة	(3,320)
50% من الاستثمارات في البنوك وشركات التأمين	(2,232)
مجموع رأس المال الأساسي	**276,820**
بنود رأس المال الإضافي	
ترجمة عملات أجنبية	(11,482)
احتياطي تقييم موجودات مالية	14,934
احتياطي المخاطر المصرفية	12,646
يطرح : 50% من الاستثمارات في البنوك وشركات التأمين	(2,232)
مجموع رأس المال الإضافي	**13,866**
مجموع رأس المال التنظيمي	**290,686**
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	**1,596,094**
نسبة كفاية رأس المال (%)	**%18.21**
نسبة رأس المال الأساسي (%)	**%17.34**

44- مستويات القيمة العادلة

أ – القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:

إن بعض الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك مقيّمة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية ، والجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية والمطلوبات المالية (طرق التقييم والمدخلات المستخدمة).

الموجودات المالية / المطلوبات المالية	القيمة العادلة		مستوى القيمة العادلة	طـرق التقييم والمدخلات المستخدمة	العلاقة بين المدخلات الهامة غير الملموسة والقيمة العادلة
	31 كانون الأول 2016	31 كانون الأول 2015			
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
موجودات مالية بالقيمة العادلة					
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل					
أسهم متوفر لها أسعار سوقية	122,600	1,027,058	المستوى الأول	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	لا ينطبق
أسهم غير متوفر لها أسعار سوقية	83,119	68,770	المستوى الثاني	قوائم مالية صادرة عن الشركات	لا ينطبق
المجموع	**205,719**	**1,095,828**			
عقود آجلة عملات أجنبية	-	866,107	المستوى الأول	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	لا ينطبق
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل					
أسهم متوفر لها أسعار سوقية	83,274,292	53,617,466	المستوى الأول	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	لا ينطبق
أسهم غير متوفر لها أسعار سوقية	8,854,046	9,037,933	المستوى الثاني	قوائم مالية صادرة عن الشركات	لا ينطبق
المجموع	**92,128,338**	**62,655,399**			
إجمالي الموجودات المالية بالقيمة العادلة	**92,128,338**	**64,617,334**			
مطلوبات مالية بالقيمة العادلة					
عقود آجلة عملات أجنبية	17,655	-	المستوى الأول	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	لا ينطبق
مجموع المطلوبات المالية بالقيمة العادلة	**17,655**	-			

لم تكن هنالك أي تحويلات بين المستوى الأول والمستوى الثاني خلال العام 2016.

ب – القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك غير محددة القيمة العادلة بشكل مستمر:

باستثناء ما يرد في الجدول أدناه إننا نعتقد أن القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية الموحدة المرحلية الموجزة للبنك تقارب قيمتها العادلة وذلك لأن إدارة البنك تعتقد أن القيمة الدفترية للبنود المبينة أدناه تعادل القيمة العادلة لها تقريباً وذلك يعود إما لاستحقاقها قصير الأجل أو أن أسعار الفائدة لها يعاد تسعيرها خلال العام .

	31 كانون الأول 2016		31 كانون الأول 2015		مستوى القيمة
	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	العادلـــة
موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
أرصدة لدى بنوك مركزية	166,272,023	166,272,023	173,756,768	173,763,000	المستوى الثاني
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	494,451,425	495,300,577	281,318,758	281,500,129	المستوى الثاني
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	25,000,000	25,415,685	155,000,000	156,740,544	المستوى الثاني
قروض وكمبيالات وأخرى	1,106,590,558	1,108,702,501	1,100,192,093	1,102,675,548	المستوى الثاني
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	172,637,680	173,980,219	227,655,707	229,740,861	المستوى الثاني
موجودات أخرى	34,705,556	83,584,255	37,373,852	86,260,538	المستوى الثاني
مجموع موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة	**1,999,657,242**	**2,053,255,260**	**1,975,297,178**	**2,030,680,620**	
مطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	145,623,458	145,670,169	123,589,030	123,735,494	المستوى الثاني
ودائع عملاء	1,606,979,130	1,609,675,022	1,564,886,963	1,568,106,070	المستوى الثاني
تامينأت نقدية	129,292,102	129,299,201	111,171,152	111,364,079	المستوى الثاني
مجموع المطلوبات المالية غير محددة القيمة العادلة	**1,881,894,690**	**1,884,644,392**	**1,799,647,145**	**1,803,205,643**	

للبنود المبينة أعلاه قد تم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمستوى الثاني والثالث وفقاً لنماذج تسعير متفق عليها والتي تعكس مخاطر الائتمان لدى الأطراف التي يتم التعامل معها .

45- ارتباطات والتزامات محتملة

أ – ارتباطات والتزامات ائتمانية :	2016	2015
	دينـــــار	دينـــــار
اعتمادات	80,542,151	45,308,135
قبولات	74,535,617	30,657,185
كفالات :		
– دفع	31,659,395	28,963,635
– حسن تنفيذ	49,829,921	43,153,376
– أخرى	36,076,304	32,531,903
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	86,932,724	136,379,535
المجمـــوع	**359,576,112**	**316,993,769**

ب – التزامات تعاقدية :	2016	2015
	دينـــــار	دينـــــار
عقود شراء ممتلكات ومعدات*	1,701,430	2,123,913
عقود إيجار تشغيلية ورأسمالية**	12,852,163	-
المجمـــوع	**14,553,593**	**2,123,913**

* تستحق هذه الالتزامات خلال أقل من سنة .

** تستحق هذه الالتزامات في فترة تتراوح ما بين السنة والعشر سنوات.

46- القضايا المقامة على البنك

هنالك قضايا مقامة على البنك لإبطال مطالبات البنك على الغير ولقك رهونات عقارية وللمطالبة بالعطل والضرر ولوقف صرف شيكات، ويبلغ مجموع قيم هذه القضايا 17,585,485 دينار كما في 31 كانون الأول 2016 (49,926,727 دينار كما في نهاية السنة السابقة) وفي رأي الإدارة ومحامي البنك فإنه لن يترتب على البنك أية مبالغ مادية لقاء هذه القضايا عدا المخصص المرصود والبالغ 626,715 دينار كما في 31 كانون الأول 2016 (مقابل 600,801 دينار كما في نهاية السنة السابقة)، علماً بأن المبالغ التي قد يدفعها البنك لقاء القضايا التي فصلت أو تم تسويتها ودياً يتم قيدها في قائمة الدخل الموحد أو يتم قيدها على المخصص المأخوذ عند دفعها .

47- تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

1- معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة والتي ليس لها أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة:

تم اتباع معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة التالية والتي أصبحت سارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2016 أو بعد ذلك التاريخ، في إعداد القوائم المالية الموحدة للبنك ، والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ والإفصاحات الواردة في القوائم الماليـة الموحدة للسنة والسنوات السابقة ، علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجـة المحاسبيـة للمعامـلات والترتيبات المستقبلية:

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (14): حسابات التأجيل التنظيمية.
- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1): عرض القوائم المالية والمتعلقة بمبادرة الإفصاح.
- التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (11): الاتفاقيات المشتركة والمتعلقة بالمعالجة المحاسبية لشراء الحصص في العمليات المشتركة.
- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16): الممتلكات والآلات والمعدات ، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38) الموجودات غير الملموسة: توضيح طرق الاستهلاك والإطفاء المقبولة محاسبياً.
- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16): الممتلكات والآلات والمعدات ومعيار المحاسبة الدولي رقم (41) الزراعة: النباتات المنتجة.
- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (27): القوائم المالية المنفصلة المتعلقة بمحاسبة الاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية في القوائم المالية المنفصلة اختيارياً.
- التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10): القوائم المالية الموحدة والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (12): الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28): الاستثمار في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة المتعلقة بتطبيق الاستثناء من التوحيد في الشركات الاستثمارية .
- التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة خلال الأعوام 2012 – 2014 التي تشمل التعديلات على المعيارين الدوليين للتقارير المالية رقمي (5) و (7) ومعياري المحاسبة الدوليين رقمي (19) و (34).

2- معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد:

لم يطبق البنك المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الواردة أدناه الصادرة والتي هي غير سارية المفعول بعد :

معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة	سارية المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد
التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة خلال الأعوام 2014 – 2016 والتي تشمل التعديلات على المعيارين الدوليين للتقارير المالية رقمي (1) و(12) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28).	يبدأ سريان التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (1) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) للفترات المالية التي تبدأ في أول كانون الثاني 2018 أو بعد ذلك التاريخ بينما يبدأ سريان التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (12) للفترات المالية التي تبدأ في أول كانون الثاني 2017 أو بعد ذلك التاريخ.
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (12): "ضرائب الدخل" المتعلقة بالاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة عن الخسائر غير المحققة .	أول كانون الثاني 2017
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (7) "قائمة التدفقات النقدية" التي تهدف لتقديم إفصاحات إضافية في قائمة التدفقات النقدية كي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم التغير في المطلوبات الناشئة عن الأنشطة التمويلية.	أول كانون الثاني 2017
التفسيرات للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (22) : "المعاملات بالعملة الأجنبية والدفعات المقدمة". يتناول التفسير المعاملات بالعملة الأجنبية أو جزءاً من المعاملات حيثما يكون هنالك: • بدل بالعملة الأجنبية أو ذو سعر بالعملة الأجنبية. • تعترف المنشأة بالموجودات المدفوعة مقدماً أو بمطلوبات الإيرادات المؤجلة قبل الاعتراف بالموجودات ذات الصلة أو بالإيرادات أو بالمصاريف. • وتعترف المنشأة بالموجودات المدفوعة مقدماً أو بمطلوبات الإيرادات المؤجلة باعتبارها موجودات أو مطلوبات غير نقدية	أول كانون الثاني 2018

التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (2) : "الدفع على أساس الأسهم" المتعلقة بتصنيف وقياس معاملات الدفع على أساس الأسهم.	أول كانون الثاني 2018
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (4) : "عقود التأمين" المتعلقة بالفرق ما بين تاريخ سريان كل من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ومعيار عقود التأمين.	أول كانون الثاني 2018
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (40) : "الاستثمارات العقارية" حيث عدلت الفقرة رقم (57) لتنص على وجوب تحويل المنشأة للعقار من الاستثمارات العقارية أو إيها فقط عندما يتوفر دليل على تغير الاستخدام. يحدث تغير الاستخدام عندما تتوافق، أو لا تتوافق، العقارات مع تعريف الاستثمارات العقارية. لا يعتبر التغير بنوايا الإدارة حول استخدام العقار دليلاً على وجود تغير بالاستخدام. عدلت الفقرة لتنص على أن قائمة الأمثلة الواردة فيها غير شاملة.	أول كانون الثاني 2018
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7): "الأدوات المالية / الإفصاحات" المتعلقة بالإفصاح حول التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).	عندما يتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7): "الأدوات المالية / الإفصاحات" المتعلقة بإفصاحات إضافية حول محاسبة التحوط (والتعديلات اللاحقة) والناتجة عن تطبيق الفصل الخاص بمحاسبة التحوط في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).	عندما يتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 الأدوات المالية (النسخ المعدلة للأعوام 2009 و2010 و2013 و2014) حيث صدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) الأدوات المالية بتشرين الثاني 2009 وطرح متطلبات جديدة لتصنيف الموجودات المالية وقياسها ، وعدل بتشرين الأول 2010 ليشمل متطلبات حول تصنيف المطلوبات المالية وقياسها واستبعادها. كما طرحت نسخة جديدة في تشرين الثاني 2013 تشمل متطلبات جديدة حول محاسبة التحوط. وصدرت نسخه معدلة من المعيار أيضاً في تموز من العام 2014 لتشمل أساساً على (أ) متطلبات التدني للموجودات المالية (ب) تعديلات محددة لمتطلبات التصنيف والقياس من خلال طرح فئة قياس "القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" لبعض أدوات الدين البسيطة . تحتوي النسخة النهائية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على المتطلبات المحاسبية للأدوات المالية وحلت محل معيار المحاسبة الدولي رقم (39): الاعتراف والقياس. وتتضمن النسخة الجديدة من المعيار المتطلبات التالية: **التصنيف والقياس:** تصنف الموجودات المالية بناءً على نموذج الأعمال والتدفقات النقدية التعاقدية. وقدمت نسخة 2014 تصنيفاً جديداً لبعض أدوات الدين حيث يمكن تصنيفها ضمن "الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر". وتصنف المطلوبات المالية تصنيفا مماثلا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) إلا أن هنالك إختلافات بالمتطلبات المطبقة على قياس مخاطر الائتمان المتعلقة بالمنشأة. **التدني:** قدمت نسخة 2014 نموذج "الخسارة الائتمانية المتوقعة" لاحتساب خسارة تدني الموجودات المالية ، وعليه أصبح من غير الضروري زيادة المخاطر الائتمانية مسبقاً حتى يتم الاعتراف بخسارة التدني. **محاسبة التحوط:** قدمت نسخة 2014 نموذجاً جديداً لمحاسبة التحوط صمم ليكون أكثر ملاءمة مع كيفية قيام المنشآت بإدارة المخاطر عند التعرض لمخاطر التحوط المالي وغير المالي. **إلغاء الاعتراف:** اتبعت متطلبات إلغاء الإعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية كما وردت في المعيار المحاسبي الدولي رقم (39).	أول كانون الثاني 2018
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15): الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء. صدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) في أيار 2015 حيث وضع نظاماً شاملاً وموحداً تستعين به المنشآت في قيد الإيرادات الناتجة عن العقود المبرمة مع العملاء. وسيحل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) محل الإرشادات الحالية بشأن الاعتراف بالإيرادات بما في ذلك المعيار المحاسبي الدولي رقم (18): الإيرادات ، والمعيار المحاسبي الدولي رقم (11): عقود الإنشاءات وما يتعلق بها من تفسيرات عند سريان العمل بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15). ويقوم المبدأ الأساسي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) على وجوب اعتراف المنشاة بإيراداتها لوصف تحويل البضائع أوالخدمات المتفق عليها للعملاء بمبلغ يظهر القيمة التي تتوقع المنشأة الحصول عليها لقاء تلك البضائع أو الخدمات ، ويقدم المعيار على وجه الدقة منهجاً للاعتراف بالإيرادات بناءً على خمس خطوات: * الخطوة 1: تحديد العقود المبرمة مع العميل. * الخطوة 2: تحديد التزامات الاداء الواردة بالعقد. * الخطوة 3: تحديد قيمة المعاملة. * الخطوة 4: تخصيص قيمة المعاملة على التزامات الأداء الواردة بالعقد. * الخطوة 5: الاعتراف بالإيرادات عند (أو حين) استيفاء المنشأة لالتزامات الاداء. وتعترف المنشأة، بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15)، بإيراداتها عندما يستوفى الالتزام، أي عندما تحول السيطرة على البضائع أو الخدمات التي تنطوي على استيفاء التزام ما للعميل. ولقد أضيف المزيد من التوجيهات المستقبلية على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) لمعالجة حالات محددة. هذا ويتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) مزيداً من الإفصاحات التفصلية.	أول كانون الثاني 2018

التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) : الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء : لتوضيح ثلاثة جوانب من المعيار (تحديد التزامات الأداء، والمبلغ الأصلي مقابل اعتبارات الوكيل، والترخيص)، كما تم منح أحكام انتقالية للعقود المعدلة والعقود المنجزة	أول كانون الثاني 2018
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16): "عقود الإيجار" يحدد هذا المعيار كيفية الاعتراف بقود الإيجار وقياسها وعرضها والإفصاح عنها وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية . ويوفر هذا المعيار نموذجاً محاسبياً موحداً للمستأجر، حيث يوجب على المستاجرين الاعتراف بالأصول والالتزامات لكافة عقود الإيجار باستثناء العقود التي مدتها اثنا عشر شهراً أو أقل أو أصولها ذات قيم منخفضة. ويوجب هذا المعيار على المؤجر الاستمرار بتصنيف عقود الإيجار إما عقوداً تشغيلية أو تمويلية ، وبموجب هذا المعيار بقيت محاسبة عقود الإيجار في دفاتر المؤجر لحد كبير كما هي دون تغيير عما كانت عليه بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (17).	أول كانون الثاني 2019
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10): "القوائم المالية الموحدة" ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28): "الاستثمار في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة (2011)" المتعلقة بمعالجة بيع موجودات من مستثمر أو أن يقوم بتقديمها لشركته الحليفة أو مشروعه المشترك	تاريخ السريان مؤجل لأجل غير مسمى

تتوقع إدارة البنك تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في إعداد القوائم المالية الموحدة عند تاريخ سريانها وإمكانية تطبيقها. وقد لا يكون لتبني هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة، باستثناء تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (9) و(15) و (16) ، أي تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك بفترة التطبيق الأولي.

وتتوقع الإدارة تبني المعيارين الدوليين للتقارير المالية رقمي (9) و(15) في القوائم المالية الموحدة للبنك للفترات السنوية التي تبدأ في أول كانون الثاني 2018 وتبني المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) في القوائم المالية الموحدة للبنك للسنة التي تبدأ في أول كانون الثاني 2019. وقد يكون لتطبيق المعيارين الدوليين للتقارير المالية رقمي (9) و(15) تأثير جوهري على المبالغ المالية والإفصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة للبنك فيما يتعلق بالإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء والموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك. كما قد يكون لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) تأثير جوهري على المبالغ المالية والإفصاحات في القوائم المالية الموحدة للبنك فيما يتعلق بعقوده التأجيرية.

إلا أنه ليس أمراً عملياً تقديم تقدير معقول لتداعيات تطبيق هذه المعايير لحين قيام الشركة (البنك) بمراجعة بهذا الخصوص.

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية

2016

أسماء أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا

مساهمات كبار المساهمين

مساهمات أعضاء مجلس الإدارة

مساهمات الإدارة التنفيذية العليا

شبكة فروع بنك الأردن

الهيكل التنظيمي العام

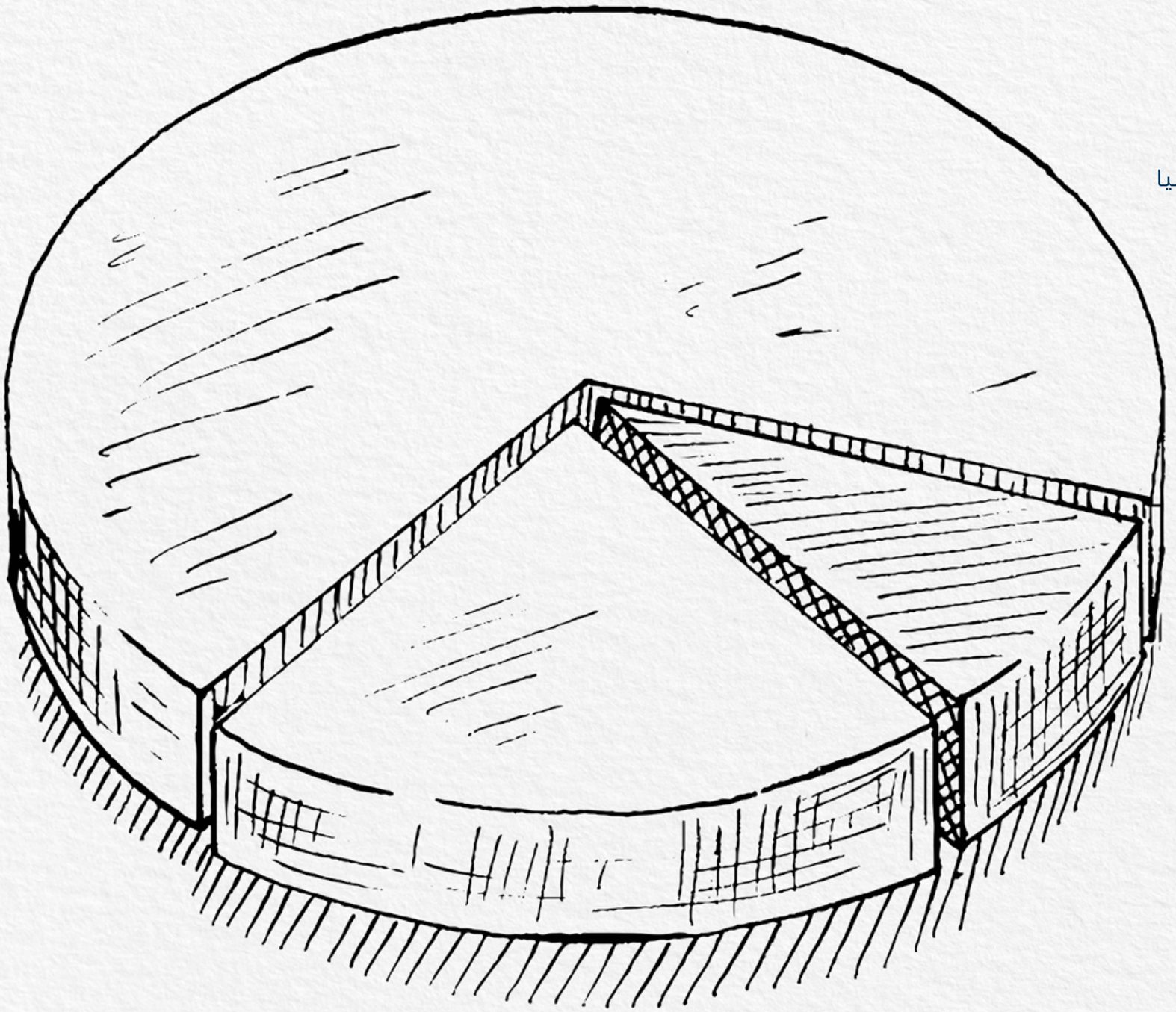

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2016

أ. كلمة رئيس مجلس الإدارة

ب. تقرير مجلس الإدارة

1. أ- أنشطة البنك الرئيسة:

تقديم منتجات وخدمات مصرفية وائتمانية شاملة، قبول الودائع بكافة أنواعها، الطلب والتوفير ولأجل، إصدار شهادات الإيداع والقيام بعمليات التمويل للأفراد والشركات، إضافةً إلى التمويل التجاري وفتح الاعتمادات المستندية الصادرة والواردة، إصدار خطابات الضمان المحلية والخارجية لكافة العملاء في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتقديم خدمة التأجير التمويلي وخدمة الحافظ الأمين.

ب. أماكن البنك الجغرافية وعدد الموظفين في كل منها:

بلغ عدد الفروع والمكاتب المنتشرة في الأردن وفلسطين 71 فرعاً و10 مكاتب للصرافة في الأردن و14 فرعاً ومكتباً واحداً في فلسطين، وقد وردت عناوين الفروع والمكاتب بشكل مفصّل في نهاية التقرير ضمن (شبكة فروع بنك الأردن).

كما بلغ عدد موظفي البنك 1,920 موظفاً. وفيما يلي تفاصيل أعداد الموظفين في الفروع والمكاتب:

الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين
الإدارة العامة	926	فرع السوق التجاري	8	فرع درة خلدا	13	فرع مأدبا	10
الإدارة الإقليمية	175	فرع الشميساني	20	فرع دير أبي سعيد	7	فرع ماركا	13
فرع أبو علندا	10	فرع الشونة الشمالية	8	فرع رأس العين	8	فرع مرج الحمام	7
فرع أبو نصير	7	فرع الصويفية	12	فرع سحاب	6	فرع معان	8
فرع إربد	15	فرع الطرة	5	فرع سيتي مول	14	فرع وادي السير	8
فرع الأزرق الشمالي	5	فرع العقبة	12	فرع ش. الثلاثين- إربد	10	فرع عمّان	7
						فرع العبدلي مول	14
فرع البيادر	9	فرع الفحيص	8	فرع شارع الحرية/ المقابلين	8	فرع الخليل	18
فرع الجاردنز	19	فرع القويسمة	11	فرع شارع الحصن	10	فرع الإرسال	6
فرع الجامعة الأردنية	7	فرع الكرك	7	فرع ش. المدينة المنورة	8	فرع الرام/ رام الله	7
فرع الجبل الشمالي	8	فرع المحطة	8	فرع ش. المدينة المنورة/ تلاع العلي	9	فرع العيزرية/ القدس	7
فرع الجبيهة	10	فرع المدينة الرياضية	8	فرع ش. اليرموك/ النصر	7	فرع النصر	11
فرع الجيزة	7	فرع المطار	4	فرع ش. إيدون	7	فرع بيت لحم	11
فرع الخالدي	6	فرع المفرق	10	فرع ش. حكما/ إربد	11	فرع جنين	21
فرع الدوار الأول	10	فرع المنطقة الحرة/ الزرقاء	8	فرع ش. فيصل/ الزرقاء	9	فرع المنطقة الصناعية/ رام الله	5
فرع الدوار الثالث	7	فرع المنطقة الصناعية/ البيادر	8	فرع ش. مكة	14	فرع رام الله	24
فرع الرابية	8	فرع النزهة	7	فرع صويلح	9	فرع رفيديا	5
فرع الرصيفة	8	فرع الهاشمي الشمالي	6	فرع ضاحية الياسمين	9	فرع طولكرم	8
فرع الرمثا	8	فرع تاج مول	14	فرع طارق	9	فرع غزة	16
فرع الرونق	9	فرع جبل الحسين	13	فرع عبدون	12	فرع قباطية	7
فرع الزرقاء	9	فرع جبل اللويبدة	7	فرع عجلون	9	فرع نابلس	24
فرع الزرقاء الجديدة	7	فرع جرش	10	فرع الوحدات	9		
فرع السلط	9	فرع خلدا	10	فرع كفرنجة	5		

ج. حجم الاستثمار الرأسمالي:

405.4 مليون دينار كما في 2016/12/31.

2. الشركات التابعة للبنك

أ. بنك الأردن - سورية/ الجمهورية العربية السورية

اسم الشركة	بنك الأردن – سورية
نوع الشركة	مساهمة مَغفلة
تاريخ التأسيس	2008/5/28
النشاط الرئيسي للشركة	القيام بكافة العمليات المصرفية
رأسمال الشركة	3,000,000,000 ليرة سورية
نسبة ملكية بنك الأردن في بنك الأردن – سورية	%49
عنوان الشركة	دمشق – ش. بغداد – ساحة السبع بحرات ص.ب. 8058 دمشق- سورية هاتف: 00963-11-22900000 00963-11-22900229 فاكس: 00963-11-2315368
عدد الموظفين	218 موظفاً
عناوين فروع البنك وعدد موظفي كل فرع	**فرع ش. بغداد** دمشق – ساحة السبع بحرات هاتف: 00963-11-22900100 فاكس: 00963-11-2317730 ص.ب. 8058 دمشق - سورية عدد موظفي الفرع: 10 **فرع أبو رمانة** دمشق- أبو رمانة – ساحة الجامعة العربية هاتف: 00963-11-3354500 فاكس: 00963-11-3354506 ص.ب. 8058 دمشق- سورية عدد موظفي الفرع: 13 **فرع العباسيين** دمشق – ساحة العباسيين – بجانب صيدلية فادي عبدالنور هاتف: 00963-11-4438261 فاكس: 00963-11-4438267 ص.ب. 8058 دمشق- سورية عدد موظفي الفرع: 8 **فرع جرمانا** ريف دمشق – جرمانا – ساحة السيد الرئيس هاتف: 00963-11-5659377 ص. ب. 8058 دمشق- سورية عدد موظفي الفرع: 5 **فرع حرستا (مغلق موقتاً)** ريف دمشق – حرستا – مقابل مبنى مديرية الخدمات الجديدة هاتف: 00963-11-5376711 فاكس:00963-11-5376717 ص.ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: لا يوجد **فرع صحنايا (مغلق موقتاً)** ريف دمشق – أوتستراد درعا – مقابل كازية المدينة المنورة هاتف: 00963-11-63900333 فاكس:00963-11-8140614 ص.ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: لا يوجد **فرع ش. الفيصل/ حلب** حلب – المنطقة العقارية الثانية – ش. الملك فيصل هاتف: 00963-21-2228071 فاكس:00963-21-2228081 ص.ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 7 **فرع البارون/ حلب** حلب – ش. البارون هاتف: 00963-21-2126996 فاكس: 00963-21-2125985 ص.ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 4 **فرع العزيزية/ حلب** حلب – منطقة العزيزية – ش. سينما الزهراء هاتف: 00963-21-2122667 فاكس: 00963-21-2125672 ص.ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 4 **فرع الحمدانية / حلب (مغلق موقتاً)** حلب – الحمدانية – فندق المارتيني هاتف: 00963-21-5120153 فاكس: 00963-21-5120156 ص.ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع : لا يوجد **فرع اللاذقية** اللاذقية – ش. الكورنيش الغربي هاتف: 00963-41-457623 فاكس: 00963-41-456768 ص.ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 12 **فرع حمص** حمص- دوار 94 – ش. أبو تمام هاتف: 00963-31-2220603 فاكس: 00963-31-2222305 ص.ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 6 **فرع طرطوس** طرطوس – ش. الثورة هاتف: 00963-43-313733 فاكس: 00963-43-313793 ص.ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 8 **فرع السويداء** السويداء – طريق قنوات هاتف: 00963-16-324188 فاكس: 00963-16-324288 ص.ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 9
المشاريع المملوكة من قبل البنك ورؤوس أموالها	لا يوجد

الهيكل التنظيمي / بنك الأردن – سورية

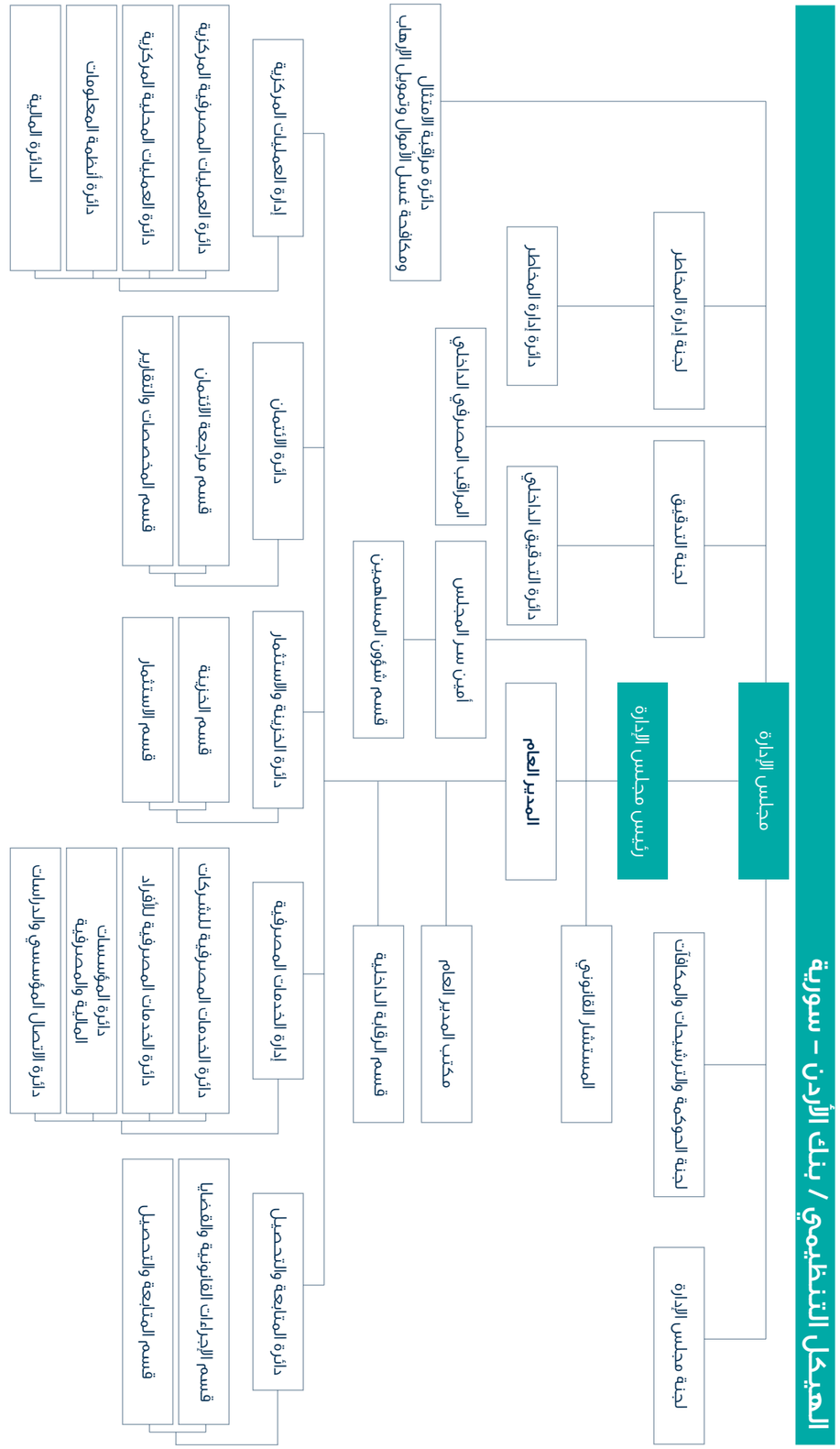

ب. شركة الأردن للتأجير التمويلي المساهمة الخاصة المحدودة / المملكة الأردنية الهاشمية

اسم الشركة	شركة الأردن للتأجير التمويلي
نوع الشركة	مساهمة خاصة
تاريخ التأسيس	2011/10/24
النشاط الرئيسي للشركة	التأجير التمويلي
رأسمال الشركة	20,000,000 دينار
نسبة ملكية البنك	٪100
عنوان الشركة	عمّان- ش. مكة – مجمع الحسيني، بناية رقم: 164 ص ب 2140 عمّان 11181 الأردن هاتف: 5542697 6 962+ فاكس: 5542698 6 962+
عدد الموظفين	2 موظف
عناوين فروع الشركة	لا يوجد للشركة فروع
المشاريع المملوكة من قبل الشركة ورؤوس أموالها	لا يوجد

الهيكل التنظيمي/ شركة الأردن للتأجير التمويلي

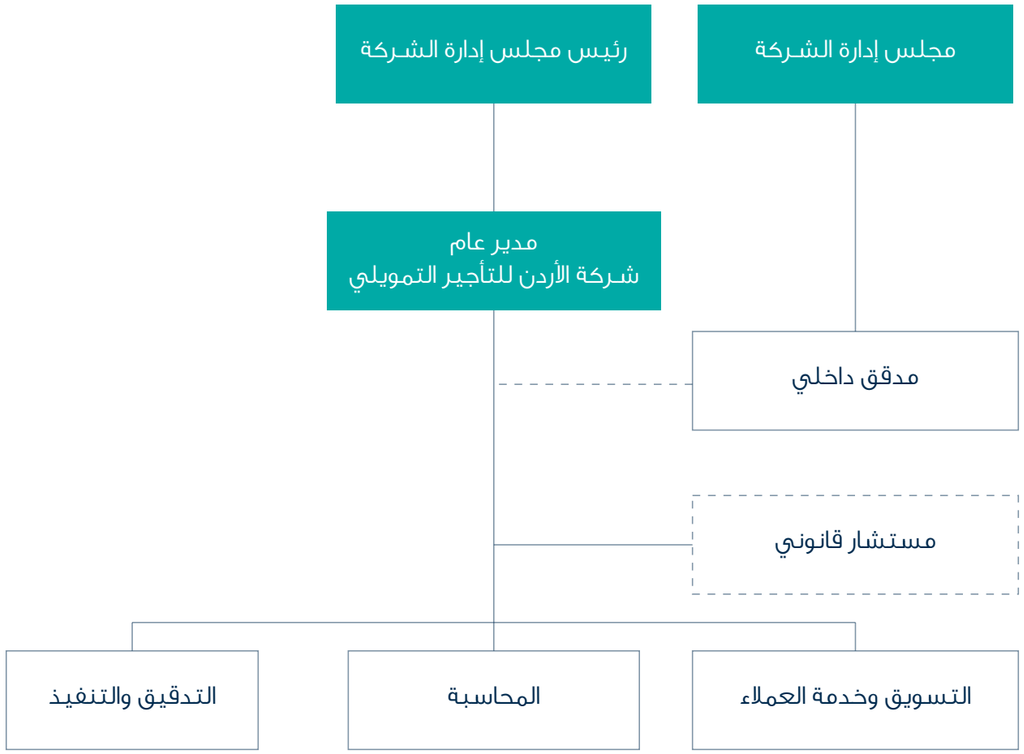

ج. شركة تفوّق للاستثمارات المالية المساهمة الخاصة المحدودة / المملكة الأردنية الهاشمية

اسم الشركة	شركة تفوّق للاستثمارات المالية
نوع الشركة	مساهمة خاصة
تاريخ التأسيس	2006/3/23
النشاط الرئيسي للشركة	وساطة مالية (بيع وشراء الأسهم)
رأسمال الشركة	3,500,000 دينار
نسبة ملكية البنك	%100
عنوان الشركة	عمّان- شارع مكة – مجمع الحسيني، بناية رقم: 164 ص ب 942453 – عمّان 11194 – الأردن هواتف الشركة: 5519309 6 962+ 5516809 6 962+ فاكس: 5519567 6 962+
عدد الموظفين	8 موظفين
عناوين فروع الشركة	لا يوجد للشركة فروع
المشاريع المملوكة من قبل الشركة ورؤوس أموالها	لا يوجد

الهيكل التنظيمي/ شركة تفوّق للاستثمارات المالية

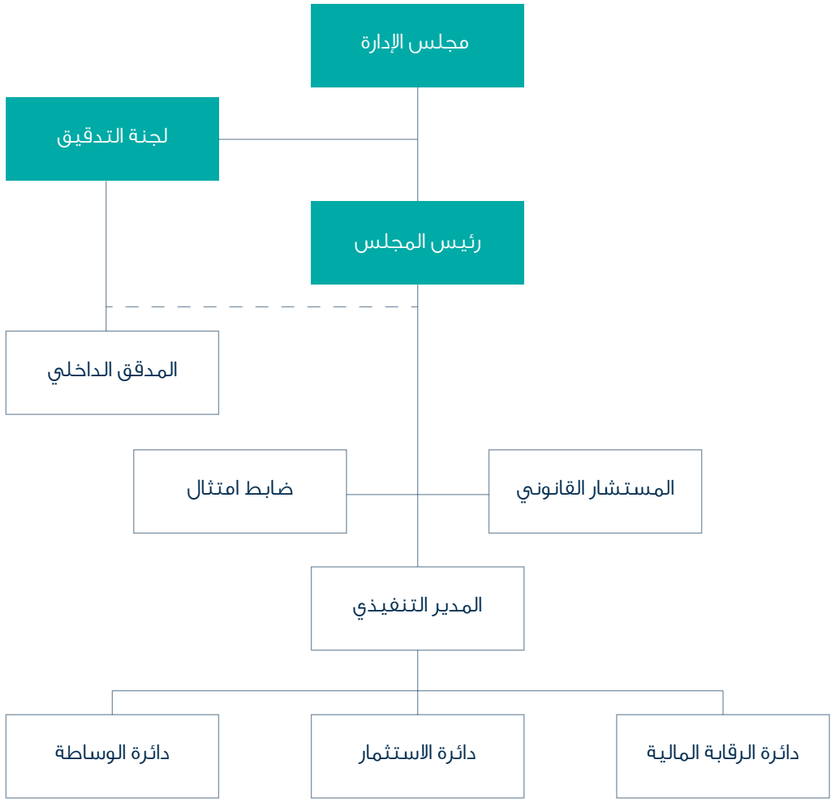

3. أ- أسماء أعضاء مجلس الإدارة ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم

السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري
رئيس مجلس الإدارة / المدير العام

تاريخ الميلاد: 1969/11/14 تاريخ التعيين: 1995/1/21
تاريخ العضوية: 2001/6/14 طبيعة العضوية: تنفيذي/غير مستقل

الشهادات العلمية:
- ماجستير في إدارة الأعمال والمحاسبة المهنية سنة 1995 من كلية كانيشوس، بافالو، الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس في الاقتصاد سنة 1990 من جامعة جنوب كاليفورنيا/ الولايات المتحدة الأمريكية.

-الخبرات العملية:
- رئيساً لمجلس الإدارة/ المدير العام لبنك الأردن منذ 2007/8/2.
- مديراً عاماً لبنك الأردن منذ 2003/8/10.
- نائباً للمدير العام في بنك الأردن من كانون الأول 1996 - 2003/8/8.
- مساعداً تنفيذياً للمدير العام في بنك الأردن من كانون الثاني 1995 - كانون الأول 1996.
- حضر العديد من الدورات المصرفية والقيادية المتقدمة يذكر منها:
  - البرنامج التدريبي الشامل على العمليات المصرفية لدى فروع بنك الأردن من شباط1991 - كانون الثاني 1993.
  - دورة تدريبية متخصصة في الائتمان لدى المكتب الرئيسي لبنك مانيوفاكتشررز هانوفر في الولايات المتحدة الأمريكية من أيلول 1990 - شباط 1991.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة بنك الأردن – سورية.
- رئيس مجلس إدارة شركة تفوّق للاستثمارات المالية.
- عضو مجلس إدارة صندوق الاستثمار لجامعة اليرموك.
- عضو مجلس الأمناء في مركز الملك عبدالله الثاني للتميز.
- عضو مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن لغاية 2016/12/29.
- عضو مجلس إدارة شركة الشرق الأوسط للتأمين.

الدكتور عبدالرحمن سميح عبدالرحمن طوقان
نائب رئيس مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1935/2/5 تاريخ العضوية:1997/5/31
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل

الشهادات العلمية:
- دكتوراه في الاقتصاد سنة 1967 من جامعة فاندر بلت/ الولايات المتحدة الأمريكية.
- ماجستير في الاقتصاد سنة 1959 من جامعة فاندر بلت/ الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس في الاقتصاد سنة 1958 من الجامعة الأمريكية/ لبنان.

الخبرات العملية:
- رئيس مجلس إدارة بورصة عمّان من سنة 2000 - 2004.
- مدير عام للبنك الأهلي الأردني من سنة 1976 - 1997.
- مدير عام للشركة الوطنية العقارية/ الكويت من سنة 1974 - 1976.
- نائب مدير عام البنك الأهلي الأردني من سنة 1971 - 1974.
- مدير عام لدائرة الاستيراد والتصدير والتموين/ الحكومة الأردنية من سنة 1969 - 1970.
- رئيس دائرة التخطيط في مجلس الإعمار الأردني من سنة 1961 - 1969.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة بورصة عمّان.
- عضو مجلس إدارة شركة مصانع الإسمنت الأردنية.
- عضو مجلس إدارة بنك الإنماء الصناعي.
- عضو مجلس إدارة في البنك الأهلي الأردني.
- عضو لجنة إدارة بنك الأردن والخليج سابقاً (البنك التجاري الأردني حالياً).
- عضو مجلس إدارة شركة الفنادق والسياحة الأردنية.

السيد يحيى زكريا محمد القضماني
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1957/1/1 تاريخ العضوية: 2009/3/7
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس إدارة أعمال سنة 1979 من جامعة مينيسوتا/ الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:
- نائب رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي/ فلسطين منذ 1993 ولغاية تاريخه.
- مدير شركة السياحة للأراضي المقدسة، وكلاء عامون أليطاليا/ الأردن من سنة 1979 - 2004.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- نائب رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي / فلسطين.
- عضو مجلس إدارة شركة النقليات السياحية الأردنية «جت» من سنة 1981 - 1999.
- عضو مجلس إدارة شركة الدخان والسجائر الدولية.
- عضو مجلس إدارة شركة الإقبال للطباعة والتغليف.

الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1955/7/6 تاريخ العضوية: 2008/10/22
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/غير مستقل

الشهادات العلمية:
- ماجستير طب الأسرة سنة 1990 من جامعة لندن/ المملكة المتحدة.
- الزمالة البريطانية سنة 1987 من الكلية الملكية لأطباء الأسرة/ المملكة المتحدة.
- بكالوريوس الطب والجراحة سنة 1980 من جامعة القاهرة.

الخبرات العملية:
- مؤسساً ورئيساً للمركز الأردني لطب الأسرة منذ تشرين الأول 1991.
- طبيب أخصائي في القطاع الخاص منذ 1992.
- محاضر أكاديمي في كل من جامعة ليفربول، الجامعة الأردنية وجامعة العلوم والتكنولوجيا من سنة 1987 - 2000 على فترات.
- رئيس لجمعية اختصاصيي طب الأسرة منذ تموز 1993 لعدة فترات حتى 2012.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة المجموعة الاستشارية الاستثمارية (المستشفى الاستشاري) منذ حزيران 2007 حتى كانون الثاني 2016.

الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1956/12/13 تاريخ العضوية: 2008/10/22
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ مستقل

الشهادات العلمية:
- ليسانس الآداب / فلسفة وعلم نفس سنة 1986 من جامعة بيروت العربية / لبنان.
- شهادة الطب والجراحة سنة 1987 من جامعة الإسكندرية/ مصر.

السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1962/7/6 تاريخ العضوية: 2009/3/7
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ مستقل

الشهادات العلمية:
- ماجستير هندسة كمبيوتر سنة 1985 من جامعة جورج واشنطن / الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس رياضيات وعلوم عسكرية سنة 1983 من الجامعة العسكرية في كارولينا الجنوبية / الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي لشركة الرؤية الحديثة للإلكترونيات والأجهزة الكهربائية منذ 8/ آذار/2015 ولغاية تاريخه.
- المدير التنفيذي لمركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير من 2010/7/29 - 2014/5/22.
- المدير التنفيذي لشركة تطوير العقبة من كانون ثاني 2010 - تموز 2010.
- مدير عام في شركة سرايا العقبة من 2007/2/1 - 2009/12/31.
- مفوض الإيرادات والجمارك في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من كانون ثاني 2004 – شباط 2007.
- مدير منطقة الخليج/ قطر لشركة الأوسط للمقاولات من أيلول 2002 – كانون الأول 2003.
- الرئيس التنفيذي لشركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية (TALABAY) من تشرين الأول 2000 – أيلول 2002.
- المدير العام لشركة عبر الأردن لخدمات الاتصالات من أيار 1997 – أيلول 2000.
- المدير العام لشركة النسر للاتصالات المتقدمة من شباط 1997 – تشرين الثاني 2003.
- خبرة واسعة في مجال العمل العسكري حيث تدرج في العمل العسكري خلال السنوات 1985 - 1996.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس أمناء جامعة مؤته منذ تشرين الثاني 2014.
- عضو مجلس إدارة شركة الثقة للاستثمارات الأردنية منذ تموز 2014.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة مركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير (KADDB) من كانون الأول/2010 – أيار/2014.
- عضو مجلس أمناء متحف الدبابات الملكي.
- عضو مجلس أمناء جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية.
- عضو مجلس إدارة شركة مياه العقبة من 2010/1/1 – 2010/8/1.
- عضو مجلس إدارة ميناء وحاويات العقبة من 2010/1/1 – 2010/8/1.
- عضو مجلس إدارة شركة مطارات العقبة من 2010/1/1 – 2010/8/1.
- عضو مجلس الأمناء في جامعة مؤتة من تشرين الثاني 2009 – 2010/8/1.
- عضو مجلس الأمناء في جامعة العلوم التطبيقية من كانون ثاني 2006 – تشرين أول 2009.
- عضو مجلس المفوضين في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من كانون ثاني 2004 – شباط 2007.
- عضو مجلس إدارة شركة توزيع الكهرباء من حزيران 2006 – آذار 2007.
- رئيس مجلس إدارة مدرسة العقبة الدولية من حزيران 2006 – شباط 2007.
- عضو مجلس إدارة الشركة اليمنية للهواتف العمومية من أيلول 1998 – أيلول 2000.
- عضو مجلس إدارة وكالة الشرق الأوسط للدفاع والأمن من آب 1997 – تشرين ثاني 2003.
- نائب رئيس مجلس إدارة مركز الملك عبدالله الثاني لتدريب العمليات الخاصة (KASOTC) من كانون أول 2010 – شباط 2013.
- عضو مجلس أمانة عمّان الكبرى من آب 2010 – آب 2013.

السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي
عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة

تاريخ الميلاد: 1950/9/17
تاريخ العضوية: 2009/3/7
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس هندسة السيارات سنة 1975 من جامعة تشيلسي/ بريطانيا

الخبرات العملية:
- رئيس هيئة مديري مركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير من سنة 2004 - 2006.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة الشركة الدولية للعلوم والتكنولوجيا.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة شركة ألفا للتعدين والتكنولوجيا.
- رئيس هيئة مديري شركة تلال اللويبدة للمطاعم السياحية.
- عضو في لجنة تأسيس مركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير.
- عضو في مجلس إدارة متحف السيارات الملكي.
- نائب رئيس مجلس إدارة معرض ومؤتمر معدات العمليات الخاصة (SOFEX).
- عضو في الهيئة العليا لرياضة السيارات.
- رئيس مجلس إدارة شركة سي إل إس الأردن (CLS Jordan).
- رئيس مجلس إدارة الشركة الأردنية الدولية للحماية (JoSecure International).
- رئيس مجلس إدارة (Jordan Electronic Logistics Support).

السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس
عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية

تاريخ الميلاد: 1968/12/16
تاريخ العضوية: 2011/6/16
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس حقوق سنة 1992 من الجامعة الأردنية / الأردن.

الخبرات العملية:
- يزاول مهنة المحاماة من سنة 1994 حتى تاريخه.
- عضو في المحكمة الدولية اعتباراً من 2012/1/6 حتى تاريخه.
- يملك خبرة عملية واسعة في المجالات التالية:
  - إدارة عمليات الاندماج لشركات السوق للأردن والشركات العالمية.
  - إدارة الاستثمارات الخاصة والعمليات المتعلقة بالأسهم وإعادة هيكلتها.
  - إدارة الأسهم الخاصة والشركات ذات رؤوس الأموال الاستثمارية المؤثرة.
  - إدارة المشاريع المشتركة.
  - عضو في عديد من غرف التحكيم الدولية.
  - إدارة التعاملات والاستشارات المصرفية الخاصة على عدة مستويات من ضمنها البنوك السويسرية الخاصة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي والتعامل الخاص بموضوع Family Trust.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة شركة الأردن ديكابولس للأملاك. م.ع.م.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو هيئة مديرين/ شركة راية للطيران.
- عضو مجلس إدارة شركة الأردن ديكابولس للاستثمارات الخاصة.
- عضو مجلس إدارة شركة السيطرة للاستثمار.
- عضو مجلس إدارة شركة الجمان للاستشارات.
- رئيس هيئة مديرين شركة أحياء عمّان لتأهيل وتطوير العقار – ممثل لشركة الأردن ديكابولس للأملاك.
- عضو هيئة مديري شركة منتجع ماعين الأردنية. ذ.م.م.
- عضو مجلس إدارة شركة الضمان المميز للاستثمارات السياحية.

السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1960/5/1
تاريخ العضوية: 2015/7/30
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ غير مستقل

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس هندسة كهرباء سنة 1984 من Portland State University/ الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:
- مدير عام المجموعة الهندسية المتطورة – الأردن منذ سنة 2007 ولغاية تاريخه.
- مؤسس ورئيس تنفيذي شركة كوارتز الإلكتروميكانيكية – رأس الخيمة / الإمارات العربية المتحدة منذ سنة 2006 ولغاية تاريخه.
- مؤسس وشريك شركة الهندسة الكهربائية المتطورة – قطر منذ سنة 2001 ولغاية تاريخه.
- رئيس تنفيذي شركة كيبلك – الكويت منذ سنة 1999 ولغاية تاريخه.
- مؤسس ورئيس تنفيذي المجموعة الإلكتروميكانيكية القطرية – قطر منذ سنة 1998 ولغاية تاريخه.
- نائب مدير عام شركة الصناعات الوطنية – الأردن من كانون ثاني 2004 – تموز 2004.
- مؤسس ورئيس تنفيذي شركة فدان للمقاولات الكهروميكانيكية – الأردن من سنة 1994 – 1997.
- نائب مدير عام شركة فدان للتجارة والمقاولات – الكويت من سنة 1984 – 1990.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مؤسس شركة الطاقة النظيفة – الأردن.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي– فلسطين.
- عضو مجلس إدارة شركة الكابلات المتحدة – الأردن.
- شركة الصقر للتأمين.

الخبرة العملية من خلال الأعمال الحرة الخاصة:
- خبرة في مجال الهندسة تزيد عن 30 سنةً في الأردن، الخليج والولايات المتحدة الأمريكية، وتشمل تأسيس وإدارة شركات في عدة بلدان في مختلف التخصصات الهندسية.

خبرات عملية أخرى:
- خبرة في إدارة المشاريع وتطوير الأعمال.

السيد حسام راشد رشاد مناع
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1963/9/6
تاريخ العضوية: 2015/7/30
طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل

الشهادات العلمية:
- ماجستير إدارة الأعمال سنة 1989 من جامعة California State University, Chico / الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس إدارة الأعمال سنة 1987 من جامعة California State University, Chico / الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:
- الرئيس التجاري لشركة شمس معان لتوليد الطاقة منذ تشرين الأول 2015 ولغاية تاريخه.
- مدير محفظة من خلال الأعمال الخاصة، منذ أيار 2004 ولغاية تاريخه.
- المدير العام لشركة العقبة لصناعة وتكرير الزيوت النباتية (AMRV)، من أيار 2011 – أيار 2013.
- عضو لجنة التدقيق في شركة الجنوب لصناعة الفلاتر م.ع.م (AJFM)، منذ أيار 2008 – تشرين الأول 2010.
- مدير المحفظة الاستثمارية في بنك المؤسسة العربية المصرفية / دائرة الاستثمار، من آذار 2002 – نيسان 2004.
- مدير تسهيلات الشركات في بنك المؤسسة العربية المصرفية، من أيلول 2000 – شباط 2002.
- ضابط ائتمان (مراقب) في البنك العربي/ قسم التسهيلات الائتمانية/ الشركات والفروع الدولية، من تموز 1994 – أيار 2000.
- ضابط ائتمان (مسؤول قسم) في البنك العربي – فرع المحطة / دائرة التسهيلات الائتمانية من حزيران 1991 – حزيران 1994.
- مسؤول حساب في شركة Metropolitan Life – سان فرانسيسكو/ كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، من حزيران 1989 – حزيران 1990.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة في شركة الجنوب لصناعة الفلاتر م.ع.م (AJFM) من أيار 2008 – تشرين الأول 2010.
- عضو هيئة مديرين في شركة التجمعات الاستثمارية العقارية من آذار 2002 – نيسان 2004.

ب. أسماء ورتب أشخاص الإدارة التنفيذية العليا ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم:

السيد محمد أنور مفلح حمدان
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1949/12/5 تاريخ العضوية: 2015/7/30
طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل

الشهادات العلمية:
- ماجستير إدارة أعمال (MBA) سنة 1979 من جامعة Thunderbird University / USA.
- بكالوريوس محاسبة سنة 1973 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:
- نائباً للمدير العام في بنك الأردن من 2007/1/1 ولغاية 2012/6/30.
- مساعداً للمدير العام/ إدارة التسهيلات في بنك الأردن من تشرين الثاني 1994 – كانون الثاني 2007.
- مساعداً للمدير العام/ إدارة الائتمان في بنك القاهرة عمّان من كانون الثاني 1990 – تشرين الثاني 1994.
- مدير دائرة الائتمان في بنك الأردن من آب 1985 – كانون الأول 1990.
- مساعداً لمدير دائرة الاستثمار والفروع في البنك الأردني الكويتي من تموز 1979 – آب 1985.
- محللاً مالياً في بنك الكويت المركزي من أيار 1976 – أيار 1978.
- محللاً مالياً في البنك المركزي الأردني من آب 1973 – أيار 1976.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة – شركة الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية – ممثلاً لبنك الأردن.
- عضو مجلس إدارة – شركة باطون لصناعة الطوب والبلاط المتداخل – ممثلاً لبنك الأردن.

السيد صالح رجب عليان حماد
مساعد المدير العام/ إدارة قطاع الامتثال والمخاطر
أمين سر مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1962/7/27 تاريخ التعيين:2015/7/27

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس علوم حاسوب سنة 1985 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:
- مساعد المدير العام / إدارة قطاع الامتثال والمخاطر في بنك الأردن منذ 2015/7/27 ولغاية تاريخه.
- مساعد المدير العام / إدارة قطاع الامتثال والمخاطر في بنك الأردن من 2014/12/15 – 2015/5/28.
- المدير التنفيذي / دائرة الامتثال والمخاطر في بنك الأردن منذ 2009/1/1 – 2014/12/14.
- مدير دائرة الامتثال ومخاطر العمليات في بنك الأردن منذ 1994/12/1 – 2008/12/31.
- خبرة طويلة في مجال التدقيق والعمليات.
- حضر دورات عديدة محلية وخارجية في إدارة المخاطر ومتطلبات بازل II والامتثال.
- حاصل على شهادات مهنية : CCO, CORE.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة تفوّق للاستثمارات المالية اعتباراً من 2016/12/21.
- عضو مجلس إدارة بنك الأردن – سورية اعتباراً من 2016/12/21.
- عضو مجلس إدارة شركة الإقبال للاستثمار م.ع.م.
- عضو مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن اعتباراً من 2016/12/29.

الدكتور ناصر مصطفى "محمد سعيد" خريشي
مساعد المدير العام / إدارة قطاع العمليات

تاريخ الميلاد: 1962/4/25 تاريخ التعيين: 2014/4/9

الشهادات العلمية:
- دكتوراه في هندسة الكهرباء تخصص نظرية التحكم سنة 1990 من جامعة ستانفورد/ الولايات المتحدة الأمريكية.
- ماجستير أنظمة هندسة اقتصاد سنة 1985 من جامعة ستانفورد / الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس هندسة كهرباء سنة 1984 من جامعة الكويت / الكويت.

الخبرات العملية:
- مساعد المدير العام/ إدارة قطاع العمليات في بنك الأردن منذ 2014/12/15 ولغاية تاريخه.
- المدير التنفيذي / دائرة الأسواق العالمية في بنك الأردن من 2014/4/9 – 2014/12/14.
- مدير عام Monere LLC بولاية كاليفورنيا من سنة 2011 – 2014.
- مساعد مدير عام / عمليات وأنظمة معلومات في بنك الاتحاد من سنة 2009 – 2011.
- مساعد مدير عام/ أنظمة معلومات في البنك الأردني الكويتي من سنة 2004 – 2009.
- شغل عدة مناصب تنفيذية بشركات أبحاث واستشارات أنظمة معلومات بالولايات المتحدة الأمريكية من سنة 1988 – 2004.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة شركة الإقبال للاستثمار. م.ع.م.
- عضو مجلس إدارة شركة تفوّق للاستثمارات المالية.

السيد أسامة سميح أمين سكري
المستشار القانوني للبنك

تاريخ الميلاد: 1955/4/27 تاريخ التعيين كمستشار قانوني: 2015/4/28

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس حقوق سنة 1977 من جامعة بيروت العربية.

الخبرات العملية:
- مستشار قانوني لبنك الأردن منذ 2015/4/28 ولغاية تاريخه.
- مستشار قانوني ومدير للدائرة القانونية لبنك الأردن من 1994/4/10 – 2015/4/27.
- خبرة قانونية طويلة في مجال الاستشارات والمرافعات القانونية منذ سنة 1981.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة بنك الأردن – سورية.
- عضو مجلس إدارة في الشركة الدوليّة للصناعات الدوائية والكيماوية والمستلزمات الطبيّة.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
- عضو مجلس التأمينات في الضمان الاجتماعي.
- عضو مجلس إدارة شركة تفوّق للاستثمارات المالية.
- عضو مجلس إدارة الشركة الموحدة لتنظيم النقل البري.
- عضو مجلس إدارة شركة الصناعات الوطنية.
- عضو مجلس إدارة الشركة التكاملية للاستثمارات.
- عضو مجلس إدارة الشركة الشامخة للاستثمارات العقارية.

السيدة رباب جميل سعيد عبادي
المدير التنفيذي / دائرة الموارد البشرية

تاريخ الميلاد: 1963/12/10 تاريخ التعيين: 2015/9/7

الشهادات العلمية:
- ماجستير في إدارة الأعمال سنة 2003 من جامعة Coventry / بريطانيا.
- بكالوريوس في الهندسة الكيماوية سنة 1987 من جامعة بغداد / العراق.

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي / دائرة الموارد البشرية في بنك الأردن منذ 2015/9/7 ولغاية تاريخه.
- المدير التنفيذي / دائرة الموارد البشرية في بنك الأردن من 2009/9/1 - 2015/7/7.
- قائمة بأعمال مدير دائرة الرقابة المالية في بنك الأردن من 2014/8/25 ولغاية 2015/1/31.
- رئيسة الموارد البشرية في منطقة البحرين ومصر في بنك ستاندرد تشارترد في الفترة من 2006/9 – 2009/8.
- رئيسة الموارد البشرية لمنطقة الأردن ولبنان في بنك ستاندرد تشارترد في الفترة من 2004/9 – 2006/8.
- عملت لدى شركة Great Plains في الشرق الأوسط في عدة وظائف من ضمنها مديرة منتج الموارد البشرية من 2000/10 – 2002/8.
- عملت مسؤولة في الموارد البشرية في الجامعة الأمريكية – الشارقة في الفترة من 1999/7 – 2000/10.
- عملت ضابط ائتمان في بنك الاتحاد في الفترة من 1996/9 – 1999/5
- عملت ضابط ائتمان لدى بنك الإنماء الصناعي في الفترة من 1991/4 – 1996/8
- عملت مهندسة موقع في شركة الصناعات البتروكيماوية الوسيطة في الفترة من 1988/11 – 1990/11.

السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور

المدير التنفيذي / دائرة التدقيق الداخلي

تاريخ الميلاد: 1952/10/9 تاريخ التعيين: 1994/11/1

الشهادات العلمية:

بكالوريوس محاسبة سنة 1976 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:

- خبرة عملية واسعة في مجال التدقيق والعمل المصرفي:
  - المدير التنفيذي / دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن من 2009/1/11 - ولغاية تاريخه.
  - مدير دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن من 2007/12/24 - 2009/1/10.
  - مدير فرع عمّان في بنك الأردن من 2006/4/25 - 2007/12/23.
  - مدير في دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن من 1994/11/1 - 2006/4/25.
  - مفتش رئيسي في بنك القاهرة عمّان من 1987/1/1 - 1994/10/30.
  - خبرة متنوعة في مجال محاسبة الشركات وتدقيق الحسابات من أبرزها مكتب شاعر للتدقيق.
  - محاضر في عدد من الدورات المتنوعة في مجال العمليات المصرفية والتدقيق في بنك الأردن.
  - حضر العديد من الدورات والندوات الإدارية والمصرفية المتقدمة.

السيد ضمام محمد عبدالقادر خريسات

المدير التنفيذي/ إدارة العمليات المركزية

تاريخ الميلاد: 1972/12/20 تاريخ التعيين: 2015/7/1

الشهادات العلمية:

- ماجستير محاسبة سنة 1996 من الجامعة الأردنية / الأردن.
- بكالوريوس محاسبة سنة 1994 من الجامعة الأردنية / الأردن.

الخبرات العملية:

- المدير التنفيذي/ إدارة العمليات المركزية في بنك الأردن منذ 2015/7/1 ولغاية تاريخه.
- المدير التنفيذي/ إدارة العمليات المركزية في بنك الأردن من 2015/3/1 - 2015/5/3.
- مدير دائرة العمليات المركزية في بنك الأردن من 2005/11/28 - 2015/2/28.
- مدير دائرة هندسة العمليات في بنك الأردن من 2005/6/14 - 2005/11/27.
- مدير دائرة العمليات المصرفية في بنك الأردن من 2005/6/1 - 2005/6/13.
- مسؤول وحدة فحص وضبط البرامج في بنك الأردن من 2004/8/29 - 2005/5/31.
- مسؤول ثاني في فرع ماركا في بنك الأردن من 2003/11/13 - 2004/8/28.
- مراقب في إدارة الفروع في بنك الأردن من 2002/10/8 - 2003/11/12.
- مفتش في دائرة التفتيش في بنك الأردن من 1998/3/1 - 2002/10/8.
- مفتش في دائرة التفتيش والتدقيق الداخلي في بنك القاهرة عمّان من سنة 1994 - 1998.

السيد حاتم نافع إبراهيم فقهاء

المدير الإقليمي /
إدارة فروع فلسطين

تاريخ الميلاد: 1965/5/4 تاريخ التعيين: 1992/1/28

الشهادات العلمية:

- ماجستير محاسبة سنة 1993 من الجامعة الأردنية / الأردن.
- بكالوريوس محاسبة سنة 1989 من جامعة بير زيت / فلسطين.

الخبرات العملية:

- المدير الإقليمي/ إدارة فروع فلسطين في بنك الأردن من 2015/1/1 ولغاية تاريخه.
- المدير الإقليمي بالوكالة / إدارة فروع فلسطين في بنك الأردن من 2014/3/13 - 2014/12/31.
- مساعد مدير إقليمي / إدارة فروع فلسطين في بنك الأردن من 2012/7/3 - 2014/3/12.
- مدير تسهيلات فروع فلسطين في بنك الأردن من تاريخ 2010/8/12 - 2012/7/3.
- مدير فرع رام الله في بنك الأردن من 2001/9/1 - 2010/8/12.
- مساعد مدير فرع رام الله في بنك الأردن من 1999/5/1 - 2001/9/1.
- مراقب الدائرة الأجنبية في بنك الأردن من 1996/10/26 - 1999/5/1.
- موظف اعتمادات وكفالات في بنك الأردن من 1992/1/28 - 1996/10/26.

السيد نادر محمد خليل سرحان

المدير التنفيذي / إدارة الائتمان

تاريخ الميلاد: 1967/10/7 تاريخ التعيين: 2007/10/28

الشهادات العلمية:

- ماجستير محاسبة سنة 2002 من الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية / الأردن
- بكالوريوس محاسبة سنة 1990 من جامعة المنصورة / جمهورية مصر العربية

الخبرات العملية:

- المدير التنفيذي / إدارة الائتمان في بنك الأردن منذ 2014/12/15 ولغاية تاريخه.
- مدير دائرة الائتمان (شركات، تجارية، فروع خارجية) في بنك الأردن من نيسان 2013 - 2014/12/14.
- مدير دائرة الائتمان (الشركات والفروع الخارجية) في بنك الأردن من تشرين الثاني 2007 - نيسان 2013.
- مدير مراجعة الائتمان (الاقراض المتخصص) في بنك الإسكان للتجارة والتمويل من حزيران 2005 - تشرين الأول 2007.
- رئيس الفريق / دائرة الائتمان التجاري في بنك الإسكان للتجارة والتمويل من تشرين الأول 2004 - حزيران 2005
- مدير الائتمان التجاري/ دائرة الائتمان التجاري في بنك الإسكان للتجارة والتمويل من أيلول 2003 - تشرين الأول 2004.
- مدير حسابات الشركات في البنك التجاري الأردني من تشرين الأول 2002 - أيلول 2003.
- مدير علاقة الائتمان التجاري/ دائرة الائتمان التجاري في بنك الإسكان للتجارة والتمويل من سنة 1992 - تشرين الأول 2002.

السيد موسى يوسف سليمان موسى

مدير دائرة الخزينة والاستثمار

تاريخ الميلاد: 1980/2/13 تاريخ التعيين: 2016/3/31

الشهادات العلمية:

- بكالوريوس محاسبة سنة 2002 من جامعة الزيتونة الأردنية / الأردن.

الخبرات العملية:

- مدير دائرة الخزينة والاستثمار في بنك الأردن منذ 2016/3/31 - ولغاية تاريخه.
- مدير دائرة الخزينة والاستثمار في بنك الأردن منذ 2014/3/1 - 2016/1/30.
- كبير متداولي دائرة الخزينة والاستثمار في بنك الأردن من سنة 2007 - 2014.
- متداول في دائرة الخزينة والاستثمار في بنك القاهرة عمّان من سنة 2002 - 2007.

الفاضلة لانا فايز يحيى البريشي

مدير دائرة الامتثال

تاريخ الميلاد: 1980/7/30 تاريخ التعيين: 2015/11/29

الشهادات العلمية:

- بكالوريوس إدارة أعمال سنة 2002 من الجامعة الأردنية / الأردن.

الخبرات العملية:

- مدير دائرة الامتثال في بنك الأردن منذ 2015/11/29 ولغاية تاريخه.
- مدير دائرة الامتثال في بنك الأردن من 2014/6/1 - 2015/9/22.
- مسؤول وحدة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في بنك الأردن من سنة 2011 - 2014/5/31.
- ضابط مكافحة غسل أموال وتمويل إرهاب في بنك القاهرة عمّان من 2009 - 2011.
- موظف خدمة عملاء في بنك القاهرة عمّان من سنة 2002 - 2009.
- حاصلة على شهادة مهنية Certified Anti-Money Laundering Specialist (CAMS) مكافحة غسل الأموال.
- حاصلة على شهادة مهنية Certified Anti-Corruption Manager (CACM)، مكافحة الفساد الإداري.
- عضو في جمعية الامتثال الدوليّة International Compliance Association (ICA).

السيد هاني حسن محمود منسي

مدير دائرة الرقابة المالية

تاريخ الميلاد: 1981/6/30 تاريخ التعيين: 2015/2/1

الشهادات العلمية:

- بكالوريوس محاسبة سنة 2005 من جامعة العلوم التطبيقية / الأردن.

الخبرات العملية:

- مدير دائرة الرقابة المالية في بنك الأردن منذ 2016/3/1 ولغاية تاريخه.
- مدير دائرة الرقابة المالية بالوكالة في بنك الأردن منذ 2015/2/1 ولغاية 2016/2/29.
- مدير تدقيق/ قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) - الأردن من حزيران 2012 - 2014.
- مساعد مدير/ قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) - الأردن من كانون الأول 2011 - أيار 2012.
- مشرف/ قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) - الأردن من كانون الأول 2010 - تشرين الثاني 2011.
- مدقق رئيسي 2 / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) - الأردن من حزيران 2010 - تشرين الثاني 2010.
- مدقق رئيسي 1 / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) - الأردن من حزيران 2009 - أيار 2010.
- مدقق رئيسي بالوكالة / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) - الأردن من حزيران 2008 - أيار 2009.
- مدقق / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) - الأردن من حزيران 2007 - أيار 2008.
- مساعد مدقق / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) - الأردن من كانون الأول 2005 - أيار 2007.

خبرات عملية أخرى:

مستشار مالي - شركة بن لادن القابضة - جدة / السعودية من 2014 - 2015.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- عضو مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
- عضو مجلس إدارة شركة تفوّق للاستثمارات المالية.

السيد نقولا يوسف نقولا بهو

مساعد المدير العام التنفيذي/
رئيس قطاع الأعمال
لغاية 2016/12/15

تاريخ الميلاد: 1965/7/17 تاريخ التعيين :2015/10/1

الشهادات العلمية:

- ماجستير إدارة المؤسسات سنة 2006 من جامعة Durham University / UK.
- بكالوريوس علوم مالية ومصرفية سنة 2004 من جامعة عمّان الأهلية / الأردن.
- دبلوم علوم مالية ومصرفية سنة 1987 من معهد الدراسات المصرفية / الأردن.

الخبرات العملية:

- مساعد المدير العام التنفيذي / رئيس قطاع الأعمال في بنك الأردن منذ 2015/10/1 ولغاية 2016/12/15.
- مساعد المدير العام التنفيذي/ رئيس قطاع الأعمال في بنك الأردن من 2014/12/7 - 2015/7/26.
- مساعد المدير العام التنفيذي/ إدارة قطاع العمليات في بنك الأردن من 2013/3/1 - 2014/12/6.
- مساعد للمدير العام/ إدارة قطاع العمليات في بنك الأردن منذ 2005/5/3 - 2013/2/28.
- عمل في بنك HSBC في عدة مناصب إدارية وتنفيذية من 1983 - 2005.
- عضو في معهد الإدارة البريطاني Chartered Management Institute of London.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- عضو مجلس إدارة في شركة النقليات السياحية الأردنية (جت).
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة تفوّق للاستثمارات المالية لغاية 2016/12/21.
- عضو مجلس إدارة في بنك الأردن - سورية لغاية 2016/12/21.

4. مساهمات كبار المساهمين الذين يملكون أسهماً بنسبة 1% أو أكثر لسنة 2016 ومقارنة مع السنة السابقة 2015 هي كما يلي:

الاسم	الجنسية	عدد الأسهم 2016	النسبة 2016	عدد الأسهم 2015	النسبة 2015	المستفيد النهائي من الأسهم 2016	حالة الأسهم* 2016
السيد توفيق شاكر خضر فاخوري	الأردنية	46,490,820	%23.245	36,286,204	%23.395	نفسه	مرهون (15,596,767)
شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	الأردنية	25,735,753	%12.867	19,958,077	%12.867	توفيق شاكر فاخوري نعمت توفيق فاخوري	-
شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	الأردنية	19,765,863	%9.882	15,328,427	%9.882	ليث بن غيث بن رشاد فرعون ديما بنت غيث بن رشاد فرعون وائل بن غيث بن رشاد فرعون لانا بنت غيث بن رشاد فرعون	مرهون (6,095,860)
شركة العراقة للاستثمارات المتعددة	الأردنية	12,236,424	%6.118	9,489,347	%6.118	وليد توفيق شاكر فاخوري سامر توفيق شاكر فاخوري	-
المصرف الليبي الخارجي	الليبية	9,090,909	%4.545	7,050,000	%4.545	-	-
السيد غرم الله بن رداد بن سعيد الزهراني	السعودية	8,033,561	%4.016	6,230,027	%4.016	نفسه	-
السيد رفيق بن محمد بن رشيد عبدالقادر	السعودية	6,379,290	%3.189	4,947,140	%3.189	نفسه	-
الفاضلة عواطف محمد ذيب المصري	الأردنية	5,603,766	%2.801	4,345,721	%2.801	نفسها	-
السيد حسني جلال حسني الكردي	الأردنية	3,914,653	%1.957	3,035,814	%1.957	نفسه	-
الفاضلة مها نصري خليل ناصر	الأردنية	3,000,000	%1.500	1,997,532	%1.287	نفسها	-
شركة اليمامة للاستثمارات العامة	الأردنية	2,490,648	%1.245	1,898,325	%1.223	سامر توفيق شاكر فاخوري وليد توفيق شاكر فاخوري	-
السيد صديق عمر هاشم أبو سيدو	الأردنية	2,065,738	%1.032	-	-	نفسه	-

* حالة الأسهم 2016 (مرهونة كلياً أو جزئياً)

5. الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطه والحصة السوقية:
وردت ضمن أنشطة وإنجازات البنك 2016 (صفحة 20).

6. - درجة الاعتماد على مورّدين مُحددين أو عملاء رئيسيين محلياً أو خارجياً:

الرقم	اسم المورّد	نسبة التعامل من إجمالي المشتريات
1	شركة الطيف الدولي للطاقة المتجددة	%11.56

- لا يوجد اعتماد على عملاء رئيسيين محلياً أو خارجياً يشكّلون 10% فأكثر من إجمالي المبيعات.

7. - لا توجد أية حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها البنك أو أي من منتجاته أو خدماته بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها.
- لا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصل البنك عليها.

8. - لا توجد أي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.
- يلتزم البنك بكافة القوانين والأنظمة والتعليمات والمعايير الدولية التي لها علاقة بأعماله.
- لا تنطبق معايير الجودة الدولية على البنك.

9. أ- الهيكل التنظيمي للبنك والشركات التابعة:
- ورد الهيكل التنظيمي العام لبنك الأردن (صفحة 176).
- ورد الهيكل التنظيمي للشركة التابعة (بنك الأردن - سورية) (صفحة 117).
- ورد الهيكل التنظيمي للشركة التابعة (شركة الأردن للتأجير التمويلي) (صفحة 118).
- ورد الهيكل التنظيمي للشركة التابعة (شركة تفوّق للاستثمارات المالية) (صفحة 119).

ب - عدد موظفي البنك والشركات التابعة وفئات مؤهلاتهم:

المؤهل العلمي	عدد موظفي بنك الأردن	عدد موظفي بنك الأردن- سورية	عدد موظفي شركة الأردن للتأجير التمويلي	عدد موظفي شركة تفوّق للاستثمارات المالية
دكتوراه	1	-	-	-
ماجستير	79	12	1	2
دبلوم عالي	6	1	-	-
بكالوريوس	1355	145	1	5
دبلوم	257	32	-	-
ثانوية عامة	72	10	-	-
دون الثانوية	150	18	-	1
المجموع	**1920**	**218**	**2**	**8**

ج- برامج التدريب لسنة 2016 تفاصيلها كما يلي:

البيان	عدد الدورات	المستفيدون من الدورات التدريبية
الدورات الداخلية (التي نظمتها دائرة التعلم والتطور في البنك)	1692	2533
الدورات الخارجية	52	94
المجموع	**1744**	**2627**

مجالات الدورات التدريبية تفاصيلها كما يلي:

الموضوع	عدد الدورات	المستفيدون من الدورات التدريبية
بنكية / مصرفية	291	1228
إدارة المخاطر والامتثال	1361	995
مهارات سلوكية /إدارية	61	256
شهادة مهنية	5	9
مالية وتدقيق واستثمارية	10	14
أخرى	16	125
المجموع	**1744**	**2627**

10. وصف المخاطر:
ورد ضمن الحاكمية المؤسسية (صفحة 147). وتشمل هذه المخاطر ما يلي:

- **مخاطر الائتمان:**

تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة و/أو عدم رغبة المقترض أو الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة وتشمل هذه المخاطر البنود داخل القوائم المالية الموحدة مثل القروض والسندات والبنود خارج القوائم المالية الموحدة مثل الكفالات و/أو الاعتمادات المستندية مما يؤدي إلى إلحاق خسائر مالية بالبنك.

- **مخاطر التشغيل:**

وهي المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والموظفين والأنظمة، أو تنشأ نتيجة أحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية.

- **مخاطر الامتثال:**

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمال عدم امتثال البنك (مخالفة/ انتهاك) بالقوانين والتشريعات والتعليمات السارية والقوانين والأنظمة المصرفية المهنية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية بما في ذلك سياسات البنك الداخلية.

- **مخاطر السيولة:**

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر وتنقسم مخاطر السيولة إلى:

- مخاطر تمويل السيولة (Funding liquidity Risk):

وهي مخاطر عدم مقدرة البنك على تحويل الأصول إلى نقد - مثل تحصيل الذمم - أو الحصول على تمويل لسداد الالتزامات.

- مخاطر سيولة السوق (Market Liquidity Risk):

وهي مخاطر عدم تمكن بيع الأصل في السوق أو بيعه مع تحمل خسارة مالية كبيرة نتيجة لضعف السيولة أو الطلب في السوق.

- **مخاطر السوق :**

وهي مخاطر تعرض المراكز داخل وخارج القوائم المالية الموحدة للبنك للخسائر نتيجة لتقلب الأسعار ومعدلات العائد في السوق والمخاطر التي تنشا من المخاطر المصرفية المترتبة على كافة أنواع الاستثمارات/التوظيفات والجوانب الاستثمارية لدى البنك، وتشمل مخاطر السوق ما يلي:
مخاطر أسعار الفوائد، مخاطر أسعار الصرف (التعامل بالعملات الأجنبية) ومخاطر أسعار الأوراق المالية ومخاطر البضائع.

وتنشأ مخاطر السوق من:
التغيرات التي قد تطرأ على الأوضاع السياسية والاقتصادية في السوق، تقلبات أسعار الفائدة، تقلبات أسعار الأدوات المالية الآجلة بيعاً وشراءً، الفجوات في استحقاق الموجودات والمطلوبات وإعادة التسعير وحيازة المراكز غير المغطاة.

مخاطر أمن و حماية المعلومات:
وهي المخاطر التي تنشأ عن تهديد المعلومات الخاصة بالبنك من حيث السرية Confidentiality والتكامل Integrity والتوافر Availability.

مخاطر أسعار الفائدة
تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الموجودات المالية الأخرى. يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفائدة في فترة زمنية معينة.

مخاطر العملات الأجنبية
تنشأ هذه المخاطر عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة تقلب أسعار صرف العملات ويتبع البنك سياسة مدروسة في إدارة مراكزه بالعملات الأجنبية.

مخاطر أسعار الأسهم
تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم.

11. أنشطة وإنجازات البنك لسنة 2016:

وردت ضمن تقرير مجلس الإدارة في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 19)، مدعمة بالأرقام ووصف للأحداث الهامة التي مرت على البنك خلال سنة 2016.

12. لا يوجد أي أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية 2016 ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي.

13. السلسلة الزمنية للأرباح أو الخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق الملكية وسعر إغلاق السهم من سنة 2012 – 2016:

المؤشرات المالية للسنوات الخمس الأخيرة (2012 - 2016)						المبلغ بآلاف الدنانير	
السنة المالية	حقوق الملكية – مساهمي البنك	حقوق غير المسيطرين	صافي الأرباح قبل الضريبة	الأرباح النقدية الموزعة		توزيعات الأسهم المجانية	سعر إغلاق السهم (دينار)
				المبلغ	النسبة		
2012	276,510	14,267	46,222	23,265	%15	-	2.30
2013	316,986	4,506	50,204	23,265	%15	-	2.50
2014	335,746	4,116	59,999	31,020	%20	-	2.65
2015	362,242	4,703	61,966	31,020	%20	44,900	2.60
2016	405,447	6,989	62,315	36,000	%18	-	2.88

2015	تم توزيع 44.9 مليون دينار/سهم بتاريخ 2016/4/19

14. تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله لسنة 2016:

أدرج في تقرير مجلس الإدارة في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 27)، وفيما يلي بيان بأهم النسب المالية:

الرقم	النسبة	2016	2015
1	العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك	%10.78	%11.70
2	العائد على رأس المال	%20.70	%20.42
3	العائد على متوسط الموجودات	%1.82	%1.86
4	ربحية الموظف بعد الضريبة	19,647 دينار	19,677 دينار
5	دخل الفوائد إلى متوسط الموجودات	%4.84	%5.08
6	مصروف الفائدة إلى متوسط الموجودات	%0.75	%0.95
7	هامش الفائدة إلى متوسط الموجودات	%4.08	%4.13
8	نسبة التسهيلات غير العاملة/ إجمالي التسهيلات (بعد تنزيل الفوائد المعلقة)	%4.59	%5.94

15. التطورات المستقبلية الهامة والخطة المستقبلية للبنك:

التطورات المستقبلية ومشروعات البنك وتوجهاته الاستراتيجية وتوقعات مجلس الإدارة لنتائج أعمال البنك ذكرت ضمن خطة بنك الأردن المستقبلية 2017 التي أدرجت في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 36).

16. مقدار أتعاب مدققي الحسابات للبنك والشركات التابعة:

البيان	أتعاب التدقيق (دينار)
بنك الأردن	127,062
بنك الأردن – سورية	20,565
شركة تفوّق للاستثمارات المالية	5,246
شركة الأردن للتأجير التمويلي	2,900
المجموع	**155,773**

كما بلغت أتعاب الاستشارات الضريبية لمدققي الحسابات 13,920 دينار لسنة 2016.

17. بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل البنك

أ. عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم

الاسم	الصفة	الجنسية	عدد الأسهم	
			2016	2015
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة / المدير العام	أردنية	6,447	5,000
السيدة سهى فيصل محمد سرور	الزوجة	أردنية	133,658	50,000
آية شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	-	-
تالا شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	-	-
سارة شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	-	-
سلمى شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	-	-
تمارة شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	-	-
توفيق شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	351,000	-
الدكتور عبدالرحمن سميح عبدالرحمن طوقان	نائب رئيس مجلس الإدارة	أردنية	117,383	91,031
السيد يحيى زكريا محمد القضماني	عضو مجلس إدارة	أردنية	1,300,000	952,000
السيدة آمال أمين عزيز الترك	الزوجة	أردنية	300,000	205,000
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضو مجلس إدارة	أردنية	138,039	107,050
الدكتورة فريهان فخري حسين البرغوثي	الزوجة	أردنية	51,579	39,347
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج	عضو مجلس إدارة	أردنية	6,447	5,000
السيدة دانا كايد محمد ساغه	الزوجة	أردنية	724,585	544,494
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضو مجلس إدارة	أردنية	10,000	14,100
شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	عضو مجلس إدارة	أردنية	25,735,753	19,958,077
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي	ممثل الشركة	أردنية	-	-
شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	عضو مجلس إدارة	أردنية	19,765,863	15,328,427
السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس	ممثل الشركة	أردنية	-	-
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	عضو مجلس إدارة	أردنية	6,615	5,130
السيدة دينا محمد إبراهيم القاق	الزوجة	أردنية	-	51
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضو مجلس إدارة	أردنية	6,447	5,000
السيد محمد أنور مفلح حمدان	عضو مجلس إدارة	أردنية	31,447	5,000

ب. عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أشخاص الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم:

الاسم	الصفة	الجنسية	عدد الأسهم 2016	عدد الأسهم 2015
السيد صالح رجب عليان حماد	مساعد المدير العام/ إدارة قطاع الامتثال والمخاطر أمين سر المجلس	أردنية	42,079	28,755
الدكتور ناصر مصطفى "محمد سعيد" خريشي	مساعد المدير العام / إدارة قطاع العمليات	أردنية	1,000	4
سلين ناصر مصطفى خريشي	الأبناء	أردنية	2,500	1,000
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني	أردنية	106,950	28,655
السيدة نجوى محمد سعيد فوزي منكو	الزوجة	أردنية	116,267	88,537
السيدة رباب جميل سعيد عبادي	المدير التنفيذي/ دائرة الموارد البشرية	أردنية	-	-
السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور	المدير التنفيذي / دائرة التدقيق الداخلي	أردنية	61,000	36,000
السيد ضمام محمد عبدالقادر خريسات	المدير التنفيذي / إدارة العمليات المركزية	أردنية	-	-
السيد حاتم نافع إبراهيم فقهاء	المدير الإقليمي / إدارة فروع فلسطين	فلسطينية	-	-
السيد نادر محمد خليل سرحان	المدير التنفيذي / إدارة الائتمان	أردنية	41,500	14,570
السيدة نداء حسن محمد أبو زهرة	الزوجة	أردنية	9,000	8,000
شاكر نادر محمد سرحان	الأبناء	أردنية	2,952	2,290
السيد موسى يوسف سليمان موسى	مدير دائرة الخزينة والاستثمار	أردنية	-	-
الفاضلة لانا فايز يحيى البريشي	مدير دائرة الامتثال	أردنية	-	-
السيد هاني حسن محمود منسي	مدير دائرة الرقابة المالية	أردنية	-	-
السيد نقولا يوسف نقولا بهو	مساعد المدير العام التنفيذي / رئيس قطاع الأعمال لغاية 2016/12/15	أردنية	216,250	115,000

ج. أسماء الشركات المسيطر عليها من قبل رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم وأشخاص الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم وعدد الأسهم المملوكة من قبل هذه الشركات في بنك الأردن لسنة 2016 و 2015:

الاسم	المنصب	اسم الشركة المسيطر عليها	مساهمة الشركة في بنك الأردن	
			2016	2015
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام	شركة شاكر فاخوري وشركاه	32,529	25,227
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضو مجلس إدارة	شركة الرؤية الحديثة للإلكترونيات والأجهزة الكهربائية	-	-
		شركة الثقة للاستثمارات الأردنية	11,089	8,600
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي	عضو مجلس إدارة	شركة ألفا للتعدين والتكنولوجيا	-	-
السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس	عضو مجلس إدارة	شركة تريادة للاستثمارات الدولية	-	-
السيد هيثم محمد سميح بركات	عضو مجلس إدارة	شركةكيبلك/الكويت	-	-
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني للبنك	شركة أسامة السكري وشركاه / محامون	-	-

لا يوجد شركات مسيطر عليها من قبل باقي أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم وباقي أشخاص الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم.

18. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة التنفيذية العليا:

أ. لمزايا والمكافآت التي يتمتع بها السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لسنة 2016

الاسم	المنصب	الرواتب السنوية (دينار)	بدل التنقلات السنوية (دينار)	المكافآت السنوية (دينار)	إجمالي المزايا السنوية (دينار)
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام	400,176	30,000	424,648	854,824
الدكتور عبدالرحمن سميح عبدالرحمن طوقان	نائب رئيس مجلس الإدارة	–	30,000	5,000	35,000
السيد يحيى زكريا محمد القضماني	عضو مجلس إدارة	–	30,000	5,000	35,000
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضو مجلس إدارة	–	30,000	5,000	35,000
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج	عضو مجلس إدارة	–	30,000	5,000	35,000
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضو مجلس إدارة	–	30,000	5,000	35,000
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي	عضو مجلس إدارة/ ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	–	30,000	5,000	35,000
السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس	عضو مجلس إدارة/ ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	–	30,000	5,000	35,000
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	عضو مجلس إدارة	–	30,000	5,000	35,000
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضو مجلس إدارة	–	30,000	2083	32,083
السيد محمد أنور مفلح حمدان	عضو مجلس إدارة	–	30,000	2083	32,083
المجموع		400,176	330,000	468,815	1,198,991

يقر السادة أعضاء مجلس الإدارة بعدم حصولهم شخصياً أو أي من ذوي العلاقة بهم على مزايا أو مكافآت مادية أو عينية أخرى غير تلك المذكورة في الجدول أعلاه.

ب. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أشخاص الإدارة التنفيذية العليا لسنة 2016

الاسم	المنصب	الرواتب السنوية (دينار)	المكافآت السنوية (دينار)	بدل التنقلات السنوية وبدل تنقلات أمانة سر المجلس (دينار)	إجمالي المزايا السنوية (دينار)
السيد صالح رجب عليان حماد	مساعد المدير العام/ إدارة قطاع الامتثال والمخاطر أمين سر مجلس الإدارة	142,500	36,088	18,000	196,588
الدكتور ناصر مصطفى "محمد سعيد" خريشي	مساعد المدير العام / إدارة قطاع العمليات	100,980	26,941	-	127,921
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني	192,016	52,118	-	244,134
السيدة رباب جميل سعيد عبادي	المدير التنفيذي / دائرة الموارد البشرية	102,578	22,724	-	125,302
السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور	المدير التنفيذي / دائرة التدقيق الداخلي	57,358	17,492	-	74,850
السيد ضمام محمد عبدالقادر خريسات	المدير التنفيذي / إدارة العمليات المركزية	60,886	13,118	-	74,004
السيد حاتم نافع ابراهيم فقهاء	المدير الإقليمي / إدارة فروع فلسطين	92,110	-	-	92,110
السيد نادر محمد خليل سرحان	المدير التنفيذي / إدارة الائتمان	84,124	28,015	-	112,139
السيد موسى يوسف سليمان موسى	مدير دائرة الخزينة والاستثمار	33,076	6,447	-	39,523
الفاضلة لانا فايز يحيى البريشي	مدير دائرة الامتثال	27,998	7,561	-	35,559
السيد هاني حسن محمود منسي	مدير دائرة الرقابة المالية	31,540	4,509	-	36,049
السيد نقولا يوسف نقولا بهو	مساعد المدير العام التنفيذي / رئيس قطاع الأعمال لغاية 2016/12/15	230,922	76,241	-	307,163
المجموع		**1,156,088**	**291,254**	**18,000**	**1,465,342**

19. الأرصدة والمعاملات مع الشركات التابعة

البند	العام	بنود قائمة المركز المالي :				بنود قائمة الدخل:	
		موجودات	مطلوبات				
		أرصدة ودائع و حسابات جارية	ودائع بنوك	ودائع	أموال مقترضة	فوائد وعمولات دائنة	فوائد وعمولات مدينة
		دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الأرصدة والمعاملات	2016	4,467,345	5,357,264	7,078,429	3,609,725	28,891	5,246,345
الأرصدة والمعاملات	2015	3,945,663	8,081,925	946,020	–	37,638	1,192,430

علماً بأن هذه الأرصدة و المعاملات مع الشركات التابعة يتم إستبعادها من القوائم المالية الموحدة للبنك وتظهر للتوضيح فقط.

20. التبرعات والمنح والمساهمة في خدمة المجتمع

بلغت التبرعات والمنح ومساهمة البنك في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي ما يقارب 568 ألف دينار، وتفاصيلها كما يلي:

الجهة / مجال التبرع	المبلغ (دينار)
دعم جمعية ماء السماء للمعاقين	54,671
دعم مشروع نشر الثقافة المالية المجتمعية	51,700
تبرع المتحف الوطني للأطفال	45,833
منح صندوق بنك الأردن الجامعية/ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	42,881
دعم بلدية الجيزة	25,000
دعم الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية	25,000
دعم الجمعيات والأنشطة الخيرية والاجتماعية	177,088
دعم التعليم	54,755
دعم الأنشطة الثقافية	36,162
دعم الأنشطة البيئية	20,500
دعم الأنشطة الرياضية	26,573
متفرقات	7,691
الإجمالي	**567,854**

21. بيان بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقاربهم:

لقد أوكل البنك لشركته التابعة "شركة تفوّق للاستثمارات المالية" مهمة إدارة محفظة استثمارية للبنك مقابل أتعاب إدارة سنوية. ولا توجد أي عقود أخرى تم إبرامها مع الشركات التابعة أو الشركات الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام أو أعضاء المجلس أو أي موظف في البنك أو أقاربهم باستثناء المعاملات المصرفية الاعتيادية، والتي تم الإفصاح عنها في الإيضاح رقم (39) حول البيانات المالية، وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية، كما إن جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأطراف ذات العلاقة تعتبر عاملة ولم يؤخذ لها أي مخصصات.

22. مساهمة البنك في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي:

أ. مساهمة البنك في خدمة البيئة:

استمر البنك في خدمة الأنشطة البيئية بتقديم الدعم للعديد من الجهات التي تُعنى بهذا الجانب. وعلى صعيد دعم الأنشطة البيئية فقد نفّذ البنك مع الجمعية العربية لحماية الطبيعة حملة تشجير في منطقة دير علّا، بهدف زيادة الرقعة الخضراء ومكافحة التصحر في الأردن. كما قدم البنك دعمه لمؤسسة الأميرة تغريد للتنمية والتدريب لدعم مشروع (Back to the future) في منطقتي غور الصافي وغور فيفا، لإنتاج لوحات فنية من الصوف الطبيعي، بما يسهم في توفير فرص عمل للسكان في هذه المناطق.

ب. مساهمة البنك في خدمة المجتمع المحلي:

عملاً برسالة وأهداف البنك الاستراتيجية تجاه البيئة والمجتمع، فقد استمر البنك في خدمة المجتمع المحلي ورعاية الأنشطة الاجتماعية والثقافية والخيرية، وتقديم الدعم للعديد من الهيئات الخيرية والتطوعية، بالإضافة إلى دعم قطاع التعليم والرياضة والأنشطة الإنسانية. إن أبرز إنجازات البنك في خدمة المجتمع اشتملت على استمرار بنك الأردن في تركيزه على قطاع التعليم، فقد استمر البنك في دعم المبادرات التي تُعنى بالتعليم ومن أبرزها تقديم عشر منح لكلية العلوم التربوية والآداب – الأونروا. إلى جانب ذلك، استمر البنك في تنفيذ منح صندوق بنك الأردن الجامعية بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، واستمرار دعم طالب في مدرسة «King's Academy». كما استمرت شراكة البنك مع متحف الأطفال للسنة الثامنة على التوالي، هذا إلى جانب اهتمام البنك بالباحثين والدارسين والمؤسسات المختلفة، والتعاون معهم في توفير المعلومات المطلوبة لاستكمال دراساتهم، ودعم مشروع نشر الثقافة المالية المجتمعية بالتعاون مع البنك المركزي الأردني. كما واصل البنك تقديم الدعم لعدد من المؤسسات والجمعيات في المجالات الخيرية والإنسانية، من أبرزها التبرع لحملة البر والإحسان بالتعاون مع الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية. كما قام البنك بدعم بطولة «هدف من أجل الحياة» التي تم تنظيمها من قِبل مركز الحسين للسرطان بما يسهم في استمرارية المركز في تقديم خدماته للمرضى. إضافة إلى دعمه لجمعية ماء السماء للمعاقين من خلال شراء أجهزة (Braille Sense U2) لخدمة الطلاب المكفوفين، والذي يتيح إنشاء وقراءة ملفات بلغات مختلفة.

وردت بالتفصيل ضمن أنشطة وإنجازات البنك (صفحة 25).

ج. البيانات المالية السنوية 2016

البيانات المالية السنوية 2016 للبنك والمدققة من مدققي حسابات البنك السادة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط - الأردن) والمقارنة مع السنة السابقة 2015، وردت في الجزء الثاني من التقرير (صفحة 46).

د. تقرير مدققي حسابات البنك

تقرير مدققي حسابات البنك/ السادة ديلويت آند توش والسادة شركة القواسمي وشركاه حول البيانات المالية السنوية للبنك والذي يشير بأن إجراءات التدقيق قد تمت وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ورد في مقدمة البيانات المالية السنوية 2016 (صفحة 39).

هـ. الإقرارات

عملاً بأحكام الفقرة (هـ) من المادة (4) من تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية الصادرة من مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية.

1. يقر مجلس إدارة بنك الأردن وبحسب علمه واعتقاده بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية عمل البنك خلال السنة المالية 2017.

2. يقر مجلس إدارة بنك الأردن بمسئوليته عن إعداد البيانات المالية لسنة 2016 وأنه يتوفر في البنك نظام رقابة فعّال.

مجلس الإدارة	المنصب	التوقيع
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام	
الدكتور عبدالرحمن سميح عبدالرحمن طوقان	نائب رئيس مجلس الإدارة	
السيد يحيى زكريا محمد القضماني	عضو مجلس إدارة	
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضو مجلس إدارة	
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج	عضو مجلس إدارة	
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضو مجلس إدارة	
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي/ ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة*	عضو مجلس إدارة	
السيد وليد محمد جميل الجمل / ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية اعتباراً من 2017/01/12 **	عضو مجلس إدارة	
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	عضو مجلس إدارة	
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضو مجلس إدارة	
السيد محمد أنور مفلح حمدان	عضو مجلس إدارة	

* نظراً لارتباط السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي بارتباطات عمل خارجية وقت إعداد هذه الإقرارات لتضمينها في التقرير السنوي سنة 2016، فإن توقيعه لم يظهر في هذه القائمة.

** بدلاً من السيد عمار عبدالقادر أبو ناموس.

3. يقر رئيس مجلس الإدارة/المدير العام ومدير دائرة الرقابة المالية بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في تقرير بنك الأردن السنوي لسنة 2016.

رئيس مجلس الإدارة / المدير العام
شاكر توفيق شاكر فاخوري

مدير دائرة الرقابة المالية
هاني حسن محمود منسي

الحاكمية المؤسسية

التزام البنك بدليل الحاكمية المؤسسية:

يولي مجلس الإدارة، وانطلاقاً من رؤية البنك الاستراتيجية، كل العناية اللازمة لممارسات وتطبيقات الحاكمية المؤسسية السليمة وبما يتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمال البنوك وتعليمات البنك المركزي الأردني وأفضل الممارسات الدولية التي تضمنتها توصيات لجنة بازل حول الحاكمية المؤسسية ودليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن، إضافة لتطبيق متطلبات وتعليمات السلطات الرقابية في الدول الأخرى التي يعمل فيها. كما ويلتزم مجلس الإدارة بتطبيق دليل الحاكمية المؤسسية بما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي الأردني والأطر التشريعية والقانونية الناظمة لأعمال البنك.

هذا ويقوم البنك بمراجعة هذا الدليل وتطويره وتعديله من وقت لآخر وكلما اقتضت الحاجة، وذلك بهدف مواكبة التغيرات في احتياجاته وتوقعاته إضافة إلى التغيرات في السوق المصرفي. هذا ويتضمن التقرير دليل الحاكمية المؤسسية للبنك بالإضافة لتقرير للجمهور عن مدى التزام إدارة البنك ببنود الدليل حسب المحاور التي تضمنها الدليل.

المحور الأول (مجلس الإدارة)

- **رئيس مجلس الإدارة**

بخصوص منصب الرئيس فقد نصت تعليمات دليل الحاكمية المؤسسية على ما يلي :

1. الفصل بين منصبي رئيس المجلس (الرئيس) والمدير العام.
2. أن لا تربطه بالمدير العام أي قرابة دون الدرجة الرابعة.
3. أن تكون المهام والمسؤوليات المنوطة برئيس مجلس الإدارة بموجب تعليمات كتابية مقرّة من مجلس الإدارة، وأن لا تتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

استمراراً لسياسات البنك الهادفة لتلبية وتطبيق متطلبات دليل الحاكمية المؤسسية لبنك الأردن الذي تم إعداده استناداً لتعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك رقم (2014/58) تاريخ 2014/9/30، يسعى البنك للعمل على تلبية هذه المتطلبات بما يخدم مصلحة البنك وبما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي الأردني والأطر التشريعية والقانونية الناظمة لأعمال البنك، وبهذا الخصوص فإن رئيس مجلس الإدارة يشغل وظيفة تنفيذية (المدير العام) بما لا ينسجم مع البند (1) أعلاه.

- **مجلس الإدارة**

على الرغم من أن مسؤولية إدارة الأعمال اليومية تناط بالإدارة التنفيذية إلا أن مجلس الإدارة تقع على عاتقه مسؤولية رسم السياسات الاستراتيجية لتحقيق الأهداف والغايات التي تحقق مصلحة البنك والمساهمين والمتعاملين وبما يتفق مع القوانين والتعليمات ذات العلاقة.

يتألف مجلس الإدارة في بنك الأردن من 11 عضواً، ويتم انتخاب أعضاء المجلس من قبل الهيئة العامة لفترة أربع سنوات، يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالخبرات والمؤهلات التي تؤهل كل واحد منهم لأن يبدي رأيه في مناقشات المجلس باستقلالية تامة. هذا وتم التحقق من مدى ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة لسياسة ملاءمة أعضاء المجلس لمتطلبات تعليمات الحاكمية المؤسسية مدار البحث وتم تصويب أعضاء المجلس وفقاً لذلك، كما يتم اختيار رئيس مجلس الإدارة من قبل أعضاء المجلس.

وفي هذا السياق فقد اجتمع مجلس الإدارة خلال عام 2016 (9) مرات. ويكون للمجلس في كل جلسة جدول أعمال محدد، حيث يتم توثيق مناقشات وقرارات مجلس الإدارة ضمن محاضر رسمية، يتولى أمين سر المجلس إعدادها.

أسماء أعضاء مجلس الإدارة

الاسم	الصفة	عدد مرات الحضور	رصيد القروض الممنوحة للعضو (دينار أردني)
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيساً	8	5,874
الدكتور عبدالرحمن سميح عبدالرحمن طوقان	نائب الرئيس	7	199
السيد يحيى زكريا محمد القضماني	عضواً	8	3,880,803
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضواً	9	65,636
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج	عضواً	9	-
السيد " شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضواً	9	57,646
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي	عضواً	8	549
السيد عمار محمود عبدالقادر أبوناموس	عضواً	4	5,942
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	عضواً	6	-
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضواً	9	-
السيد محمد أنور مفلح حمدان	عضواً	8	93
السيد صالح رجب عليان حماد	أمين سر المجلس/مقرر اللجنة	9	-

لجان المجلس

ينبثق عن مجلس الإدارة في بنك الأردن بموجب دليل الحاكمية المؤسسية خمس لجان من أجل تسهيل قيامه بمسؤولياته، وهي لجنة التدقيق، لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية، ولجنة الترشيحات والمكافآت، ولجنة إدارة المخاطر والامتثال، واللجنة التنفيذية.

- **لجنة التدقيق**

تم انتخاب لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء من المجلس على أن يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين، ويجب أن يكون جميع أعضاء اللجنة حاصلين على مؤهلات علمية ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجالات المحاسبة أو المالية أو أي من التخصصات أو المجالات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك.

تتألف لجنة التدقيق من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	رئيساً	9
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي	عضواً	7
السيد محمد أنور مفلح حمدان	عضواً	8
السيد صالح رجب عليان حماد	أمين سر المجلس/مقرر اللجنة	9

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2016 (9) مرات.

وبشكل عام فإن مسؤولية لجنة التدقيق لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديه.

- لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية

تم انتخاب لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية من رئيس المجلس واثنين من الأعضاء المستقلين بالحد الأدنى.

تتألف لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيساً	2
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضواً	2
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضواً	2
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضواً	2
السيد صالح رجب عليان حماد	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	2

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2016 (2) مرة.

- لجنة إدارة المخاطر والامتثال

تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة على أن يكون من بينهم عضو مستقل، وذلك بهدف الإدارة والتعامل مع كافة فئات المخاطر التي تواجه عمل البنك.

تتألف لجنة إدارة المخاطر والامتثال من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيساً	5
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضواً	5
السيد محمد أنور مفلح حمدان	عضواً	5
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضواً	5
السيد صالح رجب عليان حماد	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	5

هذا واجتمعت اللجنة خلال عام 2016 (5) مرات.

- اللجنة التنفيذية

تم انتخاب اللجنة التنفيذية من ستة أعضاء من مجلس الإدارة.

تتألف اللجنة التنفيذية من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
الدكتور عبدالرحمن سميح عبدالرحمن طوقان	رئيساً	41
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضواً	49
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج	عضواً	38
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	عضواً	5
السيد محمد أنور مفلح حمدان	عضواً	44
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضواً	51
مقرر لجان التسهيلات/ مقرر اللجنة		51

هذا واجتمعت اللجنة خلال عام 2016 (51) مرة.

- لجنة الترشيحات والمكافآت

تم انتخاب لجنة الترشيحات والمكافآت من ثلاثة أعضاء بحيث لا يقل عدد الأعضاء المستقلين عن اثنين بمن فيهم رئيس اللجنة.

تتألف لجنة الترشيحات والمكافآت من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
الدكتور ينال مولود عبد القادر ناغوج	رئيساً	3
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضواً	6
السيد محمد أنور مفلح حمدان	عضواً	6
السيد صالح رجب عليان حماد	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	6

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2016 (6) مرات.

أمانة سر المجلس

تنبع أهمية محاضر الاجتماعات للبنك والمساهمين وللسلطات الرقابية من كونها السجل الدائم للأعمال التي قام بها المجلس وللقرارات المتّخذة من قِبَله ومن قِبَل اللجان المنبثقة عنه عبر تاريخ عمل البنك. وبناءً عليه، ولأهمية الدور الذي يقوم به أمين سر المجلس، فقد تم تعيين السيد صالح رجب عليان حماد مساعد المدير العام/ إدارة قطاع الامتثال والمخاطر أميناً لسر مجلس الإدارة وتم تحديد مهام ومسؤوليات أمانة سر المجلس ضمن دليل الحاكمية المؤسسية للبنك.

الإدارة التنفيذية العليا

يلبي أعضاء الإدارة التنفيذية العليا بالبنك متطلبات ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا وفقاً لمتطلبات دليل الحاكمية المؤسسية للبنك.

تعارض المصالح

أكد مجلس الإدارة ضمن دليل الحاكمية المؤسسية للبنك بأنه على كل عضو من أعضاء المجلس أن يحدد ارتباطه مع البنك وطبيعة علاقته، وتجنب تعارض المصالح والالتزام بمضمون دليل ميثاق السلوك المهني بهذا الخصوص، والإفصاح خطياً بشكل سنوي أو في حال وجود مستجدات تتطلب ذلك.

المحور الثاني (التخطيط ورسم السياسات)

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته في رسم الاستراتيجية العامة للبنك وتوجه البنك الاستراتيجي وتحديد الأهداف العامة للإدارة التنفيذية والإشراف على تحقيق هذه الأهداف.

المحور الثالث (البيئة الرقابية)

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته بالاعتماد على إطار عام للرقابة الداخلية وذلك بهدف التحقق مما يلي:

- فعالية وكفاءة العمليات.
- مصداقية التقارير المالية.
- التقيد بالقوانين والتعليمات النافذة.

هذا ويؤكد المجلس بوجود إطار عام للرقابة الداخلية يتمتع بمواصفات تمكنه من متابعة مهامه واتخاذ ما يلزم من إجراءات حيالها وضمن الإطار التالي:

1. التدقيق الداخلي:

يدرك البنك أن وجود إدارة تدقيق داخلي فعّالة يسهم بشكل أساسي في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية والإطار العام لإدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك المختلفة، وتمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها ضمن المعطيات التالية:

أ. إعداد ميثاق التدقيق الداخلي (Internal Audit Charter) واعتماده من مجلس الإدارة بحيث يتضمن مهام إدارة التدقيق ومسؤولياتها وصلاحياتها ومنهجية عملها.

ب. إعداد إجراءات للتدقيق الداخلي تتماشى مع التنظيم الجديد للبنك.

ج. تحرص إدارة التدقيق الداخلي على إعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة التدقيق، وعلى أن تشمل معظم أنشطة البنك ووحداته التنظيمية، وذلك حسب درجة المخاطر في تلك الأنشطة.

د. إعداد تقرير سنوي حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك والعمل على تقديم التوصيات المناسبة لتصويب مواطن الضعف.

هـ. تسعى إدارة التدقيق الداخلي لرفد الدائرة بموظفين ذوي مؤهلات علمية وخبرات عملية مناسبة وكافية لتدقيق كافة الأنشطة والعمليات، وعلى أن يتضمن ذلك توفر كوادر مؤهلة لتقييم مخاطر المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.

و. متابعة المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير السلطات الرقابية والمدقق الخارجي والتأكد من العمل على معالجتها ومن وجود الضوابط المناسبة لدى الإدارة التنفيذية لعدم تكرارها.

ز. التأكد من توفر الإجراءات اللازمة لوجود استلام، معالجة، والاحتفاظ بشكاوى عملاء البنك والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي، الضبط والرقابة الداخلية، وعمليات التدقيق، ورفع تقارير دورية بها.

ح. الاحتفاظ بتقارير وأوراق التدقيق، ولمدة تتفق وأحكام التشريعات النافذة بهذا الخصوص، بشكل منظم وآمن، وأن تكون جاهزة للاطلاع عليها من قبل السلطات الرقابية والمدقق الخارجي.

ط. مراجعة عمليات الإبلاغ في البنك بهدف التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.

ي. التأكد من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.

ك. تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها إلى رئيس لجنة التدقيق.

2. التدقيق الخارجي:

أما المدقق الخارجي فيمثل مستوى آخر من الرقابة على مدى مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية، وخاصة فيما يتعلق بإبداء الرأي الواضح والصريح في مدى عدالة هذه البيانات وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة. يراعي مجلس الإدارة في تعامله مع مكاتب التدقيق الخارجي مصلحة البنك ومهنية المكاتب التي يتعامل معها ويحرص على الدوران المنتظم للتدقيق وتجاربه مع المكاتب التي يتعامل معها.

3. إدارة المخاطر:

لقد أولت إدارة بنك الأردن أهمية خاصة لمتطلبات بازل II وذلك باعتبارها إطاراً لترسيخ وتعزيز قدرة البنك على الارتقاء بالبيئة الرقابية ومجابهة مختلف أنواع المخاطر، وقد اتخذت الخطوات العملية لتطبيق ما جاء فيها ومن ذلك تأسيس إدارات متخصصة في إدارة مختلف المخاطر (ائتمان، تشغيل، سوق) ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية.

وفي هذا السياق قام البنك بتعزيز الأطر التي تحكم إدارة مخاطر الائتمان من خلال تأسيس دوائرها المختلفة (دائرة ائتمان الشركات، دائرة ائتمان SME، دائرة ائتمان الأفراد، دائرة ائتمان فروع فلسطين) ودائرة مخاطر محافظ الائتمان، بالإضافة إلى تحديث وتطوير سياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي من شأنها المحافظة على جودة المحفظة الائتمانية ونوعيتها، هذا بالإضافة إلى تطبيق نظام آلي لاحتساب نسبة كفاية رأس المال (Reveleus System).

أما بخصوص مخاطر التشغيل يتولى البنك ومنذ عام 2003 تطبيق نظام CARE لإدارة المخاطر التشغيلية، وتم إنشاء ملف مخاطر Risk Profile لكل وحدة من وحدات البنك المختلفة، هذا بالإضافة لبناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية. أما فيما يتعلق بمخاطر السوق فقد تم تأسيس دائرة تُعنى بإدارة كافة أنواع مخاطر السوق ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة. هذا وشكل البنك لجنة لإدارة المخاطر على مستوى الإدارة التنفيذية تتولى مراجعة وتقييم أعمال كافة دوائر المخاطر المختلفة وترفع تقارير دورية عن نتائج أعمالها إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

وتعمل إدارة المخاطر ضمن الإطار العام التالي:

أ. ترفع إدارة المخاطر في البنك تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر/ التنفيذية بشكل دوري، أما بالنسبة للعمليات اليومية فيكون ارتباطها مع المدير العام.

ب. تتولى إدارة المخاطر المسؤوليات التالية:

- إعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة.
- تحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
- التوصية للجنة إدارة المخاطر/ التنفيذية بسقوف المخاطر والموافقات، ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
- تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك، ويقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم.
- اعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها:
  - التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
  - إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
  - توفير التجهيزات اللازمة والنظم الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.

ج. تقوم لجان البنك، مثل لجان الائتمان أو إدارة الموجودات والمطلوبات/ الخزينة ومخاطر التشغيل بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.

د. تضمين التقرير السنوي للبنك بمعلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.

هـ. إجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة، وللمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج من خلال لجنة المخاطر والامتثال.

و. التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، وهذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك، وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال، وتراجع هذه المنهجية بصورة دورية ويتم التحقق من تطبيقها والتأكد من احتفاظ البنك برأسمال كاف لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها البنك.

ح. توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.

4. الامتثال (Compliance):

وفي إطار تعزيز التزام وتوافق البنك مع متطلبات بازل II، فقد تم تأسيس دائرة الامتثال وأوكلت إليها مهام الإشراف على الالتزام بالأنظمة والقوانين والتشريعات والمعايير والمتطلبات العالمية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المختلفة وسياسات البنك الداخلية ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية. وعلى صعيد إدارة الامتثال فقد تم حصر كافة القوانين والأنظمة والتعليمات الناظمة لأعمال البنك، وتثقيف وتوعية كافة الموظفين، بمفهوم الامتثال من خلال النشرات والدورات التدريبية، كما تم تطوير سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتتوافق مع تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (2010/51) تاريخ 2010/11/23، وتأسيس وحدة مستقلة تعنى في التحقق المالي والضريبي (Financial Crime) من حيث مراقبة حالات الاشتباه في الاحتيال والتزوير وتتبع لها وحدة الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA) ووحدة أخرى تُعنى بإدارة ومعالجة شكاوى العملاء.

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة الامتثال:

أ. إعداد سياسة الامتثال وتطويرها ومراجعتها بشكل دوري (مرة بالسنة كحد أدنى) وكلما دعت الحاجة لذلك.

ب. تطبيق سياسة الامتثال في البنك.

جـ. إعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلّة ذات علاقة.

د. رفع التقارير الدورية (نصف سنوية) حول نتائج أعمالها ومراقبتها للامتثال إلى لجنة إدارة المخاطر والامتثال/ التنفيذية التي ستتولى بدورها رفعها إلى لجنة إدارة المخاطر/ مجلس الإدارة.

هـ. تقييم ومتابعة تطبيق الحاكمية المؤسسية في البنك.

و. إعداد وتطبيق سياسات متخصصة لكل من:

- مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- التحقق المالي والضريبي (Financial Crime).
- تلبية متطلبات الـ FATCA.
- إدارة ومعالجة شكاوى العملاء.

5. التقارير المالية:

تتولى الإدارة التنفيذية للبنك القيام بما يلي:

أ. إعداد التقارير المالية حسب المعايير الدولية للمحاسبة.

ب. رفع هذه التقارير إلى أعضاء مجلس الإدارة في كل اجتماع من اجتماعاته الدورية.

ج. نشر بياناته المالية كل ثلاثة أشهر.

د. إرسال التقارير المالية وتقارير الأعمال الكاملة إلى المساهمين سنوياً.

6. السلوك المهني:

لدى البنك دليل لميثاق السلوك المهني تم اعتماده من قبل مجلس الإدارة وتم تعميمه على كافة موظفي البنك، بالإضافة إلى عقد دورات تدريبية بهذه المفاهيم وتتولى دائرة الامتثال التحقق من مدى الالتزام بها.

المحور الرابع (العلاقة مع المساهمين)

يضمن القانون لكل مساهم حق التصويت في اجتماعات الهيئة العامة وحق مناقشة المواضيع المطروحة على جدول أعمال الهيئة العامة العادية وغير العادية، إضافة إلى ذلك فإنه يحق للمساهمين اقتراح أي بنود أخرى على جدول أعمال الهيئة العامة العادية شرط أن يقترن هذا الاقتراح بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن 10% من الأسهم المسجلة في الاجتماع، وتعزيزاً لهذه العلاقة يعمل مجلس الإدارة بكافة الوسائل المناسبة لتشجيع المساهمين وخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخصي في حالة غيابهم، كما يعمل المجلس على تزويد المساهمين بما يلي:

- نسخة من التقرير السنوي على عناوينهم البريدية.
- دعوة اجتماع الهيئة العامة وجدول أعمالها.
- جميع المعلومات والمواد الإعلامية الموجهة للمساهمين بشكل عام.

هذا بالإضافة لأحقيّة كل مساهم في الاطلاع على سجل المساهمين فيما يتعلق بمساهمته، وكذلك يحرص على توزيع الأرباح بعدالة على المساهمين وبما يتناسب مع عدد الأسهم التي يملكها كل منهم.

دليل الحاكمية المؤسسية
(التحكّم المؤسسي)

المحور الخامس (الشفافية والإفصاح)

تنطوي الحاكمية المؤسسية لبنك الأردن على أبعاد تتصل بالنزاهة والتعامل باستقامة وأمانة وموضوعية والمساءلة عن القرارات التي اتخذتها الجهات ذات العلاقة في البنك والشفافية والإفصاح والانفتاح على المجتمع. والبنك معني بالإفصاح العام عن كافة المعلومات الموثوقة التي تقدم في أوقاتها المناسبة لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على إجراء تقييم دقيق للموقف المالي للبنك وإنجازاته وأنشطته ومخاطره وإدارة هذه المخاطر خاصة وأن الإفصاح وحده يعطى الشفافية المطلوبة التي تتوفر في المعلومات من الدقة والاكتمال من الناحية النوعية والكمية التي يتم تقديمها في أوقاتها المناسبة.

وبناءً عليه فقد تم خلال التقرير السنوي الإفصاح عن كافة البيانات المطلوبة لمختلف الجهات الرقابية، بالإضافة لنشر دليل الحاكمية المؤسسية للبنك ومدى الالتزام به.

استناداً لتعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم (2012/56) تاريخ 31/10/2012 تم تأسيس وحدة لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة وتزويدها بالأنظمة الآلية وتوفير كافة الوسائل المتاحة لاستيعاب الشكاوى وتكون تبعيتها الإدارية لدائرة الامتثال.

المحتويات

أولاً - المقدمـــــة	152
التعريفـــــــات	152
الرؤية والرسالة	153
قيمنا الجوهرية	153
- منهجية البنك تجاه الحاكمية المؤسسية	154
- نطاق الحاكمية المؤسسية	154
ثانياً - المحور الأول (مجلس الإدارة)	155
1- مبادىء وأحكام عامة	155
2- شروط عضوية مجلس الإدارة	155
3- تشكيلة مجلس الإدارة	155
4- رئيس مجلس الإدارة	156
5- مسؤوليات مجلس الإدارة	156
6- مجموعة بنك الأردن	158
7- لجان مجلس الإدارة	158
• لجنة التدقيق	158
• لجنة الترشيحات والمكافآت	159
• لجنة إدارة المخاطر والامتثال	160
• لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية	161
• اللجنة التنفيذية	161
8- اجتماعات مجلس الإدارة	161
9- أمانة سر مجلس الإدارة	162
10- تعارض المصالح والتعاملات مع ذوي العلاقة	162
ثالثاً - المحور الثاني (الإدارة التنفيذية العليا)	163
- شروط ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا	163
- متطلبات تعيين المدير العام للبنك	163
- مسؤوليات الإدارة التنفيذية العليا	163
رابعاً - المحور الثالث (التخطيط ورسم السياسات)	164
خامساً - المحور الرابع (البيئة الرقابية)	164
1- التدقيق الداخلي	165
2- التدقيق الخارجي	165
3- إدارة المخاطر	166
4- الامتثال	166
5- التقارير المالية	166
6- السلوك المهني	166
سادساً - المحور الخامس (العلاقة مع المساهمين)	167
سابعاً - المحور السادس (الشفافية والإفصاح)	167
ثامناً - المحور السابع (مراجعة وتطوير الدليل)	169

المقدمـــــة

إن رؤيتنا الاستراتيجية والتي تبنّاها بنك الأردن ورسالتنا الاستراتيجية التي تتوافق مع هذه الرؤية وشعارنا (تفوَّق) الذي يقود مسيرتنا لا يمكن لها أن تتحقق إلا من خلال تبنّي الحاكمية السليمة التي تتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمال البنوك في الأردن وتعليمات البنك المركزي وأفضل الممارسات الدولية. وقد آلينا على أنفسنا في البنك أن نكون البنك الرائد في الأردن وحيث نتواجد في العالم، نتفوق في تلبية احتياجات وتطلعات كافة الجهات ذات العلاقة في تعاملها مع البنك، من مساهمين ومودعين ومتعاملين وموظفي البنك وكافة السلطات الرقابية، ونواصل التطور والارتقاء بخدماتهم وبناء أفضل العلاقات وأكثرها تميزاً معهم.

إن بنك الأردن، قد أخذ على نفسه التزاماً، أن يعمل بكل طاقاته ليكون الشريك الأقوى والأقرب إلى كافة الجهات ذات العلاقة، بحيث يبقى على الدوام البنك المفضل لهم يلبي حاجاتهم ويستجيب لتوقعاتهم من خلال عمله بشفافية وإفصاح لكافة قواعد مكونات عمله البنكي ومن خلال مجموعة خدمات وحلول مالية ومصرفية متطورة ذات قيمة مضافة تسهم في تحقيق آمالهم وطموحاتهم بمستقبل أكثر نجاحاً.

لقد آلينا على أنفسنا وضمن قواعد الحاكمية المؤسسية أن نعمل ونتعامل بشفافية وعدالة وبروح الفريق المؤهّل المحفّز، نعظم قيمة العمل المؤسسي، ونبنى عليه برؤية حضارية قادرة على استكشاف المستقبل واستخدام آليات العمل المؤسسي التي تعتمد استشعار الخطر ودراسته، والإحساس بالخلل وتعديله ومراجعة الأداء باستمرار لتحقيق الإنجاز الذي نتطلع إلى بلوغه.

وإذا ما كان السقف الذي وضعناه لعملنا المصرفي مرتفعاً للغاية، فإننا نعمل على بناء علاقات راسخة تقوم على الانفتاح والشفافية والمساءلة والتواصل الدائم مع الجهات ذات العلاقة، مستفيدين من أفضل المعايير العالمية والأدبيات الأكثر رقياً وموضوعية في العمل البنكي.

هذا وسيلتزم مجلس الإدارة بتطبيق المتطلبات التي تضمنها الدليل بما يتوافق مع القوانين والأطر التشريعية الناظمة لأعمال البنك.

١- التعريفات:

الحاكمية المؤسسية	النظام الذي يوجّه ويُدار به البنك، والذي يهدف إلى تحديد الأهداف المؤسسية للبنك وتحقيقها وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، وحماية مصالح المودعين، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، والتزام البنك بالتشريعات وسياسات البنك الداخلية.
الملاءمة	توفّر متطلبات معينة في أعضاء مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية العليا.
المجلس	مجلس إدارة البنك.
أصحاب المصالح	أي ذي مصلحة في البنك مثل المودعين، المساهمين، الموظفين، الدائنين، العملاء أو الجهات الرقابية المعنية.
المساهم الرئيسي	الشخص الذي يملك نسبة (5%) أو أكثر من رأسمال البنك بشكل مباشر أو غير مباشر.
عضو تنفيذي	عضو مجلس الإدارة الذي يشارك مقابل أجر في إدارة العمل اليومي للبنك.

عضو مستقل	عضو مجلس الإدارة الذي تتوفّر فيه الشروط التالية: – أن لا يكون قد عمل عضواً تنفيذياً في المجلس خلال السنوات الثلاث السابقة من تاريخ نفاذ هذه التعليمات. – أن لا يكون قد عمل موظفاً في البنك أو في أي من الشركات التابعة له خلال السنوات الثلاث السابقة من تاريخ نفاذ هذه التعليمات. – أن لا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية. – أن لا يكون شريكاً أو موظفاً لدى المدقق الخارجي للبنك، وأن لا يكون قد عمل شريكاً أو موظفاً خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ انتخابه عضواً في المجلس، وأن لا تربطه بالشريك المسؤول عن عملية التدقيق صلة قرابة من الدرجة الأولى. – أن لا يكون مساهماً رئيسياً في البنك، أو ممثلاً لمساهم رئيسي، أو حليفاً لمساهم رئيسي في البنك، أو تُشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي، أو مساهماً رئيسياً في إحدى الشركات التابعة للبنك، أو مساهماً رئيسياً في المجموعة المالكة للبنك. – أن لا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو إحدى شركاته التابعة، أو عضو هيئة مديرين فيها لأكثر من ثماني سنوات متصلة. – أن لا يكون حاصلاً هو أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها، أو مالكاً لها أو مساهماً رئيسياً فيها على ائتمان من البنك تزيد نسبته على (5%) من رأسمال البنك المكتتب به، وأن لا يكون ضامناً لائتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة. – أن يكون من ذوي المؤهلات والخبرات المالية أو المصرفية العالية.
الإدارة التنفيذية العليا	تشمل مدير عام البنك أو المدير الإقليمي ونائب المدير العام أو نائب المدير الإقليمي ومساعد المدير العام أو مساعد المدير الإقليمي والمدير المالي ومدير العمليات ومدير إدارة المخاطر ومدير التدقيق الداخلي ومدير الخزينة (الاستثمار) ومدير الامتثال، بالإضافة لأي موظف في البنك له سلطة تنفيذية موازية لأي من سلطات أي من المذكورين ويرتبط وظيفياً مباشرةً بالمدير العام.
المصلحة المؤثرة	السيطرة على ما لايقل عن (10%) من رأسمال شخص اعتباري.
السيطرة	القدرة المباشرة أو غير المباشرة على ممارسة تأثير فعّال على أعمال شخص آخر وقراراته.

2- الرؤية والرسالة

2.1 الرؤية

أن نكون بنكاً رائداً في الأردن وحيثما نتواجد في العالم، نتفوق في تلبية احتياجات وتطلعات عملائنا المالية والمصرفية، ونواصل التطور والارتقاء بخدمتهم وبناء علاقة متميزة معهم.

2.2 الرسالة

نعمل بكل طاقاتنا لنكون الشريك الأقوى والأقرب للعملاء بحيث نبقى على الدوام البنك المفضّل لديهم، نلبي احتياجاتهم ونستجيب لتوقعاتهم من خلال مجموعة خدمات وحلول مالية ومصرفية متطورة ذات قيمة مضافة تسهم في تحقيق آمالهم وطموحاتهم بمستقبل أكثر نجاحاً.

نعامل ونتعامل بشفافية وعدالة وروح الفريق المؤهل والمحفّز، ونعظّم قيمة مؤسستنا ونعمل معاً كنموذج إيجابي وفعّال يسهم في تطور وتقدم المجتمع.

3- قيمنا الجوهرية

3.1 النزاهة

تنفيذ جميع التعاملات بشكل حيادي وموضوعي ضمن الأطر القانونية لتحقيق أهداف البنك.

3.2 الشفافية

الإفصاح الكامل في تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

3.3 الابتكار

السعي الدائم إلى التعلم ودعم الابتكارات المفيدة، والاستفادة من الخبرات العالمية في ابتكار الحلول المحلية الرائدة المبنية على خبرات عالية المستوى، والترحيب بالتغيير الإيجابي.

3.4 العمل الجماعي

العمل بروح الفريق وبشكل مؤسسي على كافة المستويات لتحقيق أهداف البنك بكفاءة وفاعلية.

3.5 الانتماء

الالتزام بأعلى درجات الإخلاص تجاه البنك والعاملين فيه والمتعاملين معه.

3.6 الريادة

العمل على تنمية المواهب وخلق القدرات القيادية لإيجاد حلول عمل فاعلة، تهدف إلى تلبية احتياجات عملائنا على أفضل وجه.

3.7 خدمة المجتمع

تحقيق النجاح في أعمالنا والرفاهية لموظفينا وللمجتمعات التي نعمل بداخلها، والسعي من خلال ثقافتنا وأفكارنا وعملنا الجماعي إلى ترسيخ قيمنا المميزة في تعاملنا مع أفراد المجتمع من حولنا.

4- منهجية البنك تجاه الحاكمية المؤسسية

إن البنك يعي ويقرّ بأهمية التحكم المؤسسي، حيث يرسخ العلاقة بين المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والجهات ذات العلاقة بالبنك (المودعين والمتعاملين والسلطات الرقابية)، علاوة على ذلك فإن التحكم المؤسسي الجيد يمَكّن البنك من المساهمة في التنمية الناجحة للجهاز المصرفي الأردني، بالإضافة إلى تحديد اتجاه وأداء البنك، وكذلك يضع الإدارة التنفيذية تحت طائلة المساءلة من قبل مجلس الإدارة من جهة، ومجلس الإدارة من قبل المساهمين والجهات ذات العلاقة من جهة أخرى.

4.1 مفهوم الحاكمية

تعرّف الحاكمية على أنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة ورقابة المؤسسات، وتتضمن العلاقات فيما بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها ومساهميها والجهات ذات العلاقة بها، كما إنها تتضمن الآلية التي توضح أهداف المؤسسة وكيفية مراقبة تحقيقها، وبالتالي فإن الحاكمية الجيدة تمثل وسيلة لتحسين وتطوير الفعالية التشغيلية وبناء السمعة الفضلى، وتظهر أيضاً نظاماً سليماً للإدارة الداخلية وحكم القانون، إضافة لذلك فإن الحاكمية أداة لتعزيز الشفافية والمساءلة.

4.2 المبادئ الأساسية

ترتكز الحاكمية المؤسسية على المبادىء الأساسية التالية:

4.2.1 العدالة

العدالة في معاملة كافة الجهات ذات العلاقة وعلى وجه الخصوص المساهمين، المودعين، المتعاملين وموظفي البنك، بالإضافة إلى السلطات الرقابية، وفي النهاية المجتمع الأردني بأسره.

4.2.2 الشفافية

الإفصاح عن معلومات وافية عن أنشطة البنك بشكل يمَكّن الجهات ذات العلاقة من تقييم وضعية البنك وأدائه المالي، مع الالتزام بمتطلبات الشفافية والإفصاح التي تستلزمها الجهات الرقابية، وذلك من خلال الاستخدام الأمثل لوسائل الإعلام المناسبة لإبراز هذه الجوانب دون تعريض المصالح الاستراتيجية للبنك للخطر.

4.2.3 المسؤولية

تقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية ائتمانية تجاه المساهمين، إذ إن مجلس الإدارة وصيّ على حماية وتعزيز القيمة بالنسبة للمساهمين من جهة، وضمان تلبية البنك لالتزاماته ومسؤولياته تجاه كافة الجهات ذات العلاقة من جهة أخرى.

4.2.4 المساءلة

إن مجلس الإدارة ومن خلال المسؤوليات والصلاحيات المخولة له يعتبر مسؤولاً أمام المساهمين، فيما الإدارة التنفيذية للبنك ومن خلال المسؤوليات والصلاحيات المفوضة لها بشكل واضح تعتبر مسؤولة أمام مجلس الإدارة، إذ إن وجود نظام المساءلة ثنائي الاتجاه يؤدي إلى زيادة الكفاءة في الأداء.

4.2.5 الرقابة

وذلك من خلال توفير نظام ضبط ورقابة داخلي فعّال لتحقيق أهداف البنك، من حيث الإعداد الكافي للتقارير والامتثال للقوانين وحماية موجودات البنك وموارده، وإدارة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.

4.2.6 المحيط الأخلاقي

بحيث يتحمل البنك مسؤوليته أمام المجتمع الأردني والجهات الأخرى ذات العلاقة بخصوص المحافظة على المعايير الأخلاقية والسلوكية، ويتحمل مجلس الإدارة مسؤولية تحديد هذه المعايير في المستويات الإدارية المختلفة.

5- نطاق الحاكمية المؤسسية

الغرض من التحكّم المؤسسي هو العمل على توفير أنظمة تحكّم متطورة وممارسات نزيهة وشفافة تضمن مراقبة مستقلة لامتثال البنك للسياسات والحد من المخاطر بهدف حماية حقوق المساهمين والمودعين وبما ينسجم مع متطلبات الجهات الرقابية المختلفة.

وبناءً عليه فإن نظام التحكّم المؤسسي يحكمه ما يلي:

5.1 التشريعات والتعليمات المعمول بها في الأردن الناظمة لأعمال البنوك والتي تدرج على النحو التالي:

أ- قانون الشركات والأنظمة الصادرة بمقتضاه.
ب- قانون البنوك والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه.
ج- قانون هيئة الأوراق المالية والتعليمات الصادرة بمقتضاه.
د- قانون سوق عمّان المالي والأنظمة الصادرة بمقتضاه.
ه- تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك رقم (2014/58) الصادرة عن البنك المركزي الأردني.
و- قانون التجارة الأردني.
ز- ملاحظات التدقيق الخارجي.

5.2 المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).

هذا وسيبقى البنك منفتحاً على أية مقترحات ومستجدات تطرأ في هذا المجال والاستفادة منها في كافة مناحي عمله.
وعليه فقد ارتأى البنك تناول موضوع الحاكمية المؤسسية بالدليل ضمن محاور وأجزاء عدة.

المحـور الأول (مجلـس الإدارة)

1- مبادئ وأحكام عامة:

1.1- يتولى مجلس الإدارة مسؤولية حماية حقوق المساهمين وتنميتها على المدى الطويل، ومن أجل القيام بهذا الدور يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية الحاكمية المؤسسية كاملة، بما في ذلك توجّه البنك الاستراتيجي وتحديد الأهداف العامة للإدارة التنفيذية والإشراف على تحقيق هذه الأهداف.

1.2- يتحمل مجلس الإدارة كافة المسؤوليات المتعلقة بعمليات البنك وسلامته المالية، والتأكد من تلبية متطلبات البنك المركزي الأردني ومصالح المساهمين والمودعين والدائنين والموظفين والجهات الأخرى ذات العلاقة، وكذلك التأكد من أن إدارة البنك تتم بشكل حصيف، وضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والسياسات الداخلية للبنك.

1.3- يقوم مجلس الإدارة بترسيخ مبدأ التزام كل عضو من أعضاء المجلس تجاه البنك وجميع مساهميه وليس تجاه مساهم معين.

1.4- يقوم مجلس الإدارة برسم الأهداف الاستراتيجية للبنك بالإضافة إلى الرقابة على إدارته التنفيذية التي تقع عليها مسؤوليات العمليات اليومية، كما يقوم المجلس بالمصادقة على أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، ويتأكد من مدى فاعليتها ومدى تقيد البنك بالخطة الاستراتيجية، والسياسات والإجراءات المعتمده أو المطلوبة بموجب القوانين والتعليمات الصادرة بمقتضاها، بالإضافة إلى التأكد من أن جميع مخاطر البنك قد تمت إدارتها بشكل سليم.

1.5- يمكن لأعضاء المجلس ولجانه الاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية وأمين سر مجلس الإدارة لتسهيل القيام بالمهام الموكلة إليهم بما في ذلك الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بمصادر خارجية وذلك بالتنسيق مع رئيس مجلس الإدارة.

1.6- نؤكد على ضرورة عدم قيام أي من أعضاء المجلس بالتأثير على قرارات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه.

1.7- للبنك المركزي الحق فيما يلـي:

1.7.1- تعيين جهة خارجية لتقييم حاكمية البنك وعلى نفقة البنك.

1.7.2- دعوة أعضاء لجنة التدقيق أو مدير دائرة التدقيق الداخلي للبنك أو مدير دائرة الامتثال لبحث أية أمور تتعلق بعملهم.

1.7.3- استدعاء أي مرشح لشغل عضوية مجلس الإدارة لإجراء مقابلة في الحالات التي يراها ضرورية.

1.7.4- أن يحدد عدداً أعلى من الأعضاء المستقلين في تشكيلة المجلس عندما يرى ذلك ضرورياً.

1.7.5- اعتبار أي عضو غير مستقل وذلك وفق معطيات معينة على الرغم من انطباق كافة شروط العضوية الواردة بالدليل عليه.

1.7.6- الاعتراض على ترشيح أي شخص لعضوية مجلس إدارة البنك إذا وجد أنّه لا يحقق أيّاً من شروط العضوية الواردة بالدليل عليه.

2- شروط العضوية الواجب توفرها فيمن يشغل رئاسة وعضوية مجلس الإدارة:

على الرغم من أن مسؤولية إدارة الأعمال اليومية تناط بالإدارة التنفيذية العليا إلا أن مجلس الإدارة، كونه تقع على عاتقه مسؤولية رسم السياسات الاستراتيجية لتحقيق الأهداف والغايات التي تحقق مصلحة البنك والمساهمين والمتعاملين وبما يتفق مع القوانين والتعليمات ذات العلاقة، فإن البنك قد ارتأى أن تتوفر في كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة المؤهلات والخبرات التي تتطلب القوانين والأنظمة توفرها و/أو أي تعديلات على تلك القوانين تطلب مثل هذه المؤهلات والخبرات.

2.1- أن يكون حائزاً على ما لا يقل عن خمسة آلاف سهم من أسهم البنك طيلة مدة عضويته.

2.2- أن لا يكون محكوماً بعقوبة جنائية أو بأيّة عقوبة جنحية في جريمة مخلة بالشرف كالرشوة والاختلاس والسرقة والتزوير وسوء استعمال الأمانة والشهادة الكاذبة وشهادة الزور، أو بأية جريمة أخرى مخلّة بالأدب والأخلاق العامة، أو أن يكون فاقداً للأهلية المدنية، أو بالإفلاس ما لم يردّ له اعتباره.

2.3- أن لا يقل عمره عن خمس وعشرين سنة.

2.4- أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة أو مديراً عاماً له أو مديراً إقليمياً أو موظفاً فيه ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.

2.5- أن لا يكون محامياً أو مستشاراً قانونياً أو مدقق حسابات البنك.

2.6- أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى سواءٌ في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة، ويجوز للجنة الترشيح والمكافآت النظر في إضافة تخصصات أخرى إن اقترنت بخبرة لها علاقة بأعمال البنوك.

2.7- أن لا يكون موظفاً في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة ما لم يكن ممثلاً عنها.

2.8- أن لا يكون عضواً في مجالس إدارة أكثر من خمس شركات مساهمة عامة داخل المملكة، بصفته الشخصية في بعضها وبصفته ممثلاً لشخص اعتباري في بعضها الآخر.

2.9- أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو المالية أو المجالات المشابهة لا تقل عن خمس سنوات.

3- تشكيلة مجلس الإدارة:

إن تشكيلة مجلس الإدارة محكومة بالقواعد التالية:

3.1- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الـ (11) من قبل الهيئة العامة لبنك الأردن وفقاً للتشريعات المعمول بها.

3.2- مدة عضوية أعضاء المجلس أربع سنوات.

3.3- يتم اختيار رئيس مجلس الإدارة ونائبه من قبل مجلس الإدارة في أول اجتماع له.

3.4- لا يجوز أن يكون أي من أعضاء المجلس عضواً تنفيذياً.

3.5- يجب أن لا يقل عدد الأعضاء المستقلين في المجلس عن أربعة أعضاء.

هذا ويمكن للمجلس طرح موضوع زيادة أعضاء المجلس على الهيئة العامة للمساهمين إذا كانت هنالك مبررات وظروف تستدعي ذلك.

4- رئيس مجلس الإدارة:

يراعى في منصب رئيس مجلس الإدارة ما يلي:

4.1- الفصل بين منصبي رئيس المجلس (الرئيس) والمدير العام.

4.2- أن لا تربطه بالمدير العام أي قرابة دون الدرجة الرابعة.

4.3- أن تكون المهام والمسؤوليات المنوطة برئيس مجلس الإدارة بموجب تعليمات كتابية مقرّة من مجلس الإدارة وأن لا تتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

4.4- مهام رئيس مجلس الإدارة:

4.4.1- تلبية احتياجات أعضاء المجلس فيما يتعلق بتطوير خبراتهم وتعلّمهم المستمر، وأن يتيح للعضو الجديد حضور برنامج توجيه (Orientation Program) بحيث تراعى الخلفية المصرفية للعضو على أن يحتوي هذا البرنامج وكحد أدنى المواضيع التالية:

4.4.1.1- البنية التنظيمية للبنك والحاكمية المؤسسية وميثاق قواعد السلوك المهني.

4.4.1.2- الأهداف المؤسسية وخطة البنك الاستراتيجية وسياساته المعتمدة.

4.4.1.3- الأوضاع المالية للبنك.

4.4.1.4- هيكل مخاطر البنك وإطار إدارة المخاطر لديه.

4.4.2- توجيه دعوة للبنك المركزي لحضور اجتماعات الهيئة العامة وذلك قبل فترة كافية (لا تقل عن 10 أيام) ليصار إلى تسمية من يمثله.

4.4.3- تزويد البنك المركزي بمحاضر اجتماعات الهيئة العامة وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ مصادقة مراقب عام الشركات أو من يمثله على محضر الاجتماع.

4.4.4- التأكد من إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء المجلس.

4.4.5- أية مهام أخرى يكلف بها من مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

4.4.6- إقامة علاقة بناءة بين كل من المجلس والإدارة التنفيذية للبنك.

4.4.7- خلق ثقافة- خلال اجتماعات المجلس- تشجع على النقد البناء حول القضايا التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، كما تشجع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.

4.4.8- التأكد من وصول المعلومات الكافية إلى كل من أعضاء المجلس والمساهمين وفي الوقت المناسب.

4.4.9- التأكد من توفير معايير عالية من الحاكمية المؤسسية لدى البنك.

4.4.10- التأكد من استلام جميع أعضاء المجلس لمحاضر الاجتماعات السابقة وتوقيعها واستلامها، وجدول أعمال أي اجتماع قبل انعقاده بمدة كافية على أن يتضمن الجدول معلومات مكتوبة كافية عن المواضيع التي ستتم مناقشتها في الاجتماع، ويكون التسليم بواسطة أمين سر المجلس.

4.4.11- التأكد من وجود ميثاق ينظم ويحدد عمل المجلس.

4.4.12- مناقشة القضايا الاستراتيجية والهامة في اجتماعات المجلس بشكل مستفيض.

4.4.13- تزويد كل عضو من أعضاء المجلس عند انتخابه بنصوص القوانين ذات العلاقة بعمل البنك وتعليمات البنك المركزي الأردني ذات العلاقة بعمل المجلس وبكتيب يوضح حقوق العضو ومسؤولياته وواجباته ومهام وواجبات أمين سر المجلس.

4.4.14- تزويد كل عضو بملخص كافٍ عن أعمال البنك عند التعيين أو عند الطلب.

4.4.15- التداول مع أي عضو جديد بمساعدة المستشار القانوني للبنك حول مهام ومسؤوليات المجلس وخاصة ما يتعلق بالمتطلبات القانونية والتنظيمية لتوضيح المهام والصلاحيات والأمور الأخرى الخاصة بالعضوية ومنها فترة العضوية، ومواعيد الاجتماعات، ومهام اللجان، وقيمة المكافآت وإمكانية الحصول على المشورة الفنية المتخصصة المستقلة عند الضرورة.

5- مسؤوليات مجلس الإدارة:

5.1- الإشراف على الإدارة التنفيذية العليا ومتابعة أدائها، والتأكد من سلامة الأوضاع المالية للبنك ومن ملاءته واعتماد سياسات وإجراءات مناسبة للإشراف والرقابة على أداء البنك.

5.2- تحديد الأهداف الاستراتيجية للبنك، وتوجيه الإدارة التنفيذية العليا لإعداد استراتيجية لتحقيق هذه الأهداف واعتماد هذه الاستراتيجية واعتماد خطط عمل تتماشى مع هذه الاستراتيجية.

5.3- اعتماد سياسة مراقبة ومراجعة لأداء الإدارة التنفيذية العليا عن طريق وضع مؤشرات أداء رئيسية KPIs لتحديد وقياس ورصد الأداء والتقدم نحو تحقيق الأهداف المؤسسية.

5.4- التأكد من توفر سياسات وخطط وإجراءات عمل لدى البنك شاملة لكافة أنشطته وتتماشى مع التشريعات ذات العلاقة، وأنه قد تم تعميمها على كافة المستويات الإدارية وأنه يتم مراجعتها بانتظام.

5.5- تحديد القيم المؤسسية للبنك، ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة لكافة أنشطة البنك وترسيخ ثقافة عالية للمعايير الأخلاقية والنزاهة والسلوك المهني لإداريي البنك.

5.6- يتحمل المجلس مسؤولية سلامة كافة عمليات البنك بما فيها أوضاعه المالية ومسؤولية تنفيذ متطلبات البنك المركزي، وكذلك متطلبات الجهات الرقابية والتنظيمية الأخرى المتعلقة بعمله ومراعاة أصحاب المصالح، وأن البنك يدار ضمن إطار التشريعات والسياسات الداخلية للبنك، وأن الرقابة الفعالة متوفرة باستمرار على أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة البنك المسندة لجهات خارجية.

5.7- تعيين كل من مدير التدقيق ومدير إدارة المخاطر ومسؤول الامتثال وقبول استقالاتهم بناءً على توصية اللجنة المختصة.

5.8- اعتماد أنظمة ضبط ورقابة داخلية للبنك ومراجعتها سنوياً والتأكد من قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بمراجعة هيكل هذه الأنظمة مرة واحدة على الأقل سنوياً، وعلى المجلس تضمين التقرير السنوي للبنك بما يؤكد كفاية هذه الأنظمة.

5.9- ضمان استقلالية مدقق الحسابات الخارجي بدايةً واستمراراً.

5.10- اعتماد استراتيجية لإدارة المخاطر ومراقبة تنفيذها، بحيث تتضمن مستوى المخاطر المقبولة وضمان عدم تعريض البنك لمخاطر مرتفعة، وأن يكون المجلس ملماً ببيئة العمل التشغيلية للبنك والمخاطر المرتبطة بها، وأن يتأكد من وجود أدوات وبنية تحتية لإدارة المخاطر في البنك قادرة على تحديد وقياس وضبط ومراقبة كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.

5.11- ضمان وجود نظم معلومات إدارية (MIS) كافية وموثوق بها تغطي كافة أنشطة البنك .

5.12- التحقق من أن السياسة الائتمانية للبنك تتضمن تقييم نوعية الحاكمية المؤسسية لعملائه من الشركات وخاصة الشركات المساهمة العامة، بحيث يتم تقييم المخاطر للعملاء بنقاط الضعف والقوة تبعاً لممارساتهم في مجال الحاكمية.

5.13- التأكد من أن البنك يتبنى مبادرات اجتماعية مناسبة في مجال حماية البيئة والصحة والتعليم ومراعاة تقديم التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم بأسعار وآجال مناسبة.

5.14- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيجاد فصل واضح بين سلطات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة من جهة والإدارة التنفيذية من جهة أخرى بهدف تعزيز الحاكمية المؤسسية السليمة، وعليه إيجاد آليات مناسبة للحد من تأثيرات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة وذلك من خلال الآتي على سبيل المثال لا الحصر:

5.14.1- أن لا يشغل أي من المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة أي وظيفة في الإدارة التنفيذية العليا وعلى البنك .

5.14.2- أن تستمد الإدارة التنفيذية العليا سلطتها من المجلس وحده، والعمل في إطار التفويض الممنوح لها من قبله.

5.15- اعتماد هيكل تنظيمي للبنك يبين التسلسل الإداري، بما في ذلك لجان المجلس والإدارة التنفيذية.

5.16- على مجلس إدارة البنك العامل ضمن مجموعة بنكية التقيد بما يلي:

5.16.1- اعتماد الاستراتيجيات والسياسات للمجموعة والشركات التابعة لها، واعتماد الهياكل الإدارية لهذه الشركات، واعتماد دليل الحاكمية المؤسسية على مستوى المجموعة بشكل يتماشى مع هذه التعليمات لتطبيقه على كامل المجموعة وبحيث يضمن أن تكون سياسات الشركات التابعة متماشية مع هذه التعليمات مع مراعاة التعليمات الصادرة بهذا الشأن عن البنوك المركزية أو الجهات الرقابية للدول المتواجدة فيها الشركات التابعة.

5.16.2- الإحاطة بهيكل المجموعة وخاصة ذات الهياكل المعقدة وذلك من خلال معرفة الروابط والعلاقات ما بين الوحدات والشركات الأم ومدى كفاية الحاكمية المؤسسية ضمن المجموعة مع المواءمة بين استراتيجيات وسياسات الحاكمية المؤسسية للشركة الأم وهذه التعليمات أو أي تعليمات يصدرها البنك المركزي أو الجهات الرقابية الأخرى ذات العلاقة لاحقاً في هذا المجال، وفي حال حصول تعارض يجب أخذ موافقة البنك المركزي المسبقة لمعالجة ذلك.

5.17- اعتماد حدود واضحة للمسؤولية والمساءلة، والالتزام بها في جميع المستويات الإدارية في البنك.

5.18- التأكد من أن الهيكل التنظيمي يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة، على أن يشمل على الاقل المستويات الرقابية التالية:

5.18.1- مجلس الإدارة

5.18.2- إدارات منفصلة للمخاطر والامتثال والتدقيق لا تمارس أعمالاً تنفيذية يومية.

5.18.3- وحدات/ موظفين غير مشاركين في العمليات اليومية لأنشطة البنك (مثل موظفي مراجعة الائتمان و Middle Office).

5.19- التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤولياتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك، وأنها تساهم في تطبيق الحاكمية المؤسسية فيه وأنها تفوض الصلاحيات للموظفين، وأنها تنشىء بنية إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة، وأنها تنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها المجلس.

5.20- اعتماد ضوابط رقابية مناسبة تمكّن المجلس من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا.

5.21- التأكد من عدم تضارب المصالح سواء من أعضاء المجلس أو موظفي البنك.

5.22- اعتماد ميثاق تدقيق داخلي (Internal Audit Charter) يتضمن مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق وتقييمه داخل البنك.

5.23- التحقق من أن دائرة التدقيق الداخلي خاضعة للإشراف المباشر من لجنة التدقيق وأنها ترفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس لجنة التدقيق .

5.24- ضمان وتعزيز استقلالية المدققين الداخليين وإعطاؤهم مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك وضمان أن يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم بما في ذلك حق وصولهم إلى جميع السجلات والمعلومات والاتصال بأي موظف داخل البنك بحيث يمكّنهم من أداء المهام الموكلة إليهم وإعداد تقارير دون أي تدخل خارجي.

5.25- ضمان تدوير منتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق وشركاتها التابعة أو الحليفة أو المرتبطة بها بأي شكل من الأشكال كل سبع سنوات كحد أعلى.

5.26- التاكد من قيام إدارة المخاطر بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة واعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج.

5.27- اعتماد منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك وبحيث تكون هذه المنهجية شاملة وفعّالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال ومراجعة هذه المنهجية بصورة سنوية والتحقق من تطبيقها والتأكد من احتفاظ البنك برأسمال كافٍ لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها.

5.28- الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المترتبة على البنك وقدرات ومؤهلات موظفي دائرة إدارة المخاطر قبل الموافقة على أي توسع في أنشطة البنك.

5.29- ضمان استقلالية دائرة إدارة المخاطر في البنك من خلال رفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها.

5.30- اعتماد وثيقة المخاطر المقبولة للبنك.

5.31- ضمان استقلالية إدارة الامتثال وضمان استمرار رفدها بكوادر كافية ومدرّبة واعتماد مهامها ومسؤولياتها.

5.32- اعتماد سياسة لضمان امتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة ومراجعة هذه السياسة بشكل سنوي والتحقق من تطبيقها.

5.33- اعتماد سياسة وإجراءات لمعالجة تعارض المصالح وإجراءات للتعاملات مع ذوي العلاقة.

5.34- اعتماد سياسة ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة ومراجعتها بشكل سنوي.

5.35- اعتماد سياسة ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا ومراجعتها بشكل سنوي.

5.36- إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.

5.37- اعتماد خطة إحلال (Succession Plan) للإدارة التنفيذية العليا في البنك ومراجعتها بشكل سنوي.

6- مجموعة بنك الأردن

يتولى مجلس إدارة بنك الأردن مسؤولية اعتماد الاستراتيجيات والسياسات للمجموعة والشركات التابعة لها واعتماد الهياكل الإدارية لهذه الشركات والتحقق من وجود معايير حاكمية كافية للمجموعة، وعليه التأكد من وجود سياسات وآليات حاكمية مناسبة لهيكل ونشاط ومخاطر المجموعة وكيانها وتقييم هذه السياسات بصفة دورية (سنوية) لتتلاءم مع التوسع الجغرافي والتأكد من امتثال كل شركة تابعة في متطلبات الحاكمية المؤسسية للبنك وتعديلها وفقاً للقوانين الناظمة لأعمال الشركة، وفي حال حصول تعارض ما بين هذه التعليمات وتعليمات السلطات الرقابية في الدول المتواجدة فيها هذه الشركات يجب إبلاغ مجلس إدارة بنك الأردن لأخذ موافقة البنك المركزي الأردني لمعالجة ذلك.

7- لجان مجلس الإدارة

للمجلس صلاحية تفويض بعض من واجباته ومسؤولياته إلى لجان منبثقة عنه بهدف زيادة فعالية المجلس من خلال استغلال مهارات معينة لبعض الأعضاء في الإشراف على قضايا مهمة مثل التدقيق، المخاطر، .... الخ. أو لرئيس مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك، علماً بأن وجود هذه اللجان وتفويض الصلاحيات لا يعفي المجلس من تحمل المسؤولية المباشرة لجميع الأمور المتعلقة بالبنك.

وتعمل هذه اللجان على الاجتماع بشكل منفصل عن المجلس وعلى رفع تقارير دورية له. وتشكّل هذه اللجان بموجب قرار من قبل مجلس الإدارة على أن يتضمن القرار ما يلي:

- أهداف تشكيل اللجنة.
- صلاحية اللجنة.
- أسماء أعضاء اللجنة.
- مهام اللجنة.
- دورية الاجتماع/ مدة اللجنة.
- التقارير الواجب رفعها.

وفيما يلي اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تم تشكيلها بموجب تعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص، ويمكن للمجلس تشكيل لجان أخرى متخصصة عند الحاجة هدفها التعامل مع معطيات محددة على أن يتم مراعاة الإفصاح عن أسماء أعضاء اللجان وملخص عن مهام اللجان ومسؤولياتها ضمن التقرير السنوي للبنك.

7.1- لجنة التدقيق:

7.1.1- تشكيل اللجنة:

مع مراعاة ما ورد في قانون البنوك واستناداً لتعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك تشكل لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء من المجلس على أن يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين ويجب أن يكون جميع أعضاء اللجنة حاصلين على مؤهلات علمية ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجالات المحاسبة أو المالية أو أي من التخصصات أو المجالات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك.

ويقرّ المجلس منح لجنة التدقيق صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية بالإضافة إلى حقها في استدعاء أي موظف تنفيذي أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها.

7.1.2- مهام اللجنة:

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

7.1.2.1- مراجعة التعديلات في السياسات المحاسبية والعمل على تنفيذ الالتزام بمعايير المبادئ المحاسبية الدولية.

7.1.2.2- مراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك.

7.1.2.3- مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية.

7.1.2.4- مراقبة نشاط التدقيق الداخلي للبنك.

7.1.2.5- مراقبة مدى شمولية وموضوعية المدقق الخارجي لأعمال البنك.

7.1.2.6- التحقق من تدوير موظفي التدقيق الداخلي على تدقيق أنشطة البنك كل ثلاث سنوات كحد أعلى وعدم تكليفهم بأي مهام تنفيذية.

7.1.2.7- التأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقيد بها.

7.1.2.8- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.

7.1.2.9- مراجعة التقارير والبيانات المالية التي ترفع لمجلس الإدارة وخصوصاً المتعلقة بتعليمات البنك المركزي (كفاية المخصصات المأخوذة مقابل الديون المشكوك في تحصيلها، إبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة، أو المقترح اعتبارها هالكة).

7.1.2.10- دراسة خطة التدقيق الداخلي السنوية ومراجعة الملاحظات الواردة في تقارير التفتيش ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.

7.1.2.11- دراسة واعتماد أي مسألة تعرض عليها من قبل مجلس إدارة البنك أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها أو إبداء الرأي بشأنها.

7.1.2.12- الاجتماع مع المدقق الخارجي ومدير التدقيق الداخلي ومدير الامتثال ودون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة في السنة على الأقل.

7.1.2.13- التأكد من وجود سياسات عامة تضمن الالتزام بالقوانين والتعليمات الرسمية.

7.1.2.14- التأكد من وجود إطار عام من السلوك المهني في البنك.

7.1.2.15- التأكد من وجود إطار عام متكامل للرقابة الداخلية والعمل على تطويره أولاً بأول وكلما دعت الحاجة لذلك.
7.1.2.16- مراجعة التقارير الخاصة بالاختراقات (عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة، إساءة الأمانة) والعمل على وضع الإجراءات الكفيلة بتلافيها.
7.1.2.17- التوصية لمجلس الإدارة بخصوص تعيين، إنهاء عمل، مكافآت، وتقييم موضوعية المدقق الخارجي بالإضافة إلى استقلاليته، أخذاً بالاعتبار أي أعمال أخرى كلف بها خارج نطاق التدقيق.
7.1.2.18- التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن قيام البنك بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة.
7.1.2.19- مراجعة تعاملات الأطراف ذوي العلاقة مع البنك والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة قبل إبرامها.
7.1.2.20- التحقق من توفر الموارد البشرية الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لإدارة التدقيق الداخلي وتدريبهم.
7.1.2.21- التحقق من إخضاع كافة أنشطة البنك المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities) لعملية التدقيق.
7.1.2.22- التأكد من مراجعة الالتزام بدليل الحاكمية المؤسسية.
7.1.2.23- التأكد من مراجعة صحة وشمولية اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس.
7.1.2.24- التأكد من مراجعة دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك (ICAAP).
7.1.2.25- الاطلاع على تقارير ربع سنوية عن فعالية الرقابة الداخلية في كافة أنشطة البنك.
7.1.2.26- إقرار آلية تعديلات على ميثاق وإجراءات عمل التدقيق الداخلي.
7.1.2.27- الاطلاع على تقييم أداء موظفي إدارة التدقيق الداخلي ومناقشة تنفيذ التوصيات التي من شأنها رفع مستوى الأداء.
7.1.2.28- إقرار الزيادات أو المكافآت المتعلقة بالمدققين الداخليين وأية تعديلات على هيكل الرواتب.
7.1.2.29- مراجعة ومراقبة الإجراءات التي تمكن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية أمور أخرى، وجود الترتيبات اللازمة للتحقيق المستقل والتأكد من متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها بموضوعية.
7.1.2.30- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

وبشكل عام فإن مسؤولية لجنة التدقيق لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية العليا فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديه.

7.2- لجنة الترشيحات والمكافآت:

7.2.1- تشكيل اللجنة:
تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث لا يقل عدد الأعضاء المستقلين عن اثنين بمن فيهم رئيس اللجنة.

7.2.2- مهام اللجنة:
يناط بهذه اللجنة المهام التالية وبما لا يخالف التشريعات المعمول بها فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة:
7.2.2.1- التحقق من مدى ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة لشروط العضوية التي تضمنها بند (2) من المحور الأول (مجلس الإدارة) بالإضافة لشروط سياسة ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة بشكل دوري عند الانتخاب/ التعيين/ بشكل سنوي.
7.2.2.2- تحديد المتطلبات اللازمة لضمان استقلالية العضو والتحقق من ذلك بشكل سنوي وعند التعيين أو عندما يطرأ أي مستجدات تستوجب ذلك، بحيث تشمل الشروط التالية كحد أدنى:
7.2.2.2.1- أن لا يكون قد كان عضواً تنفيذياً في المجلس.
7.2.2.2.2- أن لا يكون قد عمل موظفاً في البنك أو أي من الشركات التابعة له.
7.2.2.2.3- أن لا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
7.2.2.2.4- أن لا تربطه بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك أو بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في الشركات التابعة للبنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
7.2.2.2.5- أن لا يكون شريكاً أو موظفاً لدى المدقق الخارجي للبنك وأن لا يكون قد كان شريكاً أو موظفاً خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ انتخابه عضواً في المجلس وأن لا تربطه بالشريك المسؤول عن عملية التدقيق صلة قرابة من الدرجة الأولى.
7.2.2.2.6- أن لا يكون مساهماً رئيسياً في البنك أو ممثلاً لمساهم رئيسي أو حليفاً لمساهم رئيسي في البنك، أو تُشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي، أو مساهماً رئيسياً في إحدى الشركات التابعة للبنك، أو مساهماً رئيسياً في المجموعة المالكة للبنك.
7.2.2.2.7- أن لا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو إحدى شركاته التابعة أو عضو هيئة مديرين فيها لأكثر من ثماني سنوات متصلة.
7.2.2.2.8- أن لا يكون حاصلاً هو أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالكاً لها أو مساهماً رئيسياً فيها على ائتمان من البنك تزيد نسبته على (5%) من رأسمال البنك المكتتب به، وأن لا يكون ضامناً لائتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة.
7.2.2.3- التحقق من مدى ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لشروط العضوية التي تضمنها بند (1) شروط ملاءمة العضوية من المحور الثاني (الإدارة التنفيذية العليا) بالإضافة لشروط سياسة ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.
7.2.2.4- تقييم المرشحين لشغل عضوية الإدارة التنفيذية العليا وترشيح المؤهلين للانضمام للإدارة التنفيذية لمجلس الإدارة.
7.2.2.5- وضع نظام لتقييم أعمال المجلس وأعمال أعضائه يتضمن ما يلي كحد أدنى:
7.2.2.5.1- وضع أهداف محددة.
7.2.2.5.2- تحديد دور المجلس في تحقيق الأهداف بشكل يمكن قياسه.
7.2.2.5.3- تحديد مؤشرات أداء رئيسه (KPIs) التي يمكن استخلاصها من الخطط والأهداف الاستراتيجية واستخدامها لقياس أداء المجلس.
7.2.2.5.4- التواصل ما بين مجلس الإدارة والمساهمين ودورية هذا التواصل.

7.2.2.5.5- دورية اجتماعات مجلس الإدارة مع الإدارة التنفيذية العليا.
7.2.2.5.6- دور العضو في اجتماعات مجلس الإدارة.
7.2.2.5.7- مقارنة أداء العضو بأداء الأعضاء الآخرين.
7.2.2.5.8- الحصول على التغذية الراجعة من العضو المعني وذلك بهدف تحسين عملية التقييم.
7.2.2.6. وضع نظام لتقييم أداء المدير العام بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسة على أن تتضمن كلاً من الأداء المالي والإداري للبنك ومدى إنجازه لخطط واستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل.
7.2.2.7- تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي الأردني بنتيجة تقييم المدير العام.
7.2.2.8- التوصية بالمكافآت (الراتب الشهري والمنافع الأخرى) للمدير العام في البنك.
7.2.2.9- التأكد من الإفصاح عن ملخص سياسة المكافآت لدى البنك في التقرير السنوي للبنك وتحديداً مكافآت أعضاء المجلس كل على حده، وأعلى رواتب تم دفعها خلال السنة للإدارة التنفيذية العليا من غير أعضاء المجلس.
7.2.2.10- تقييم وتحديد الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى عضوية المجلس مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين، كما يؤخذ بعين الاعتبار في حالة إعادة ترشيح العضو عدد مرات حضوره وفاعلية مشاركته في اجتماعات المجلس.
7.2.2.11- التأكد من تلبية احتياجات البنك من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا.
7.2.2.12- اعتماد السياسات الخاصة بالموارد البشرية والتدريب في البنك والتأكد من تطبيقها.
7.2.2.13- التأكد من وجود سياسة منح مكافآت لإداريي البنك تتصف بالموضوعية والشفافية ومراجعتها بصورة دورية وتطبيقها.
7.2.2.14- التأكد من وجود خطة إحلال للإدارة التنفيذية العليا.
7.2.2.15- توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب والتأكد من إطلاعهم المستمر على أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.
7.2.2.16- التأكد من حضور أعضاء المجلس ورشات عمل أو ندوات في المواضيع المصرفية وبالأخص إدارة المخاطر والحاكمية المؤسسية وآخر التطورات بالعمل المصرفي.
7.2.2.17- إقرار الزيادات والمكافآت السنوية لاداريي البنك.
7.2.2.18- إقرار أسس ومعطيات تقييم الأداء ونتائجه لأعضاء الإدارة التنفيذية العليا.
7.2.2.19- إقرار عمليات تقييم الوظائف التي تتجاوز صلاحية لجنة الموارد البشرية.
7.2.2.20- وضع إجراءات لتحديد مكافأت أعضاء مجلس الإدارة اعتماداً على نظام التقييم الذي تم إقراره.
7.2.2.21- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

7.3. لجنة إدارة المخاطر والامتثال

7.3.1- تشكيل اللجنة:
تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة على أن يكون من بينهم عضو مستقل، وذلك بهدف الإدارة والتعامل مع كافة فئات المخاطر التي تواجه عمل البنك. هذا ويمكن للجنة تشكيل لجان مصغّرة بالاشتراك مع أعضاء الإدارة التنفيذية وترفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر والامتثال.

7.3.2- مهام اللجنة:
تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:
7.3.2.1- مراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر التي تواجه عمل البنك بكافة فئاتها ومنها على سبيل المثال لا الحصر (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة، مخاطر التركزات الائتمانية، مخاطر أسعار الفائدة.... الخ) وكذلك سياسة الامتثال وذلك قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
7.3.2.2- تحديد أساليب وآليات تخفيف المخاطر بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك.
7.3.2.3- مراجعة منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) من حيث شمولها وفعاليتها وقدرتها على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف الاستراتيجية للبنك وخطة رأس المال بصورة دورية (بشكل سنوي) والتحقق من تطبيقها والتأكد من احتفاظ البنك برأسمال كافٍ لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها قبل اعتمادها من مجلس الإدارة.
7.3.2.4- مناقشة وإقرار نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل نصف سنوي كحد أدنى لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة وفقاً للفرضيات والسيناريوهات المعتمدة والتنسيب لمجلس الإدارة لإقرارها.
7.3.2.5- مناقشة وإقرار الفرضيات والسيناريوهات لاختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل سنوي.
7.3.2.6- إقرار وثيقة المخاطر المقبولة للبنك والتنسيب لمجلس الإدارة لاعتمادها.
7.3.2.7- تقع على عاتق الإدارة التنفيذية العليا للبنك مسؤولية تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والأساليب المشار إليها أعلاه وذلك تحت إشراف لجنة إدارة المخاطر.
7.3.2.8- الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية العليا للبنك حول هيكل دائرة المخاطر وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أي تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
7.3.2.9- تتولى لجنة إدارة المخاطر مسؤولية مواكبة التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل البنك وتقوم اللجنة برفع تقارير دورية حولها إلى مجلس الإدارة.

7.3.2.10- التحقق من عدم وجود تفاوت بين المخاطر الفعلية التي يأخذها البنك ومستوى المخاطر المقبولة التي وافق عليها المجلس.
7.3.2.11- مناقشة وإقرار تقارير إدارة المخاطر التي ترفع إليها بشكل دوري (ربع سنوي).
7.3.2.12- مناقشة وإقرار تقارير إدارة الامتثال التي ترفع إليها بشكل دوري (ربع سنوي).
7.3.2.13- الحصول على كافة المعلومات عن أي مسألة تدخل ضمن مهامها.
7.3.2.14- التحقق من تلبية البنك لمتطلبات الـ FATCA .
7.3.2.15- إقرار نتائج عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP والتنسيب لمجلس الإدارة باعتمادها.
7.3.2.16- إعداد تقييم سنوي لمدراء المخاطر والامتثال.
7.3.2.17- إقرار الزيادات أو المكافآت المتعلقة بإداريي وموظفي دوائر المخاطر والامتثال وأية تعديلات على هيكل الرواتب.
7.3.2.18- الاطلاع على تقييم أداء موظفي دوائر المخاطر والامتثال ومتابعة تنفيذ التوصيات التي من شأنها رفع مستوى الأداء.
7.3.2.19- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

7.4- لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية:

7.4.1- تشكيل اللجنة:

لتنفيذ أحكام هذا الدليل تشكل لجنة منبثقة من مجلس الإدارة تسمى لجنة الحاكمية المؤسسية تتألف من رئيس المجلس واثنين من الأعضاء المستقلين بالحد الأدنى.

7.4.2- مهام اللجنة:

تتولى اللجنة القيام بالمهام التاليــة:

7.4.2.1- إعداد ومراجعة دليل الحاكمية المؤسسية للبنك حسب القوانين والتشريعات الناظمة لأعمال البنك.
7.4.2.2- وضع الإجراءات الكفيلة للتحقق من البنود الواردة في الدليل والتقيد بها.
7.4.2.3- متابعة التطورات والمستجدات التي تطرأ بهذا الخصوص.
7.4.2.4- مراجعة سنوية للدليل والتأكد من نشره على أوسع نطاق.
7.4.2.5- إعداد تقييم سنوي لمدى تطبيق الحاكمية المؤسسية وتقديمه إلى مجلس الإدارة والجهات المعنية.
7.4.2.6- المراجعة والإشراف على جميع العناصر ذات العلاقة باستراتيجية البنك والتوصية بإقرارها.
7.4.2.7- التأكد من وجود سياسات عامة لتنفيذ وتطبيق الاستراتيجيات بفاعلية.
7.4.2.8- إقرار الاستراتيجيات وخطط العمل والأداء لجميع القطاعات والدوائر والتعديلات التي قد تطرأ عليها.
7.4.2.9- إقرار دراسة جدوى عملية التفرع الداخلية والخارجية والتنسيب لمجلس الإدارة.
7.4.2.10- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

7.5- اللجنة التنفيذية

7.5.1- تشكيل اللجنة:

تتشكل اللجنة من ستة أعضاء من مجلس الإدارة.

7.5.2- مهام اللجنة:

7.5.2.1- إجازة معاملات الائتمان التي تتجاوز صلاحيات لجان الإدارة التنفيذية.
7.5.2.2- إجازة قرارات جدولة المستحقات والتسويات وإعادة الجدولة والإعفاءات.
7.5.2.3- إجازة قرارات بيع العقارات المملوكة للبنك.
7.5.2.4- إجازة معاملات الاستثمار التي تتجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية.
7.5.2.5- إجازة العطاءات والمشتريات التي تتجاوز صلاحيات لجان الإدارة التنفيذية.
7.5.2.6- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

8- اجتماعات مجلس الإدارة:

يجتمع مجلس الإدارة بدعوة خطية من رئيسه أو نائبه في حالة غيابه أو بناءً على طلب خطي يقدمه إلى رئيس المجلس ربع أعضائه على الأقل يبينون فيه الأسباب الداعية لعقد الاجتماع، فإذا لم يوجه رئيس المجلس أو نائبه الدعوة للمجلس إلى الاجتماع خلال سبعة أيام من تاريخ تسلمه الطلب فللأعضاء الذين قدموا الطلب دعوته للانعقاد، وفقاً للمعطيات التالية:

8.1- على الأعضاء حضور اجتماعات المجلس حضوراً شخصياً، وفي حال تعذر الحضور الشخصي يمكن لعضو المجلس إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف بعد موافقة رئيس المجلس دون أن يكون له الحق في التصويت أو التوقيع على محضر الاجتماع.
8.2- يجب حضور ما يزيد على نصف أعضاء المجلس لتكون اجتماعاته قانونية.
8.3- يعقد المجلس اجتماعاته في مبنى الإدارة العامة للبنك أو في المكان الذي يعينه الرئيس إذا تعذر الاجتماع في مبنى الإدارة العامة للبنك.
8.4- يجب أن لا تقل اجتماعات المجلس عن ست مرات في السنة وأن لا ينقضي أكثر من شهرين دون عقد اجتماع للمجلس.
8.5- يرأس رئيس مجلس الإدارة جميع اجتماعات المجلس وينوب عنه عند غيابه نائب الرئيس، وفي حالة غيابهما يختار الحاضرون من بينهم رئيساً لتلك الجلسة.
8.6- تصدر قرارات مجلس الإدارة بالأكثرية المطلقة للأعضاء الحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس أو من يقوم مقامه مرجحاً.
8.7- يمنع التصويت بالوكالة أو بالمراسلة في اجتماعات مجلس الإدارة.

8.8- تثبت مداولات وقرارات مجلس الإدارة في محاضر جلسات تقيد في سجل البنك ويدون فيها أسماء الأعضاء الحاضرين وأسماء أعضاء اللجان في كل جلسة وجميع التعليمات الصادرة عن مجلس الإدارة ولجانه وعلى العضو أن يسجل مخالفته فوق توقيعه.
8.9- جميع محاضر الجلسات يوقع عليها الرئيس وأعضاء المجلس الذين حضروا تلك الجلسات.

9- أمانة سر مجلس الإدارة:

تنبع أهمية محاضر الاجتماعات للبنك، وللمساهمين، وللسلطات الرقابية من كونها السجل الدائم للأعمال التي قام بها المجلس وللقرارات المتخذة من قبله ومن قبل اللجان المنبثقة عنه عبر تاريخ عمل البنك. كما إنها تعتبر الإثبات القانوني للإجراءات التي قام بها المجلس أو لجانه وللأحداث التي جرت خلال الاجتماعات منعاً لحدوث أي التباس.

وبناءً عليه ولأهمية الدور الذي يقوم به أمين سر المجلس، يتولى المجلس تحديد وظيفة ومهام أمين سر المجلس بشكل رسمي وكتابي ويتم تعيينه أو تنحيته بموجب قرار من المجلس على أن يتم مراعاة توفر الخبرة والمعرفة اللازمة للقيام بالمهام الموكلة إليه.

وتتضمن مسؤوليات أمانة سر المجلس ما يلي:

9.1- ترتيب وإعداد وتحديد اجتماعات المجلس وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس.
9.2- حضور جميع اجتماعات المجلس وتدوين كافة المداولات على أن يتم مراعاة الدقة عند كتابة المحاضر والحرص الدائم على أن تعكس بوضوح كافة البنود التي تم طرحها خلال اجتماعات مجلس الإدارة والقرارات التي تم اتخاذها في حينه وأية أمور أخرى تمت مناقشتها، وأن تتضمن تسجيلاً دقيقاً لأي عملية تصويت تمت خلال هذه الاجتماعات بما فيها المعارضة أو الامتناع عن التصويت.
9.3- إرفاق أو الإشارة إلى أي وثائق تم الرجوع إليها خلال الاجتماعات.
9.4- توفير المعلومات وانسيابها بين أعضاء المجلس وأعضاء اللجان في المجلس والإدارة التنفيذية.
9.5- الاحتفاظ بسجلات خطية أو إلكترونية موثقة ودائمة لمداولات المجلس.
9.6- التأكد من اتباع أعضاء المجلس للإجراءات المقرّة من المجلس.
9.7- استلام شكاوى واقتراحات المساهمين وتحليلها والتحري عن مدى صحتها وعرضها على مجلس الإدارة في أول اجتماع له للبت فيها.
9.8- تبليغ ومتابعة تنفيذ القرارات المتخذة من مجلس الإدارة ومتابعة بحث أي مواضيع تم طرحها في اجتماع سابق.
9.9- التحضير لاجتماع الهيئة العامة بالتعاون مع اللجان المنبثقة عن المجلس.
9.10- تزويد البنك المركزي بإقرارات الملاءمة والتي يتم توقيعها من قبل أعضاء المجلس.
9.11- التأكد من توقيع أعضاء مجلس الإدارة على محاضر الاجتماعات والقرارات.

10- تعارض المصالح والتعاملات مع ذوي العلاقة:

على كل عضو من أعضاء المجلس أن يحدد ارتباطه مع البنك وطبيعة علاقته وتجنّب تعارض المصالح والالتزام بمضمون دليل ميثاق السلوك المهني وآلية تعارض المصالح والتعاملات مع ذوي العلاقة بهذا الخصوص والإفصاح خطياً وبشكل سنوي، أو في حال وجود مستجدات تتطلب ذلك، فيما إذا كان له أو لزوجته أو لقريب له حتى الدرجة الثالثة مصلحة شخصية في أي تعامل أو تعاقد يكون البنك طرفاً فيه أو إذا كان لأي منهم مصلحة مؤثرة في شركة يتعلق بها ذلك التعامل أو التعاقد، وأن لا يشارك في أي اجتماع يتم فيه بحث ذلك التعامل أو التعاقد، وضرورة مراعاة سياسة تعارض المصالح والتعاملات مع ذوي العلاقة.

المحور الثاني (الإدارة التنفيذية العليا)

تتحدد مسؤولية مجلس الإدارة في الرقابة على إدارة البنك، في حين تكون مسؤولية الإدارة التنفيذية العليا في إدارة الأعمال اليومية للبنك.
وبالتالي يتولى مجلس الإدارة ما يلي:

1- الموافقة على تعيين أعضاء الإدارة التنفيذية العليا استناداً إلى ترشيح لجنة الترشيحات والمكافآت وفقاً لما يلي:

1.1- شروط ملاءمة العضوية:

1.1.1- أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.

1.1.2- أن يكون متفرغاً لإدارة أعمال البنك.

1.1.3- أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة التي لها علاقة بعمل البنك.

1.1.4- أن تكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو أعمال ذات صلة لا تقل عن خمس سنوات باستثناء منصب المدير العام أو المدير الإقليمي الذي يجب أن لا تقل خبرته في مجال أعمال البنوك عن عشر سنوات.

1.2- المتطلبات الأخرى:

1.2.1- الحصول من العضو المرشح للتعيين على سيرته الذاتية مرفقاً بها الوثائق والشهادات العلمية وشهادات الخبرة وشهادات حسن السيرة والسلوك وغيرها من الوثائق المعززة واللازمة.

1.2.2- توقيع المرشح على إقرار عضو الإدارة التنفيذية.

1.2.3- الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي الأردني قبل تعيين أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا.

2- تعيين المدير العام للبنك وفقاً لما يلي:

2.1- تلبية متطلبات شروط ملاءمة الإدارة التنفيذية العليا المدرجة في بند (1) أعلاه.

2.2- يجب أن يتمتع المدير العام بالنزاهة والكفاءة والخبرة المصرفية.

2.3- الحصول على موافقة البنك المركزي الأردني المسبقة على تعيينه.

2.4- يجب أن لا يكون أي من أعضاء المجلس أو المساهمين الرئيسيين مرتبطاً مع المدير العام بصلة قرابة دون الدرجة الرابعة.

2.5- على المدير العام العمل على ما يلي:

2.5.1- تحقيق الرقابة الداخلية على سير العمل في البنك، وتقيده بالقوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها.

2.5.2- تزويد مجلس الإدارة بشكل دوري بتقارير عن أوضاع البنك والتأكد من أن أعماله تسير طبقاً للسياسة التي يضعها مجلس الإدارة، والتوصية له بأي مقترحات يراها ضرورية لتطوير أعمال البنك.

2.5.3- تطوير التوجه الاستراتيجي للبنك.

2.5.4- تنفيذ استراتيجيات وسياسات البنك.

2.5.5- تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.

2.5.6- توفير الإرشادات لتنفيذ خطط العمل قصيرة وطويلة الأجل.

2.5.7- توصيل رؤية ورسالة واستراتيجية البنك إلى الموظفين.

2.5.8- إعلام المجلس بجميع الجوانب الهامة لعمليات البنك.

2.5.9- إدارة العمليات اليومية للبنك.

2.5.10- تزويد البنك المركزي بالمعلومات والبيانات التي يطلبها.

2.6- تقييم أداء المدير العام سنوياً وفقاً لنظام مُعدّ من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت.

3- مسؤوليات الإدارة التنفيذية العليا:

3.1- إعداد الاستراتيجيات والسياسات التي تغطي كافة الأنشطة المصرفية لدى البنك واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتعميمها على كافة المستويات الإدارية ومراجعتها بانتظام للتأكد من شمولها لأي تعديلات أو تغييرات طرأت على القوانين والتعليمات والظروف الاقتصادية وأي أمور أخرى تتعلق بالبنك.

3.2- إعداد وتطوير إجراءات العمل بشكل يضمن تحديد وقياس وضبط ومراقبة المخاطر التي تواجه البنك وتطبيق تلك الإجراءات.

3.3- إعداد البيانات المالية والحسابات الختامية وعرضها على المجلس.

3.4- وضع الهيكل التنظيمي الخاص بالبنك بحيث يوضح فيه التسلسل الإداري وعلى وجه الخصوص موقع المجلس ولجانه والإدارة التنفيذية في هذا الهيكل واعتماده من مجلس الإدارة.

3.5- إعداد موازنة سنوية واعتمادها من مجلس الإدارة ورفع تقارير أداء دورية لمجلس الإدارة تبين الانحراف في الأداء الفعلي عن المقدّر.

3.6- وضع سياسات ضبط ورقابة داخلية مناسبة وتطبيقها بعد اعتمادها من مجلس الإدارة.

3.7- تنفيذ المسؤوليات وفقاً للصلاحيات المخولة.

3.8- تحقيق فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، ورفع تقرير سنوي على الأقل إلى مجلس الإدارة حول تطبيق وفعالية الأنظمة.

3.9- وضع الإجراءات الكفيلة بتقييم كفاية رأس المال ورفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة بهذا الخصوص.

3.10- تزويد الجهات الرقابية الخارجية والداخلية مثل السلطات الرقابية والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأية جهات أخرى ذات علاقة، وفي الوقت الذي تحدده تلك الجهات بالمعلومات والكشوفات المطلوبة اللازمة لقيامها بمهامها بالشكل الأمثل.

3.11- تضمين التقرير السنوي بما يفيد مسؤولية الإدارة التنفيذية عن توفير أنظمة ضبط ورقابة داخلية تضمن جودة وشفافية المعلومات والبيانات المالية المنشورة.

3.12- صياغة ميثاق أخلاقيات العمل (Code of Conduct) الخاص بالبنك واعتماده من مجلس الإدارة وتعميمه على كافة المستويات الإدارية في البنك.

3.13- تنمية المهارات والسلوك المهني للعاملين في البنك للتوافق مع أحدث التطورات والتقنيات.

3.14- إعداد خطة إحلال Succession Plans للإدارة التنفيذية العليا للبنك، وبحيث تتضمن المؤهلات والمتطلبات الواجب توفرها لشاغلي هذه الوظائف واعتمادها من مجلس الإدارة ومراجعة هذه الخطة مرة في السنة على الأقل.

3.15- إعداد سياسة منح المكافآت المالية للإداريين تتصف بالموضوعية والشفافية واعتمادها من مجلس الإدارة على أن يتوفر فيها العناصر التالية كحد أدنى:

3.15.1- أن تكون معدّة للمحافظة على الإداريين ذوي الكفاءات والمهارات والخبرات اللازمة واستقطابهم وتحفيزهم والارتقاء بأدائهم.

3.15.2- أن تكون مصممة لضمان عدم استخدامها بشكل يؤثر على ملاءة وسمعة البنك.

3.15.3- أن تأخذ بالاعتبار المخاطر ووضع السيولة والأرباح وتوقيتها.

3.15.4- أن لا يستند عنصر منح المكافأة فقط على أداء السنة الحالية بل أن يستند أيضاً على أدائه في المدى المتوسط والطويل (3-5) سنوات.

3.15.5- أن تعبر عن أهداف البنك وقيمة واستراتيجيته.

3.15.6- أن تحدد شكل المكافآت كأن تكون على شكل أتعاب أو رواتب أو بدلات أو علاوات أو خيارات الأسهم أو أي مزايا أخرى.

3.15.7- أن تتضمن إمكانية تأجيل دفع نسبة معقولة من المكافآت بحيث يتم تحديد هذه النسبة وفترة التأجيل على أساس طبيعة العمل ومخاطره ونشاطات الإداري المعني.

3.15.8- أن لا يتم منح مكافآت مالية لإداريي الدوائر الرقابية (إدارة المخاطر، التدقيق، الامتثال، وغيرها) اعتماداً على نتائج أعمال الدوائر التي يراقبونها.

3.16- أيّة مهام أخرى تناط بالإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

المحور الثالث (التخطيط ورسم السياسات)

1- التخطيط

يعتبر موضوع رسم الاستراتيجية العامة للبنك من المهام الأساسية لمجلس الإدارة، وهو أمر يتطلب الفهم الواضح لأساسيات القطاع المصرفي، وعوامل النجاح الرئيسية فيه. ويتم ذلك من خلال المشاركة في إعداد الخطة الاستراتيجية وخطة العمل السنوية والموازنات التقديرية.
وفيما يلي أهم عناصر التخطيط الواجب مراعاتها:

1.1- التأكد من وجود آلية للتخطيط، ومن توفر خطط عمل مناسبة، ومن تنفيذها ومراقبة نتائجها.

1.2- قياس مدى تحقيق البنك لأهدافه وغاياته.

1.3- تحديد نقاط القوة، الضعف، الفرص المتاحة والتحديات التي تواجه البنك.

1.4- التأكد من تطوير أنظمة البنك بشكل يمكن معه قياس مدى تحقيق البنك لأهدافه وغاياته.

1.5- التأكد من وجود فريق عمل إداري مؤهل، ومصادر أموال لدى البنك بما فيها رأس المال، وبشكل يضمن تحقيق الأهداف والغايات المرسومة.

1.6- الموافقة على السياسات التي تدعم أهداف البنك وغاياته.

2- السياسات:

يعتبر مجلس الإدارة المسؤول الأول عن إدارة مخاطر البنك، الأمر الذي يتطلب ضرورة التأكد من عملية وضع ومراقبة السياسات والتعليمات بمستوى مقبول لكل من مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والعمليات، وصولاً إلى تحقيق عائد معقول للمساهمين دون المساس بقضايا السلامة المصرفية.

المحور الرابع (البيئة الرقابية)

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته بالاعتماد على إطار عام للرقابة الداخلية وذلك بهدف التحقق مما يلي:
- فعالية وكفاءة العمليات.
- مصداقية التقارير المالية.
- التقيد بالقوانين والتعليمات النافذة.

وفيما يلي المبادئ الأساسية للإطار العام لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية:
- تلتزم الإدارة التنفيذية بتوفير بيئة رقابية في البنك يعكسها وجود هيكل تنظيمي يبين بشكل واضح خطوط الاتصال والمسؤوليات.
- يناط بالإدارة التنفيذية مسؤولية تحديد المخاطر وتقييمها من خلال وجود سياسات مخاطر موثقة وجهاز إداري مستقل لإدارة المخاطر.
- توفير ضوابط رقابية والفصل بين المهام.
- توفر إجراءات تضمن وصول المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب بما فيها خطة الطوارئ.
- استقلالية دوائر إدارة المخاطر والامتثال والتدقيق الداخلي.

- يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك تقريراً حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية على الإبلاغ المالي (Financial reporting)، وبحيث يتضمن التقرير ما يلي:
  - مسؤولية الإدارة التنفيذية عن وضع أنظمة الضبط والرقابة الداخلية على الإبلاغ المالي في البنك والمحافظة على تلك الأنظمة.
  - إطار العمل الذي قامت الإدارة التنفيذية باستخدامه لتقييم فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
  - تقييم الإدارة التنفيذية لفعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وكما هو بتاريخ البيانات المالية التي يتضمنها التقرير السنوي للبنك.
  - تقرير المدقق الخارجي الذي يبين فيه رأيه في تقييم الإدارة التنفيذية لفعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
  - الإفصاح عن أي مواطن ضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية ذات قيمة جوهرية (أي موطن ضعف جوهري هو نقطة أو مجموعة نقاط ضعف واضحة ينتج عنها احتمال عدم إمكانية منع أو الكشف عن بيان غير صحيح وذي أثر جوهري).
- يناط بالإدارة التنفيذية وضع إجراءات تمكن الموظفين من الإبلاغ وبشكل سري عن وجود مخاوف بخصوص احتمالية حدوث مخالفات في حينها وبشكل يسمح بأن يتم التحقيق باستقلالية في هذه المخاوف ويتم مراقبة تنفيذ هذه الإجراءات من قبل لجنة التدقيق.

1- التدقيق الداخلي

يدرك البنك أن وجود إدارة تدقيق داخلي فعّالة يسهم بشكل أساسي في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية والإطار العام لإدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك المختلفة، وتمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها ضمن المعطيات التالية:

1.1- وضع ميثاق التدقيق الداخلي (Internal Audit Charter) واعتماده من مجلس الإدارة، على أن يتضمن مهام إدارة التدقيق ومسؤولياتها وصلاحياتها ومنهجية عملها.

1.2- وضع إجراءات للتدقيق الداخلي.

1.3- إعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة التدقيق، على أن تشمل معظم أنشطة البنك ووحداته التنظيمية، وذلك حسب درجة المخاطر في تلك الأنشطة.

1.4- إعداد تقرير سنوي حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك والعمل على تقديم التوصيات المناسبة لتصويب مواطن الضعف.

1.5- رفد إدارة التدقيق الداخلي بموظفين ذوي مؤهلات علمية وخبرات عملية مناسبة وكافية لتدقيق كافة الأنشطة والعمليات، على أن يتضمن ذلك توفر كوادر مؤهلة لتقييم مخاطر المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وكذلك العمل على تدوير الموظفين على أنشطة البنك كل ثلاث سنوات كحد أعلى.

1.6- تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها إلى رئيس لجنة التدقيق.

1.7- مراجعة الالتزام بدليل الحاكمية المؤسسية.

1.8- مراجعة صحة وشمولية اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس.

1.9- التأكد من دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك (ICAAP).

1.10- إخضاع أنشطة البنك المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities) لعمليات التدقيق.

1.11- تدقيق الأمور المالية والإدارية بحيث يتم التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية الإدارية تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.

1.12- متابعة المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير السلطات الرقابية والمدقق الخارجي والتأكد من العمل على معالجتها ومن وجود الضوابط المناسبة لدى الإدارة التنفيذية لعدم تكرارها.

1.13- التأكد من توفر الإجراءات اللازمة لوجود استلام، معالجة، والاحتفاظ بشكاوى عملاء البنك والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي، الضبط والرقابة الداخلية وعمليات التدقيق، ورفع تقارير دورية بها.

1.14- الاحتفاظ بتقارير وأوراق التدقيق، ولمدة تتفق وأحكام التشريعات النافذة بهذا الخصوص، بشكل منظم وآمن وأن تكون جاهزة للاطلاع عليها من قبل السلطات الرقابية والمدقق الخارجي.

1.15- مراجعة عمليات الإبلاغ في البنك بهدف التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.

1.16- التأكد من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.

2. التدقيق الخارجي

أما المدقق الخارجي فيمثل مستوى آخر من الرقابة على مدى مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية، وخاصة فيما يتعلق بإبداء الرأي الواضح والصريح في مدى عدالة هذه البيانات وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة. يراعي مجلس الإدارة في تعامله مع مكاتب التدقيق الخارجي مصلحة البنك ومهنية المكاتب التي يتعامل معها ويحرص على الدوران المنتظم للتدقيق وتجاربه مع المكاتب التي يتعامل معها ووفقاً للمعطيات التالية:

2.1- توقيع اتفاقية (Engagement Letter) مع المدقق الخارجي لتدقيق أعمال البنك تشمل الأمور التي تقع على عاتقه والمنسجمة مع متطلبات معايير التدقيق الدولية.

2.2- يقوم المدقق الخارجي بتزويد لجنة التدقيق بنسخة من تقريره، وكذلك يجتمع مع لجنة التدقيق دون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة على الأقل سنوياً.

2.3- العمل على تزويد البنك المركزي الأردني بنسخ من أي تقارير يقدمها المدقق الخارجي للبنك في إطار مهمة التدقيق التي عُيّن من أجلها.

2.4- الحصول على موافقة لجنة التدقيق قبل الاتفاق مع المدقق الخارجي لتقديم أي خدمات أخرى خارج نطاق مهمة التدقيق وبما ينسجم وقانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات النافذ والتعليمات الصادرة بمقتضاه، على أن يتم الإفصاح عن هذه الخدمات.

2.5- تدوير منتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق وشركاتها التابعة أو الحليفة أو المرتبطة بها بأي شكل من الأشكال كل سبع سنوات كحد أعلى وذلك من تاريخ الانتخاب.

2.6- تكون السنة الأولى (عند التدوير) للمكتب الجديد بشكل مشترك (joint) مع المكتب القديم.

2.7- لا يجوز إعادة انتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور سنتين على الأقل من تاريخ آخر انتخاب له بالبنك بخلاف مهمة التدقيق المشتركة.

2.8- إعلام البنك المركزي الأردني قبل ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ اجتماع الهيئة العامة عن رغبة البنك بترشيح المدقق الخارجي لانتخابه (أو إعادة انتخابه) من قبل الهيئة العامة.

3- إدارة المخاطر

ترتبط عمليات البنوك بحتمية مواجهة مخاطر متعددة الأنواع، وأن فهم وإدارة هذه المخاطر بأنواعها المختلفة وعلاجها يدخل ضمن بناء الحكم المؤسسي الجيد، لأن إدارة المخاطر هي القبول المدروس للمخاطر من أجل تحقيق العوائد، أي المواءمة بين العوائد من جهة والمخاطر من جهة أخرى.

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة المخاطر:

3.1- ترفع إدارة المخاطر في البنك تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر والامتثال.

3.2- تتولى إدارة المخاطر المسؤوليات التالية:

3.2.1- مراجعة إطار إدارة المخاطر (Risk Management FrameWork) في البنك قبل اعتماده من مجلس الإدارة.

3.2.2- إعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة.

3.2.3- دراسة وتحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.

3.2.4- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.

3.2.5- التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف المخاطر، والموافقات، ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.

3.2.6- تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة (Risk Appetite) ومتابعة ومعالجة الانحرافات السلبية في البنك.

3.2.7- يقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك، النوعية والكمية وبشكل منتظم.

3.2.8- اعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها:

3.2.8.1- التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.

3.2.8.2- إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.

3.2.8.3- توفير التجهيزات اللازمة والنظم الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.

3.3- تقوم لجان البنك مثل لجان الائتمان أو إدارة الموجودات والمطلوبات/ الخزينة ومخاطر التشغيل بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.

3.4- تضمين التقرير السنوي للبنك بمعلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.

3.5- توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.

4- الامتثال (Compliance)

يتولى المجلس تشكيل إدارة مستقلة للامتثال والعمل على رفدها بالكوادر المدربة ومكافآتها بشكل كاف هذا بالإضافة إلى اعتماد ومراقبة سياسة الامتثال وبما يتماشى مع تعليمات البنك المركزي الأردني الصادرة بهذا الخصوص.

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة الامتثال:

4.1- إعداد سياسة الامتثال وتطويرها ومراجعتها بشكل دوري (مرة في السنة كحد أدنى) وكلما دعت الحاجة لذلك.

4.2- تطبيق سياسة الامتثال في البنك.

4.3- إعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلّة ذات علاقة، وعلى الإدارة التنفيذية توثيق مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة الامتثال وتعميمها داخل البنك.

4.4- رفع التقارير الدورية (ربع سنوية) حول نتائج أعمالها ومراقبتها للامتثال إلى لجنتي إدارة المخاطر والامتثال مع إرسال نسخة عنها إلى المدير العام.

4.5- يناط بدائرة الامتثال مهمة متابعة كل ما يتعلق بالحاكمية المؤسسية في البنك.

5- التقارير المالية:

تتولى الإدارة التنفيذية للبنك القيام بما يلي:

5.1- إعداد التقارير المالية حسب المعايير الدولية للمحاسبة.

5.2- رفع هذه التقارير إلى أعضاء مجلس الإدارة في كل اجتماع من اجتماعاته الدورية.

5.3- نشر بياناته المالية كل ثلاثة أشهر.

5.4- إرسال التقارير المالية وتقارير الأعمال الكاملة إلى المساهمين سنوياً.

6- السلوك المهني:

6.1- تبنّى البنك ميثاق السلوك المهني الذي تم إقراره من مجلس الإدارة وتعهد بالالتزام به كافة أعضاء مجلس الإدارة وموظفي البنك على اختلاف مستوياتهم الإدارية. وتضمن الميثاق المواضيع التالية: (قواعد عامة، واجبات ومسؤوليات الموظفين، التعامل مع العملاء، التوثيق ودقة السجلات، وسائل الإعلام، سلوكيات محظورة، تعارض المصالح، آلية التبليغات والتحقيقات، أمن المعلومات).

6.2- يجب على كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة الالتزام بما يلي:

6.2.1- القيام بواجباته بكل أمانة وصدق وجدّية.

6.2.2- القيام بأعماله بشفافية تجنباً لأي تعارض في المصالح سواء أكان ذلك التعارض واقعاً أو يمكن إدراكه أو إذا كان من شأن ذلك ان يؤثر على أعماله ومهامه أو يؤثر على أحكامه.

6.2.3- الالتزام بأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات والتوجيهات الناظمة لأعمال البنك.

6.2.4- الحفاظ على سرية المعلومات والبيانات التي يطلع عليها العضو بحكم عمله، وعدم استعمال مثل تلك المعلومات لتحقيق أي مصلحة شخصية له سواء أكان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.

6.2.5- عدم إصدار أي بيانات إلى الصحافة أو وسائل الإعلام إلا إذا كان مخولاً بذلك من قبل مجلس الإدارة.

6.2.6- إعلام المجلس فوراً عند حصول أي مما يلي:

6.2.6.1- أي تغييرات تحصل على عدد أسهم بنك الأردن المملوكة من قبل العضو أو التي تقع تحت تصرفه.

6.2.6.2- أي عضوية له في مجلس إدارة أي شركة مساهمة عامة وأي تغييرات تحصل عليها (وفي حال نشوء مثل ذلك التعارض يجب اتخاذ الإجراءات المناسبة للإفصاح عن ذلك التعارض فوراً لمجلس الإدارة وعدم مشاركة العضو عند بحث هذه المسألة).

6.2.3- التقيد بالقرارات الصادرة عن مجلس الإدارة حتى وإن كان رأيه مخالفاً لقرار مجلس الإدارة الصادر وفقاً للأصول المتبعة.

المحـور الخامس (العلاقة مع المساهميـن)

سوف يعمل مجلس الإدارة على استخدام أكثر الطرق فاعلية وكفاءة في التواصل مع مساهمي البنك، وسوف يبذل قصارى جهده في التعرف على القضايا التي تهم المساهمين وتحمي مصالحهم ضمن الإطار القانوني السائد، كما سيعمل مجلس الإدارة وبشكل منتظم على دراسة وتقييم وتحليل القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على أعمال البنك ومصالح مساهميه مستعيناً بخبرات ومشورات مختصين.

كذلك سيعمل مجلس الإدارة على تعزيز وتطوير مفهوم الشفافية في الحاكمية المؤسسية حيث سيكون لأي مساهم، وبعد إعطاء مهلة كافية، الحق في طلب معلومات عن البنك، ولن يتم رفض الطلب ما لم يكن هناك ما يعرّض مصالح البنك للضرر أو يستدعي كشف معلومات سرية لا يجوز كشفها حسب القوانين والتشريعات النافذة.

إضافة إلى ذلك سوف يثبت وبشكل أصولي وقانوني لكل مساهم الحقوق المتصلة بالسهم وتحديداً الحق في الحصول على نصيب من الأرباح التي يتقرر توزيعها وحق حضور اجتماعات الهيئة العامة للمساهمين والمشاركة في مداولاتها والتصويت على قراراتها وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة ومدقق الحسابات وتوزيع الأرباح وحق التصرف في الأسهم ونقل ملكيتها ضمن الضوابط القانونية المرعية.

وعليه وتعزيزاً لهذه العلاقة نؤكد على ما يلي:

1- يعمل مجلس الإدارة بكافة الوسائل المناسبة لتشجيع المساهمين وخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخصي في حالة غيابهم.

2- تزويد المساهمين بما يلي:

2.1- نسخة من التقرير السنوي على عناوينهم البريدية.

2.2- دعوة اجتماع الهيئة العامة وجدول أعمالها.

2.3- جميع المعلومات والمواد الإعلامية الموجهة للمساهمين بشكل عام.

3- يحرص المجلس على أن يحضر رؤساء لجان التدقيق والترشيحات والمكافآت والمخاطر وأي لجان أخرى منبثقة عن المجلس الاجتماع السنوي للهيئة العامة.

4- حضور ممثلين عن المدققين الخارجيين الاجتماع السنوي للهيئة العامة ليجيبوا على الأسئلة المتعلقة بالتدقيق وتقرير المدققين.

5- التصويت على كل موضوع يثار خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة.

6- انتخاب المرشحين لعضوية مجلس الإدارة من لجنة الترشيحات والمكافآت ممن تتوفر فيهم المؤهلات والشروط عند انتهاء مدة المجلس خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة.

7- انتخاب المدقق الخارجي وتحديد أتعابه أو تفويض مجلس الإدارة بتحديد الأتعاب.

8- توثيق كافة وقائع الجلسات والتقارير حول مجريات الأمور خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي بما في ذلك نتائج التصويت والأسئلة المطروحة من قبل المساهمين وإجابات الجهاز الإداري عليها.

9- أحقية كل مساهم الاطلاع على سجل المساهمين فيما يتعلق بمساهمته.

10- توزيع الأرباح بعدالة على المساهمين وبما يتناسب مع عدد الأسهم التي يملكها كل منهم.

11- بعد انتهاء الاجتماع السنوي للهيئة العامة، يتم إعداد تقرير لاطلاع المساهمين حول الملاحظات التي تمت خلاله والنتائج، بما في ذلك نتائج التصويت والأسئلة التي قام المساهمون بطرحها وردود الإدارة التنفيذية عليها.

المحـور السادس (الشفافيـة والإفصاح)

تنطوي الحاكمية المؤسسية لبنك الأردن على أبعاد تتصل بالنزاهة والتعامل باستقامة وأمانة وموضوعية، والمساءلة عن القرارات التي اتخذتها الجهات ذات العلاقة في البنك والشفافية والإفصاح والانفتاح على المجتمع.

وحول الشفافية والإفصاح والانفتاح فإنها من العناصر الهامة في الحاكمية المؤسسية الجيدة لبنك الأردن.

والبنك معنيّ بالإفصاح العام عن كافة المعلومات الموثوقة التي تقدم في أوقاتها المناسبة لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على إجراء تقييم دقيق للموقف المالي للبنك وإنجازاته وأنشطته ومخاطره وإدارة هذه المخاطر خاصة وأن الإفصاح وحده يعطي الشفافية المطلوبة التي تتوفر في المعلومات من الدقة والاكتمال من الناحية النوعية والكمية التي يتم تقديمها في أوقاتها المناسبة.

الغايـة من الإفصاح هي تقييم مقدرة البنك على تحقيق الأهداف الاستراتيجية والوقوف على الوضع المالي ونتائج أعمال البنك وتدفقاته النقدية.

نطـاق الإفصاح يتمثل بما يلي على سبيل المثال لا الحصر:

- المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).
- التشريعات والقوانين المحلية وهي:
  - قانون الشركات.
  - قانون هيئة الأوراق المالية.
  - قانون البنوك وتعليمات البنك المركزي بهذا الخصوص.
  - قانون ضريبة الدخل.

الإطار العام للشفافية والإفصاح

1- يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من قيام الإدارة التنفيذية بالإفصاح وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني السارية والصادرة بمقتضى قانون البنوك النافذ، علاوة على ذلك، أن تكون الإدارة التنفيذية على دراية بالتغييرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للإبلاغ المالي ونطاق الشفافية المطلوب من المؤسسات المالية. وتقوم الإدارة التنفيذية برفع تقارير حول التطورات إلى المجلس بالإضافة إلى تقديم التوصيات حول سبل تعزيز ممارسات البنك في مجال الإبلاغ بشكل يزيد عن متطلبات البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص.

2- تقوم الإدارة التنفيذية بإشراف من مجلس الإدارة بتوفير معلومات ذات نوعية جيدة حول نشاطاته لكل من البنك المركزي والمساهمين، المودعين، البنوك الأخرى، والجمهور بشكل عام، مع التركيز على القضايا التي تثير قلق المساهمين، على أن يفصح البنك عن جميع هذه المعلومات بشكل دوري ومتاح للجميع.

3- أن يقوم مجلس الإدارة في تقريره السنوي بالتأكيد عن مسؤوليته تجاه دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في تقريره السنوي.

4- يقوم مجلس الإدارة بالمحافظة على خطوط اتصال مع البنك المركزي، أصحاب المصالح، المساهمين، اجتماعات الهيئة العامة، البنوك الأخرى والجمهور بشكل عام، وتكون هذه الخطوط من خلال ما يلي:

4.1- توفير معلومات شاملة وموضوعية ومحدثة عن البنك ووضعه المالي وأدائه وأنشطته من خلال وحدة علاقات المستثمرين يشغلها كادر مؤهل وقادر على تقديم مثل هذه المعلومات.

4.2- التقرير السنوي والذي يتم إصداره بعد نهاية السنة المالية.

4.3- تقارير ربعية تحتوي على معلومات مالية ربع سنوية بالإضافة إلى تقرير المجلس حول استثمارات لدى البنك ووضعه المالي خلال السنة.

4.4- الاجتماعات الدورية بين الإدارة التنفيذية في البنك والمستثمرين والمساهمين.

4.5- تقديم ملخص دوري للمساهمين، والمحللين في السوق المالي والصحفيين المتخصصين في القطاع المالي من قبل الإدارة التنفيذية، وبشكل خاص رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام أو المدير المالي (CFO).

4.6- توفير المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك أو تقاريره الربعية، أو في المحاضرات التي تقدمها الإدارة التنفيذية، وذلك من خلال وظيفة وحدة علاقات المستثمرين وعلى الموقع الإلكتروني للبنك بشكل محدّث وباللغتين العربية والإنجليزية.

5- تخصيص جزء من الموقع الإلكتروني للبنك لتوضيح حقوق المساهمين وتشجيعهم على الحضور والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة.

6- مراعاة الإدارة التنفيذية وبإشراف مجلس الإدارة تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية إفصاحاً من الإدارة التنفيذية للبنك يسمى "Management Discussion and Analysis" (MD&A) بحيث يسمح للمستثمرين بفهم نتائج العمليات الحالية والمستقبلية والوضع المالي للبنك بما في ذلك الأثر المحتمل للاتجاهات المعروفة والحوادث وحالات عدم التأكد. ويتعهد مجلس الإدارة بالالتزام بأن جميع الشروحات الواردة في هذا الإفصاح معتمدة وكاملة وعادلة ومتوازنة ومفهومة وتستند إلى البيانات المالية المنشورة للبنك.

7- يتضمن التقرير السنوي الذي يعدّه البنك وكجزء من الالتزام بالشفافية والإفصاح الكامل وعلى وجه الخصوص ما يلي:

7.1- المعلومات التي تهم أصحاب المصالح من حيث مدى التزام البنك في تطبيق ما جاء بالدليل.

7.2- معلومات عن كل عضو مجلس إدارة: مؤهلاته وخبراته، مقدار حصته في رأسمال البنك، فيما إذا كان مستقلاً أم لا، عضويته في لجان المجلس وتاريخ تعيينه في المجلس وأي عضويات في مجالس إدارة أخرى والمكافآت والرواتب التي حصل عليها من البنك و القروض الممنوحة من البنك مع إقرار من العضو بأنه لم يحصل على أية منافع من خلال عمله في البنك ولم يفصح عنها سواء أكانت تلك المنافع مادية أم عينية وسواء أكانت له شخصياً أم لأي من ذوي العلاقة به وذلك عن السنة المنصرمة.

7.3- ملخصاً لمهام ومسؤوليات لجان المجلس، وأي صلاحيات قام المجلس بتفويضها لتلك اللجان.

7.4- عدد مرات اجتماع المجلس ولجان المجلس وعدد مرات حضور كل عضو في هذه الاجتماعات.

7.5- ملخصاً عن سياسة منح المكافآت لدى البنك مع الإفصاح عن كافة أشكال مكافآت أعضاء المجلس كل على حده والمكافآت بكافة أشكالها التي منحت للإدارة التنفيذية العليا كل على حده.

7.6- معلومات عن دائرة إدارة المخاطر تشمل هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.

7.7- أسماء كل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا المستقيلين خلال العام.

8- أسماء المساهمين الذين يملكون نسبة (1%) أو أكثر من رأسمال البنك مع تحديد المستفيد النهائي (Ultimate Beneficial Owners) لهذه المساهمات أو أي جزء منها، وتوضيح إن كان أي من هذه المساهمات مرهونة كلياً أو جزئياً.

9- ملخصاً للهيكل التنظيمي للبنك.

10- شهادة المجلس بكفاية أنظمة الرقابة الداخلية.

الإفصاح والشفافية

المحور السابع (مراجعة وتطوير الدليل)

سيتم مراجعة وتطوير دليل الحاكمية المؤسسية بما يتوافق مع القوانين والتشريعات والأنظمة والتعليمات الناظمة لأعمال البنك وحسب الأسس التالية:

1- تتم مراجعة وتعديل الدليل سنوياً بما يتناسب وطبيعة العمل.

2- مواكبة المتغيرات والمستجدات بهذا الخصوص (حضور الندوات والمؤتمرات، تعليمات جديدة من السلطات الرقابية...الخ).

3- ملاحظات وتوصيات نتائج تقييم وتطبيق الدليل.

4- ورود ملاحظات أو اقتراحات من قبل المساهمين، العملاء، أعضاء مجلس الإدارة ، الإدارة التنفيذية العليا... الخ.

الإفصاح والشفافية

استناداً لتعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم 2012/56 الصادرة عن البنك المركزي الأردني بتاريخ 2012/10/31 فقد تم تأسيس وحدة لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية وتتبع إدارياً لدائرة الامتثال. هذا ويتولى البنك إدارة ومعالجة شكاوى العملاء ضمن الأسس التالية:

- إعداد آلية لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء واعتمادها وتعميمها على كافة موظفي البنك.
- إعداد سياسة التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية واعتمادها وتعميمها حسب الأصول.
- توفير قنوات اتصال مختلفة لاستقبال شكاوى العملاء تتمثل بالطرق التالية:
  - الاتصال برقم الوحدة المباشر (5692572-06)، أو الرقم المجاني (080022335).
  - البريد الإلكتروني complainthandling@bankofjordan.com.jo
  - الفاكس 5600918-06.
  - هاتف الشكاوى المخصص لذلك لدى فروع البنك في أوقات العمل الرسمي.
  - الزيارة الشخصية لمبنى الإدارة العامة.
  - Call Center بعد أوقات العمل الرسمي.
- اعتماد اتفاقية مستوى الخدمة (SLA) وإجراءات التصعيد في حال التأخير بالرد على شكاوى العملاء مع مختلف وحدات البنك بهدف تلبية متطلبات العملاء ضمن إطار زمني محدد.
- دراسة وتقييم شكاوى العملاء للوقوف على الواقع الفعلي لهذه الشكاوى وتركّزها وتصنيفها وتأثيرها.
- تزويد مجلس الإدارة والإدارة العليا بكشوفات دورية تتضمن ملخصاً للشكاوى حسب درجة المخاطر وتركّزها وتصنيفها حسب درجة المخاطر والإجراءات المتخذه في سبيل الحد من تكرارها مستقبلاً.
- تزويد البنك المركزي الأردني بإحصائيات دورية (ربع سنوية) بالشكاوى الواردة للوحدة.

وفيما يلي إحصائية بالشكاوى التي تم استلامها من العملاء خلال عام 2016 عبر مختلف القنوات موزعة وفقاً للخدمات الإلكترونية، أسعار الفوائد والعمولات والرسوم، سلوك التعامل المهني، البطاقات الائتمانية والحوالات، العقود وشروط التعامل.

خدمات إلكترونية	أسعار الفوائد والعمولات والرسوم	سلوك التعامل المهني	البطاقات الائتمانية والحوالات	العقود وشروط التعامل	المجمـــوع
68	51	363	79	355	916

هذا وقد تم التعامل مع هذه الشكاوى ضمن الإطار التالي:

- إعطاء الشكاوى أرقاماً مرجعية وتزويدها للعملاء بهدف المتابعة.
- دراسة وتحليل الشكاوى والرد عليها ضمن الإطار الزمني المحدد حسب درجة تصنيف الشكاوى وطبيعتها.
- التوصية بالإجراءات المقترحة للحد من تكرار هذه الشكاوى مستقبلاً والتي تتمثل بما يلي:
  - تعديل إجراءات العمل إذا تطلب الأمر ذلك.
  - اتخاذ الإجراءات التأديبية بحق الموظفين المقصرين.
  - تأهيل وتدريب الموظفين بإجراءات العمل، المنتجات، مهارات التواصل مع العملاء... الخ.
  - تطوير مواقع البنك المختلفة لاستقبال العملاء والارتقاء بالخدمة المقدمة لهم.

شبكة فروع بنك الأردن

شبكة فروع بنك الأردن

فروعنا في الأردن

الإدارة العامة عمّان/ الشميساني/ ش. الشريف عبدالحميد شرف/ بناية رقم 15

bankofjordan.com

هاتف: 5696277 فاكس: 5696291 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فروع منطقة عمّان

الفرع الرئيسي/ الشميساني

ش. الشريف عبدالحميد شرف/ رقم البناية: 15

هاتف: 5696329 فاكس: 5696092 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع عمّان/ ش. الملك فيصل/ رقم البناية: 35

هاتف: 4624348 فاكس: 4657431 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع السوق التجاري/ ش. قريش/ رقم البناية: 79

هاتف: 4617003 فاكس: 4624498 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع المحطة/ ش. الملك عبدالله

هاتف: 4655707 فاكس: 4651728 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. اليرموك/ النصر

هاتف: 4910037 فاكس: 4910038 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الدوار الأول/ ش. الكلية العلمية الإسلامية/ رقم البناية: 2

هاتف: 4625131 فاكس: 4653914 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الدوار الثالث/ ش. الأمير محمد/ رقم البناية: 239

هاتف: 4616528 فاكس: 4656632 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الخالدي/ ش. ابن خلدون/ رقم البناية: 52

هاتف: 4680025/7 فاكس: 4680028 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع جبل الحسين/ ش. خالد بن الوليد/ رقم البناية: 182

هاتف: 4656004 فاكس: 4653403 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الجاردنز/ ش. وصفي التل/ رقم البناية: 98

هاتف: 5688391/2 فاكس: 5688416 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. المدينة المنورة/ رقم البناية: 200

هاتف: 5513953 فاكس: 5514938 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع جبل اللويبدة/ ش. الملك حسين/ رقم البناية: 163

هاتف: 4646980 فاكس: 4615605 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع طارق/ ش. طارق/ رقم البناية: 75

هاتف: 5053898 فاكس: 5053908 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ماركا الشمالية/ ش. الملك عبدالله الأول

هاتف: 4893581/2 فاكس: 4894341 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع القويسمة/ ش. مأدبا/ رقم البناية: 82

هاتف: 4778626 فاكس: 4745301 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع أبو علندا/ ش. عبدالكريم الحديدي/ رقم البناية: 77

هاتف: 4164204 فاكس: 4162697 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع البيادر/ ش. حسني صوبر/ رقم البناية: 2

هاتف: 5852009 فاكس: 5815391 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع المنطقة الصناعية/ البيادر/ ش. الصناعة/ رقم البناية: 101

هاتف: 5861057 فاكس: 5813642 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع صويلح/ ش. الأميرة راية بنت الحسين/ رقم البناية: 15

هاتف: 5349823 فاكس: 5342318 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الفحيص/ ش. الملكة رانيا العبدالله

هاتف: 4720832 فاكس: 4720831 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع أبو نصير/ ش. ابن هداية

هاتف: 5237481 فاكس: 5249080 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع جبل النزهة/ ش. السنهوري

هاتف: 4645933 فاكس: 4645934 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع وادي السير/ ش. عراق الأمير/ رقم البناية: 40

هاتف: 5814255 فاكس: 5816552 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع راس العين/ ش. القدس/ رقم البناية: 138

هاتف: 4748314 فاكس: 4786311 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ضاحية الياسمين/ ش. جبل عرفات

هاتف: 4392693 فاكس: 4391242 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع مرج الحمام/ ش. الأميرة تغريد

هاتف: 5713568 فاكس: 5713569 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الصويفية/ ش. علي نصوح الطاهر/ رقم البناية: 22

هاتف: 5861235/6 فاكس: 5861237 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الوحدات/ ش. المثنى بن حارثة (صحابي)

هاتف: 4780281 فاكس: 4778982 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. مكة

هاتف: 5826647/38 فاكس: 5826649 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع خلدا/ ش. عامر بن مالك/ رقم البناية: 65

هاتف: 5534367 فاكس: 5534593 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الجبيهة/ ش. الملكة رانيا العبدالله/ رقم البناية: 292

هاتف: 5357189 فاكس: 5354739 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الجامعة الأردنية/ حرم الجامعة الأردنية

هاتف: 5355975 فاكس: 5355974 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع سيتي مول/ ش. المدينة الطبية

هاتف: 5823512 فاكس: 5857684 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الرابية/ ش. عبدالله بن رواحة / رقم البناية: 14

هاتف: 5523195 فاكس: 5521653 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع عبدون/ ش. مازن سيدو الكردي

هاتف: 5929860 فاكس: 5929872 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الرونق/ ش. وهيب الأفيوني

هاتف: 5829503 فاكس: 5829042 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. الحرية/ المقابلين/ ش. الحرية

هاتف: 4203178 فاكس: 4203376 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع المدينة الرياضية/ ش. جريس عميش

هاتف: 5159214 فاكس: 5159304 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع تاج مول/ ش. سعد عبدو شموط

هاتف: 5930241 فاكس: 5930517 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الهاشمي الشمالي/ ش. البطحاء/ رقم البناية: 100

هاتف: 5051398 فاكس: 5051648 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع درة خلدا/ ش. وصفي التل

هاتف: 5510825 فاكس: 5510948 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع المدينة المنورة/ تلاع العلي/ ش. المدينة المنورة

هاتف: 5513208 فاكس: 5513029 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع سحاب/ المدينة الصناعية/ سحاب

هاتف: 4025694 فاكس: 4025693 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع العبدلي مول/ العبدلي مول

هاتف: 4011420 فاكس: 4011425 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فروع منطقة الوسط

فرع السلط/ ش. اليرموك

هاتف: 05/3554901 فاكس: 05/3554902 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الزرقاء/ ش. الملك حسين/ رقم البناية: 92

هاتف: 05/3985091/2 فاكس: 05/3984741 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. فيصل/ الزرقاء/ ش. الملك فيصل

هاتف: 05/3936725 فاكس: 05/3936728 ص. ب 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الزرقاء الجديدة/ ش. مكة المكرمة/ رقم البناية: 121

هاتف: 05/3862581 فاكس: 05/3862583 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع المنطقة الحرة/ الزرقاء/ ش. الملك حسين

هاتف: 05/3826193 فاكس: 05/3826194 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الرصيفة/ ش. الملك حسين

هاتف: 05/3746923 فاكس: 05/3746913 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع المطار/ مطار الملكة علياء الدولي

هاتف: 4451155 فاكس: 4451156 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الجيزة/ أتوستراد عمّان – العقبة

هاتف: 4460179 فاكس: 4460133 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع مأدبا/ ش. الملك عبدالله الأول

هاتف: 05/3244081 فاكس: 05/3244723 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الجبل الشمالي/ ش. ياجوز

هاتف: 05/3744038 فاكس: 05/3744029 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فروع شمال الأردن

فرع إربد/ ش. الملك حسين (ش. بغداد سابقاً)

هاتف: 02/7242347 فاكس: 02/7276760 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. الحصن/ إربد/ ش.الملك عبدالله الثاني

هاتف: 02/7279066/5 فاكس: 02/7270496 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. إيدون/ إربد

هاتف: 02/7276403 فاكس: 02/7276504 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. الثلاثين/ إربد/ مجمع الروسان

هاتف: 02/7246636 فاكس: 02/7248772 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. حكما/ إربد/ ش. حكما

هاتف: 02/7400018 فاكس: 02/7406375 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع دير أبي سعيد/ إربد/ ش. الملك حسين

هاتف: 02/6521351 فاكس: 02/6521350 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الرمثا/ ش. المتنبي/ رقم البناية: 72

هاتف: 02/7383706 فاكس: 02/7381388 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الطرة/ الرمثا/ ش. وصفي التل

هاتف: 02/7360011 فاكس: 02/7360200 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع عجلون/ ش. الحسين بن علي

هاتف: 02/6420039 فاكس: 02/6420841 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع كفرنجة/ ش. الأمراء

هاتف: 02/6454973 فاكس: 02/6454053 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع جرش/ ش. الملك عبدالله

هاتف: 02/6351453 فاكس: 02/6351433 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع المفرق/ ش. الملك فيصل الأول/ رقم البناية: 17

هاتف: 02/6233317 فاكس: 02/6233316 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الشونة الشمالية/ ش. الملك حسين

هاتف: 02/6587177 فاكس: 02/6587377 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الأزرق الشمالي/ ش. بغداد

هاتف: 05/3834308 فاكس: 05/3834307 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فروع منطقة الجنوب

فرع الكرك/ ش. النزهة

هاتف: 03/2351043 فاكس: 03/2353451 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع معان/ ش. فلسطين

هاتف: 03/2132090 فاكس: 03/2131855 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع العقبة/ ش. الرشيد

هاتف: 03/2013118 فاكس: 03/2014733 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

مكاتب الصرافة في الأردن

مكتب حدود جابر/ القادمين*

هاتف: 02/6254074

مكتب حدود جابر/ المغادرين*

هاتف: 02/6254073

مكتب حدود الرمثا/ المسافرين*

هاتف: 02/7382425

مكتب الرويشد/ الكرامة*

هاتف: 02/6295320

مكتب صالة القادمين والمغادرين/ ميناء العقبة

هاتف: 03/2022702

مكتب جسر الشيخ حسين/ المعبر الشمالي/ المغادرين والقادمين

هاتف: 02/6550473

مكتب جسر الملك حسين/ مبنى القادمين

هاتف: 05/3581146 فاكس: 05/3581147

مكتب جسر الملك حسين/ مبنى المغادرين

هاتف: 05/3539138 فاكس: 05/3581147

فروعنا في فلسطين

الإدارة الإقليمية/ فلسطين/ رام الله/ ش. المعارف/ عمارة بحور

هاتف: 2/0097022952703 فاكس: 0097022952705 ص. ب. 1328

فرع رام اللّـه/ ش. المعارف

هاتف: 0097022958686 فاكس: 0097022958684 ص. ب. 1829

فرع نابلس/ وسط المدينة/ الدوار الرئيسي

هاتف: 5/0097092381120 فاكس: 0097092381126 ص. ب. 107

فرع جنين/ ش. الملك فيصل

هاتف: 0097042505403 فاكس: 0097042505402 ص. ب. 183

مكتب بلدية جنين/ ش. نابلس

هاتف: 0097042505233 فاكس: 0097042505231 ص. ب. 183

فرع قباطية/ بلدة قباطية/ ش. الرئيسي

هاتف: 0097042512482 فاكس: 0097042512483 ص. ب. 183

فرع غزة/ ش. عمر المختار

هاتف: 0097082865281 فاكس: 0097082824341 ص. ب. 528

فرع النصر/ ش. النصر

هاتف: 0097082857230 فاكس: 0097082859258 ص. ب. 528

فرع الخليل/ ش. عين خيرالدين

هاتف: 0097022224351 فاكس: 0097022224350 ص. ب. 494

فرع الرام/ القدس/ الرام/ ش. عمر بن الخطاب

هاتف: 0097022343840 فاكس: 0097022343842 ص. ب. 1328

فرع العيزرية/ القدس/ العيزرية/ ش. الرئيسي

هاتف: 0097022790243 فاكس: 0097022790245 ص. ب. 148

فرع المنطقة الصناعية/ رام الله/ بيتونيا/ ش. يافا/ المنطقة الصناعية

هاتف: 0097022963785 فاكس: 0097022963788 ص. ب. 1484

فرع طولكرم/ ش. الشهيد ياسر عرفات

هاتف: 0097092687882 فاكس: 0097092687884 ص. ب. 18

فرع بيت لحم/ ش. القدس الخليل

هاتف: 0097022749938 فاكس: 0097022749941 ص. ب. 207

فرع رفيديا/ ش. الشهيد ياسر عرفات

هاتف: 0097092343647 فاكس: 0097092343747 ص. ب. 107

فرع الإرسال/ ش. الإرسال/ رام اللّـه

هاتف: 0097022976315 فاكس: 0097022976320 ص. ب. 1328

*تم تعليق العمل مؤقتاً في هذه المكاتب نظراً للظروف الأمنية في أماكن تواجدها.

الهيكل التنظيمي/بنك الأردن – الإدارة العامة